

مشروع الأمة
من الحلم إلى التحقق

مشروع الأمة من الحلم إلى التحقق

الدكتور سفيان الساطك

الطبعة الأولى

1447 هـ - 2025 م

ISBN: 978-625-98089-0-1

جميع الحقوق محفوظة



الصفوة للدراسات الحضارية
Safwa Cultural Studies "SCS"



www.safwacenter.net



safwacultural



contact@safwacenter.net



+90 535 781 99 57

Safwa Arařtırma Ve Yayıncılık Hizmetleri Ticaret Limited řirketi

SAFWA For Research and Publishing Services Trade Limited Company

Sicil No: 313638/5

تصميم وإخراج فني

ربيع معروف مراد

تصميم الغلاف

رفاه شرف الدين

Baskı Cilt: ERG Matbaa maltepe Mh. Litros Yolu 2.Matbaacılar Sıt, 2E1 Istanbul

مشروع الأمة من الحلم إلى التحقق

الدكتور جمال الساطك

تدقيق

أ. محيي الدين قبرصلي

الطبعة الأولى 2025





فهرس المحتويات ▼

11 تقديم ◀

13 تمهيد ◀

15 المبحث الأول: الأمة من الحلم إلى التحقق ◀

15 تمهيد ◀

15 أولاً - تعدّد دلالات مفهوم الأمة ◀

17 ثانيًا - الأمة في القرآن الكريم: تنوّع الدلالات والسياقات ◀

18 ثالثًا - من الشعور إلى التحقق: كيف نفهم المسار؟ ◀

المبحث الثاني: الفارق بين الأمة والقومية في الفكر السياسي ◀

21 الاجتماعي ◀

21 تمهيد ◀

21 أولاً - التمييز بين مفهومَي الأمة والقومية ◀

23 ثانيًا - أنواع القومية: بين العرق والمبادئ والثقافة ◀

25 ثالثًا - الشروط الموضوعية لقيام الدولة القومية ◀

28 خاتمة المبحث ◀

المبحث الثالث: الإمبراطورية التاريخية والدولة الحديثة المعاصرة ◀

29 تمهيد ◀

29 الدولة الإمبراطورية والدولة الحديثة: أي منطق نحمل في أذهاننا؟ ◀

30 أولاً - مركزية القرار: من سلطة المركز إلى شراكة الأطراف ◀

30 ثانيًا - بنية الدولة: إخضاع التعدّد أم عقد المواطنة؟ ◀

31 ثالثًا - مصدر الشرعية: القوة والغلبة أم الشعب والدستور؟ ◀

31 رابعًا - العلاقة بالمواطن: تراتبية في الحقوق أم مساواة في القانون؟ ◀

- 32 32
- 32 32
- 32 32
- 33 33
- 33 33
- 35 35
- 35 35
- 35 35
- 37 37
- 38 38
- 41 41
- 42 42
- 42 42
- 42 42
- 43 43
- 43 43
- 44 44
- 45 45
- 46 46
- 48 48
- 49 49
- 49 49
- 49 49
- 50 50



51 ثالثًا: الحاضر والمستقبل - بين الشعور والانبعاث

52 الرسالة المفقودة... والدور المستقبلي للأمم

53 خاتمة المبحث

54 المبحث السابع: تحديات الدور الحضاري والسياسي للأمم الإسلامية

54 تمهيد

54 أولاً: التحدي السياسي

55 ثانياً: التحدي الاقتصادي

56 ثالثًا: التحدي الثقافي والاجتماعي

58 رابعًا: التحدي الديني والطائفي

59 خامسًا: التحدي الفكري والأيدولوجي

59 سادسًا: التحديات الأمنية والعسكرية

60 سابعًا: التحديات المؤسسية والقانونية

62 ثامنًا - الفرص المتاحة لبناء اتحاد إسلامي

64 خاتمة المبحث

المبحث الثامن: نموذج "الاتحاد الأوروبي" - كيف أصبح الجمع

65 بين المختلفين ممكنًا؟

65 تمهيد

65 أولاً: عقلنة إنسان المجتمع

67 ثانياً: ما المقدمات التي جعلت أمر العقلنة ممكنًا؟

68 ثالثًا: الرحلة الأوروبية من شارلمان إلى اليوم

73 المبحث التاسع: النموذج المحتمل لتحقيق الوحدة

73 تمهيد

73 أولاً: الكتلة الحرجة والقيم التأسيسية

74 ثانياً - التعاون الاقتصادي

75 ثالثاً - التعاون العلمي والتقني

- 76 رابعاً: التعاون الأمني والعسكري والسياسي
- 76 خامساً: التعاون السياسي والدبلوماسي
- 77 سادساً: الاتحاد السياسي الكامل
- 77 خاتمة المبحث

79 المبحث العاشر: مسؤولية الفرد تجاه مشروع الأمة

- 79 تمهيد
- 79 أولاً: إزالة اليأس
- 80 ثانياً: مُركَّب الوعي والعلم والخُلُق والمهارة
- 81 ثالثاً: مُركَّب البناء والتنمية المجتمعية والاقتصادية
- 81 رابعاً: مُركَّب التسامح والتوافق
- 81 خامساً: عقلية المساهمة
- 83 الخاتمة

المبحث الحادي عشر: تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (1): من النبوة

- 84 إلى بداية الدولة العباسية
- 84 تمهيد
- 85 أولاً: مرحلة النموذج المعياري (من 1هـ/622م إلى 40هـ/661م)
- 86 ثانياً: الدولة الأموية في المشرق (من 40هـ/661م إلى 132هـ/750م)
- 88 ثالثاً: الدولة الأموية في الأندلس (من 138هـ/755م)
- 89 رابعاً: سقوط الدولة الأموية في المشرق (سنة 132هـ/750م)
- 90 خامساً: قيام الدولة العباسية
- 95 خاتمة

المبحث الثاني عشر: تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (2): من البويهيين

- 96 إلى نهاية المماليك
- 96 تمهيد
- 96 أولاً: من البويهيين إلى السلاجقة (334-590هـ / 946-1194م)
- 97 ثانياً: الزنكيون وجهاد الصليبيين (521-577هـ / 1127-1181م)



- 97 ثالثًا: الفاطميون وصراع المذاهب (297-567هـ / 909-1171م).....
- 98 رابعًا: الأيوبيون واسترداد بيت المقدس (567-648هـ / 1171-1250م).....
- 98 خامسًا: دولة المماليك ومعركة عين جالوت (648-923هـ / 1250-1517م).....
- سادسًا: انحدار المماليك وظهور العثمانيين (من 784هـ / 1382م
- 99 حتى 923هـ / 1517م).....
- 100 خاتمة

المبحث الثالث عشر: تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (3):

- 101 الدولة العثمانية من النشأة إلى السقوط.....
- 101 تمهيد
- 101 أولاً: من أرطغرل إلى قيام الدولة (699-726هـ / 1299-1326م).....
- ثانيًا: من التأسيس إلى السيطرة على القسطنطينية (699-857هـ /
- 103 1299-1453م).....
- ثالثًا: العصر الذهبي: من محمد الفاتح إلى سليمان القانوني
- 103 (857-974هـ / 1453-1566م).....
- رابعًا: ما بين نهاية العصر الذهبي وبداية التراجع (974-1093هـ /
- 104 1566-1682م).....
- خامسًا: الركود الطويل ومحاولات الإصلاح (1093-1327هـ / 1682-1909م).....
- سادسًا: من الهزيمة الكبرى إلى قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة
- 106 (1336-1342هـ / 1918-1924م).....
- الخاتمة - من مركزية القيم إلى مركزية القوة... ثم الانهيار
- 108

المبحث الرابع عشر: تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (4): الأندلس

- 109 والهند... نهايات وانعكاسات فكرية
- 109 تمهيد
- 109 أولاً: الأندلس - من الفتح إلى السقوط (92-897هـ / 711-1492م).....
- 109 1. الفتح وتأسيس الإمارة: عبد الرحمن الداخل (138هـ / 756م).....
2. إعلان الخلافة وعهد الازدهار (316-422هـ / 929-1031م).....
- 110

- 110 3. انهيار الخلافة وظهور ملوك الطوائف (422هـ / 1031م) 110
- 110 4. مسار الانهيار ومحاولات الإنقاذ (482-897هـ / 1089-1492م) 110
- 113 ثانياً: أهم محطات التاريخ الإسلامي في الهند 113
- 113 1. الفتح الأموي وبدايات الحضور الإسلامي (92-300هـ / 711-913م) 113
- 113 2. من الغزنويين إلى سلطنة دلهي (300-800هـ / 913-1398م) 113
3. الدولة المغولية الإسلامية وعصرها الذهبي (932-1119هـ / 113
- 113 526-1707م) 113
- 114 4. صدمة 1857 وتحول التفكير النهضوي 114
- 116 خاتمة 116
- 117 خاتمة الكتاب 117





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

كلمة (أمة) وردت في القرآن بمعانٍ متعددة؛ فمن الدلالة على أناسٍ يجتمعون حول السقاية ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ﴾، إلى مفهوم الاجتماع حول تعاقدٍ دينيٍّ ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾. وبينهما توجد أشكالٌ مختلفةٌ من التجمعات التي يمكن أن يُطلق عليها لفظ "الأمة"، ومنها التعاقدات السياسية (كوثيقة المدينة). وللخروج من الاستدعاء العاطفي للفظ إلى الاستدعاء العملي، جاء هذا الكتاب ليبيِّن التحديات والمسارات والمخاضات التي تجعل الأمة، بمعناها السياسي الفاعل، ممكنة التحقق.

وفي هذا السياق الشكر موصول للصفوة، وفريق العمل فيها، والأستاذ محي الدين قبرصلي الذين جعلوا هذا الإصدار ممكناً.

الدكتور جمال السلطان



تمهيد

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

”مشروع الأمة“ هو دعوة لإعادة التفكير في مفهوم الأمة، الذي يظن البعض أنه بسيط وواضح، ولكنه في الحقيقة من أكثر المفاهيم التباساً. فالأمة تُستخدم بمعانٍ مختلفة: دينية، قومية، لغوية، أو ثقافية، وقد تُختزل في الحنين إلى الخلافة أو الوحدة الإسلامية. لكن ما هي الأمة التي نتحدث عنها؟ هل هي مفهوم شعوري أم مشروع سياسي؟ هل هي كيان ماضٍ توقف عند سقوط الخلافة، أم احتمال مستقبلي يمكن العمل عليه إذا توفرت شروطه؟ هذه الأسئلة هي ما يحاول هذا الكتاب طرحه مجدداً، بمنهج يتجنب التهويل والتهوين معاً.

إننا نعيش في عالم تتشكل فيه التكتلات السياسية والاقتصادية على أساس المصالح والمصير المشترك، بينما يظل المسلمون في الغالب بلا صيغة جامعة، ولا تمثيل سياسي يعكس وزنهم أو يوحد كلمتهم. ومع ذلك، لا تغيب فكرة الأمة عن الخطاب العام، بل تعود كلما واجهنا تحدياً جماعياً أو استحقاقاً كبيراً. لكن هذه العودة غالباً ما تكون عاطفية وغير مؤطرة بمنهج واقعي.

لذلك، فإن الهدف من هذا المشروع هو تفكيك مفهوم الأمة، وتحليل الواقع، وبحث الإمكانيات الواقعية لإعادة تمثيل الأمة بصورة متدرجة ومسؤولة.

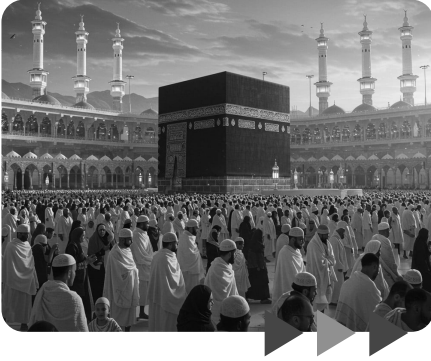
وقد روعي في صياغة هذا الكتاب أن يكون موجهاً لجمهور عام مهتم بقضايا الأمة، لا لفئة النخبة فقط، مع الحفاظ على الدقة الفكرية والوضوح في الطرح.

هذا الكتاب ليس جواباً نهائياً، بل بداية في مسار التفكير. يبدأ من تحديد المفاهيم، ويمر بتحليل الواقع، ويصل إلى مساءلة الشروط التي يمكن أن تجعل من فكرة الأمة مشروعاً عملياً، ولو على المدى البعيد. هو مدخل فكري يمكن أن يساعد على إعادة تشكيل الوعي بمفهوم الأمة، وفتح النقاش أمام كل من يرغب في الخروج من التكرار إلى البناء، ومن الشعور إلى التخطيط.

* * *

المبحث الأول الأمة من الحلم إلى التحقق

تمهيد



ينطلق هذا الفصل من معالجة موضوع الأمة، وهو ما يمكن التعبير عنه بعنوان: الأمة من الحلم إلى التحقق. وتتبع أهمية هذا الموضوع من كونه قضية مركزية، لا يمكن تجاوزها أو اختزالها. فالدولة في الحياة الإسلامية تعاني إشكالات عميقة، والخلافة تمثل إشكالية ممتدة، ووحدة الأمة ما زالت حلمًا مؤجلًا تتنازعه التحديات.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مسار علمي ومعرفي يتيح سبر أغوار هذا المفهوم، والنفاز إلى أعماقه وبنيته الأساسية، لفهم طبيعة الإشكال وشروط تجاوزه.

أولاً - تعدّد دلالات مفهوم الأمة

يُعدّ مفهوم "الأمة" من المفاهيم الملتبسة، ويُستخدم في اتجاهات متعددة. وأحياناً يصعب التفريق بين دلالاته المختلفة، ما لم يكن المتحدث واعياً بالسياق الذي يتحدث فيه، ومحدّداً المقصود من استعماله.

فعند تجاوز اللغة العربية إلى غيرها، يتّضح حجم التباين في دلالة المصطلح. ففي اللغة التركية، نجد عدة مفردات تعبّر عن أنماط مختلفة من التجمع:

◀ "Ümmet": وتُستخدم للدلالة على الأمة بالمعنى الديني، أي جماعة اجتمعت في إطار عقائدي.

◀ **“Millet”**: وتُشير إلى الإطار القومي، ويرتبط هذا الاستخدام غالبًا بالعرقية التركية.

◀ **“Ulus”**: وتدل على جماعة تعيش ضمن دولة واحدة، وتراضت على العيش المشترك، وهو ما يقترب من مفهوم القومية الحديثة.

◀ **“Vatandaş”** و **“Yurtsever”**: ويُراد بهما المواطن أو محب الوطن، أي من يتشاركون الانتماء إلى وطن واحد، وهو ما يقابل مصطلح **“Patriotism”** في الإنجليزية.

وفي السياق نفسه، تُستخدم كلمة **“Nation”** في اللغة الإنجليزية للدلالة على جماعة بشرية تشكّلت داخل كيان سياسي واحد، يجمعها تاريخ وإرادة عيش مشترك، وربما لغة أو ثقافة موحّدة، دون اشتراط الرابط الديني.

هذا التعدد في الاستخدام يبيّن أن مصطلح **“الأمة”** لا يحمل دلالة واحدة مستقرة، بل يتلوّن بحسب الخلفية الثقافية والحضارية. ومن هنا، تبرز ضرورة الدقة في استعماله، خاصة حين يُستعمل للإشارة إلى **“الأمة الإسلامية”** باعتبارها كياناً أو مشروعاً سياسياً.

الأمة	القومية
مجموعة من الناس ترتبط بروابط مشتركة مثل اللغة، والثقافة، والتاريخ، والأصل العرقي، وتميل أن يكون لها تعبير سياسي مشترك	هي أيديولوجيا أو حركة اجتماعية وسياسية تبحث غالباً عن تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة
هنا الاعتماد على الروابط العاطفية والثقافية	الرغبة في التعبير السياسي المستقل

ثانيًا - الأمة في القرآن الكريم: تنوع الدلالات والسياقات

عند الانتقال إلى استعمال كلمة "الأمة" في القرآن الكريم، قد يبدو لبعض الناس أن المعنى واضح وبسيط، فيتصورون أن المراد هو الأمة الإسلامية بالمعنى المعروف. لكن عند التأمل في النص القرآني، نجد أن الكلمة وردت في سياقات متعددة ومتباينة، تُظهر أن مدلولها ليس واحدًا، بل يتغير بحسب المقام والغرض.

فمن الأمثلة القرآنية:

- ◀ ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: 23]: يشير السياق هنا إلى جماعة من الرعاة اجتمعوا حول هدف واحد، هو استقاء الماء من البئر، فسمّاهم القرآن "أمة" لاجتماعهم على هذا الغرض.
- ◀ ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: 92]: الدلالة هنا على وحدة الدين والمعتقد، فالأمة في هذا الموضع جماعة مؤمنة توحدتها العقيدة.
- ◀ ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الإسراء: 71]: تفهم الأمة هنا بمعناها القيادي، أي الجماعة التي تلتف حول قائد أو إمام، ويمكن أن تُسمى "أمة" بهذا الاعتبار.
- ◀ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: 134، 141]: تدل على جماعة بشرية مرتبطة بزمان ماضٍ، أي جيل أو حقبة تاريخية انتهت.
- ◀ ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: 120]: يصف إبراهيم عليه السلام بأنه أمة في ذاته، لاجتماع خصال الخير فيه، وكأنه بمقام أمة كاملة بمفرده.
- ◀ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ﴾ [يونس: 47]: الأمة هنا تعني جماعة بشرية محددة وُجّه إليها رسول، أي جماعة تستحق الرسالة.
- ◀ ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 22، 23]: أي على مذهب أو دين، فتأخذ الأمة هنا معنى الطريقة أو العقيدة التي سار عليها الآباء.
- ◀ ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45]: أي بعد مُضَيِّ فترة من الزمن، فتدل الكلمة هنا على البعد الزمني.

﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: 159]: أي طائفة

مخصصة ضمن قوم موسى، اجتمعوا على الهداية والعدل.

يتبين من هذه الأمثلة أن كلمة "الأمة" في القرآن الكريم لا تحيل إلى دلالة واحدة، بل تتنوع بين المعنى الديني، والزمني، والاجتماعي، والقيادي، والفردى، والوظيفي. وهذا يقتضي الحذر في استخدامها، خاصة حين نتحدث عن الأمة الإسلامية المعاصرة، فلا بد من تحديد السياق المقصود بدقة.

ثالثاً - من الشعور إلى التحقق: كيف نفهم المسار؟



إذا أردنا أن نذهب أعمق في هذا الموضوع، ونتناول "الأمة من الحلم إلى التجسد" كمشروع كبير، فلا بد أن نتوقف عند مجموعة من القضايا المهمة التي تشكل مدخلاً أساسياً لهذا الباب. ومن هذه القضايا:

◀ الفارق بين الأمة والقومية في الفكر السياسي والاجتماعي: فإذا كنا نتحدث

ضمن هذا الإطار، فبأي معنى نستخدم كلمة "أمة" أو "قومية"؟

◀ ارتباط القومية بالعرق: هل تعني القومية بالضرورة العرقية؟ أم أن هناك فرقاً

جوهرياً بين المصطلحين؟ هذا مما نحتاج إلى فك الاشتباك فيه بدقة.

◀ الشروط الموضوعية للتحوّل من أمة إلى قومية: أي من جماعة يجمعها الدين أو

الرغبة أو الشعور العاطفي، إلى كيان سياسي. فمتى تصبح الأمة قومية بالمعنى السياسي؟ وما الشروط التي تتيح حدوث هذا التحوّل؟

◀ الفرق بين الدولة الإمبراطورية والدولة القومية المعاصرة: ما الذي يميز الدولة

الإمبراطورية التي عرفها التاريخ عن الدولة القومية التي نعيش في إطارها اليوم؟



- ◀ تعريف الأمة الإسلامية: كيف يمكن أن نعرّف "الأمة الإسلامية" تعريفًا منضبطًا في ظل تداخل المعاني؟
- ◀ النموذج النبوي: إلى أي نوع من الأمم يشير؟ هل يُمثّل أمة دينية؟ أم أمة سياسية؟
- ◀ الوضع الراهن للأمة: ما حال الأمة اليوم في معناها الديني العام؟ وما حال الدولة في واقعنا؟
- ◀ هل انتهى دور الأمة؟ هل لا يزال هناك مجال واقعي لفكرة الأمة؟ أم أن هذا الفضاء قد أُغلق؟
- ◀ التحديات والفرص أمام قيام تمثيل سياسي للأمة الإسلامية: هل ما زال بالإمكان أن يوجد كيان يمثّل المسلمين سياسيًا؟ سواء أُطلق عليه اسم "الخلافة" أو "الوحدة الإسلامية" أو "منظمة المؤتمر الإسلامي"؟ وهل يمكن لمثل هذا التمثيل أن يتحقق؟
- ◀ نموذج الاتحاد الأوروبي: ما الدروس والفوائد التي يمكن أن نستخلصها من تجربة الاتحاد الأوروبي؟ وكيف نستفيد منها في مشروعنا؟
- ◀ النموذج المحتمل لمسار قيام الأمة بالمعنى السياسي: إذا أردنا أن نحدّد مسارًا واقعيًا، فكيف تنتقل من الحالة الراهنة إلى حالة الأمة الموحدة سياسيًا؟ وما التدرج الممكن في هذا الطريق؟
- ◀ مسؤولية الفرد تجاه الأمة: ما الدور الذي يمكن أن يقوم به الفرد في هذا المسار؟ وما موقعه من هذا المشروع؟

هذه هي القضايا الكبرى التي سنتناولها، بإذن الله تعالى، في هذا المساق العلمي المعرفي، حتى يخرج الإنسان في نهايته بحصيلة فكرية واضحة في هذا الموضوع الملتبس.

ونحن إذ نتحدث عن العقبات التي تواجه مشروع الخلافة أو فكرة جمع المسلمين في كيان سياسي واحد، قد يُفهم كلامنا خطأ على أنه رفض للخلافة أو للإسلام، أو أنه تماهي مع رؤية غربية. والحقيقة أننا لا ننفي الحلم، بل نبحث عن المسار العملي الذي يمكن أن يقربنا من تحقيقه.

هذا ما نسعى إليه في هذه الدراسة: أن ننتقل من مجرد الرغبة إلى الوعي بشروط التحقيق، ومن العاطفة المجردة إلى التفكير المدروس، ومن "نريد" إلى سؤال جوهري: كيف نحقق ما نريد؟



المبحث الثاني:

الفارق بين الأمة والقومية في الفكر السياسي والاجتماعي

تمهيد:

يحتلّ مفهوم "الأمة" و"القومية" موقعاً مركزياً في النقاشات السياسية والاجتماعية الحديثة، وغالباً ما يقع الخلط بينهما في الخطاب العام.

لكن التمييز بينهما ليس مسألة لغوية أو تعريفية فحسب، بل هو مدخل ضروري لفهم طبيعة المشاريع السياسية في العالم المعاصر، وللتعامل مع فكرة "الأمة الإسلامية" بوصفها مشروعاً يتجاوز المشاعر والانتماء العاطفي إلى مستوى الكيان السياسي الفعلي. في هذا المبحث، نعود إلى بعض المراجع الفكرية التي حاولت التفريق بين المفهومين، ونناقش كيف يمكن للأمة أن تتحوّل إلى مشروع سياسي، وما الذي يجعل القومية تختلف عنها في البناء والوظيفة. ومن خلال هذا التمييز، نصل إلى فهم أدق لمسار الانتقال من الشعور الجماعي إلى التمثيل السياسي.

أولاً - التمييز بين مفهومي الأمة والقومية

يتناول هذا المبحث مسألتين جوهريتين تتصلان بمفهوم الأمة في الفكر السياسي والاجتماعي:

◀ الأولى: التمييز بين "الأمة" و"القومية" من حيث الأساس والمآل.

◀ الثانية: طبيعة الانتقال من المشاعر المشتركة إلى الفعل السياسي، كما يظهر في نماذج قومية مختلفة.

عند الرجوع إلى الموسوعة البريطانية (Encyclopædia Britannica) مثلاً، نجد أنها تُعرّف "الأمة" بأنها جماعة من الناس تجمعهم روابط مشتركة، مثل اللغة، أو الثقافة، أو الأصل العرقي، أو التاريخ. وتكون لدى هذه الجماعة ميل إلى أن يكون لها تعبير سياسي مشترك، حتى وإن لم يتحقق بعد.

في هذا التصور، تعتمد فكرة الأمة على الروابط العاطفية والثقافية التي لم تتحول بعد إلى روابط سياسية. ما يزال الأمر في دائرة الأشواق، والأحلام، والتصورات، ونوع من أنواع الأمل بحدوث شيء، لكنه لم يتبلور في كيان حقيقي. فالأمة، بهذا المعنى الواسع، تُفهم بوصفها حالة شعورية جماعية لم تبلغ بعد حد التمثيل السياسي.

أما "القومية"، فتُعرّفها الموسوعة بأنها أيديولوجيا أو حركة اجتماعية وسياسية، تسعى غالباً إلى تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة. الجماعة هنا لا تكتفي بالمشاعر أو الروابط، بل تتحرك فعلياً للمطالبة بكيان سياسي، وتعمل على الأرض لتحقيقه. فالمعتبر في هذا المفهوم هو الرغبة في التعبير السياسي المستقل، وتحويل العواطف والمشاركات العامة إلى محاولة لتأسيس كيان سياسي فعلي.

ومن هنا يظهر الفرق الجوهرى بين المفهومين:

◀ في حالة الأمة: هناك مشاعر ومشاركات عامة، لكنها لا تتجاوز بعد دائرة التمني.

◀ أما في القومية: فقد تحوّلت هذه المشاعر إلى سعي سياسي مشترك نحو التأسيس والتمثيل.

ومن هنا، حين نتأمل في ما فعله اليهود في العصر الحديث، نجد أنهم انتقلوا من تعريف أنفسهم كأصحاب ديانة، إلى السعي لإنشاء دولة، فتحولوا بذلك إلى حركة قومية.

كان منطلقهم أن كل جماعة تمتلك أشواقاً وهوية مشتركة، لها الحق في أن تؤسس كياناً سياسياً مستقلاً، إذا اجتمعت إرادتها على ذلك، وفي أي مكان تتوفر فيه الإمكانية.

وعلى هذا الأساس، دخلوا في مفاوضات مع القوى الغربية الكبرى التي كانت تسيطر على المشهد العالمي آنذاك، من أجل أن تمنحهم موضعاً يقيمون فيه دولتهم. وقد طُرحت عليهم في تلك المرحلة خيارات متعددة: الأرجنتين، أوغندا، سيناء، وغيرها من المناطق.

لكنهم في النهاية استقروا على فلسطين، باعتبارها الموضوع الذي توافق عليه القرار السياسي اليهودي والدعم الدولي..

هذا المثال يوضّح الفارق الحاسم: بين وجود المشاعر والروابط، وهو ما يُعبّر عنه بمفهوم "الأمة"، وبين وجود الرغبة والفعل السياسي لتأسيس كيان، وهو ما يُعبّر عنه بمفهوم "القومية".

ثانيًا - أنواع القومية: بين العرق والمبادئ والثقافة



حين تُطرح كلمة "القومية" في السياق العربي، يُراد بها غالبًا "القومية العربية"، كأن يُقال: "نحن نريد دولة قومية عربية". وعندها يردّ آخر: "بل نحن نريد الأمة الإسلامية". لكن هل تعني كلمة "القومية" في السياق السياسي ما يظنه الناس دائمًا؟ هل تُختزل بالضرورة في الانتماء العرقي؟

هذا ما نحتاج إلى توضيحه، لأن الفهم الشائع للمصطلح قد لا يُعبّر عن دلالاته المتعددة في الفكر السياسي.

الواقع أن مفهوم القومية في الفكر السياسي لا يقتصر على البعد العرقي، بل يتخذ أشكالًا متعددة.

من أبرز هذه الأشكال:

◀ **القومية العرقية:** وهي ما عرفته التجربة الألمانية مثلًا، حيث كان الطرح يقوم على أن "العرق الآري" يجب أن يتجمّع ليشكّل الدولة الألمانية، بل ويتفوّق على بقية الأعراق. في هذا النموذج، يقوم الرابط القومي على الانتماء العرقي الصّرف، ويصبح العرق هو الأساس الذي يُبنى عليه الكيان السياسي.

◀ **القومية المدنية أو الوطنية:** كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تتكوّن الدولة من أعراق متعددة، لكن الرابط بينها هو الالتفاف حول مجموعة من المبادئ والقيم السياسية، مثل الحرية والليبرالية. كل من يشارك هذه المبادئ يمكن أن يُعدّ مواطنًا في الدولة، ويُصبح جزءًا من القومية المدنية. وفي المقابل، ورغم أن ألمانيا اليوم تضم أعراقًا متعددة، إلا أن لحظة التكوين السياسي الأول للدولة الألمانية كانت تقوم على أساس عرقي. أما الولايات المتحدة، فقد تأسست منذ البداية على فكرة مدنية وطنية، لا على أساس الانتماء العرقي..

◀ **القومية الثقافية الجامعة:** كما في حالة اليابان، التي تضم داخلها عرقيات مختلفة، لكن القومية اليابانية بُنيت على الثقافة، والتقاليد، واللغة المشتركة التي تبلورت داخل الجزيرة، فشكّلت هوية ثقافية جامعة لا تقوم على أساس عرقي.

◀ **القومية الدينية:** كما في الدعوة إلى "القومية الهندوسية" في الهند، أي المطالبة بأن تكون الدولة للهندوس وحدهم، وأن تُبنى على أساس ديني صرف.

إذًا، ليست هناك صورة واحدة تتشكّل فيها القومية. فالقومية قد تأخذ أشكالًا متعددة، وتُعبّر في السياق المعاصر عن الدولة الحديثة، تلك الدولة التي قد يتشارك أبنائها الانتماء إلى عرق واحد، أو يجتمعون على مبادئ وقيم سياسية موحّدة، أو ينتمون إلى ثقافة جامعة.

1	القومية العرقية	عرق محدد (قيام ألمانيا)
2	القومية المدنية أو الوطنية	أعراق متعددة ترتبط بقيم ومبادئ (قيام أمريكا)
3	القومية الثقافية	الثقافة والتقاليد واللغة (اليابان)
4	القومية الدينية	العقيدة الدينية (القومية الهندوسية)



وهذا يعيدنا إلى الفكرة الأساسية التي طُرحت في بداية هذا المبحث: أن معنى القومية نفسه بحاجة إلى تحديد دقيق، لأن الفهم الشائع يربطها مباشرة بالعرق، ويغفل باقي أشكالها الممكنة.

ففي المعنى السياسي الذي نتحدث عنه، هناك قوميات متعددة، ودول قومية تتأسس على روابط متنوعة. وهذا البُعد يغيب عن أذهان كثيرين، ممن يتصورون أن القومية لا تعني إلا الانتماء العرقي.

لكن في واقع التشكل السياسي المعاصر، نجد أن الناس يتجمعون في إطار الدولة المعاصرة على أساس قومي، نعم، لكن بمعانٍ متعددة، لا تقتصر على العرق، بل تشمل الثقافة، أو الدين، أو المبادئ، أو اللغة.

ثالثًا - الشروط الموضوعية لقيام الدولة القومية



السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: ما الشروط الموضوعية التي تُمكن جماعة من الناس - يجمعهم شعور بالانتماء وهوية مشتركة - من التحوّل من "أمة" بالمعنى العام، إلى "قومية" تطالب بكيان سياسي واحد وتسعى إلى تحقيقه على الأرض؟

بمعنى أدق: كيف تنتقل هذه الجماعة من مجرد أشواق وتطلعات، إلى كيان سياسي معترف به؟ هذا الانتقال لا يتم تلقائيًا، بل يتطلب توفر شروط موضوعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. وجود شعور قوي بالهوية الجماعية:

أن تتكرّس لدى الناس مشاعر متشابهة، يتحدثون من خلالها عن ضرورة الاتحاد، والاجتماع تحت راية واحدة. كما هو الحال في بعض النماذج المعاصرة، مثل الطموح الكردي في المنطقة.

2. التوافق على الأهداف والمصالح:

الشعور بالانتماء لا يكفي وحده، فالمصالح المشتركة عامل حاسم. لنفترض وجود دولتين: واحدة صغيرة لكنها ثرية، وشعبها يعيش في رفاه، وأخرى كبيرة لكنها فقيرة جداً. هنا قد تتباين المصالح: الدولة الفقيرة تطالب بإعادة توزيع الثروة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، بينما الدولة الغنية ترفض التنازل عن مكاسبها الاقتصادية. في هذه الحالة، لا يمكن تحقيق وحدة سياسية حقيقية ما لم تُعالج هذه التناقضات، وتُبنى تسويات تُقرب بين مصالح الطرفين، وتجعل التوافق ممكناً.

3. وجود قيادة ذات رؤية، مدعومة بنخبة مؤثرة:

من الشروط الأساسية لتحوّل الشعور الجماعي إلى مشروع سياسي أن تظهر قيادة تعبّر عن هذه النفسية وتكافح من أجلها، وتكون مدعومة بنخبة مؤثرة تمتلك الوعي والقدرة على إدارة التحوّل. فاليهود، على سبيل المثال، كانوا كياناً مشتتاً ويشعرون بالاضطهاد، لكن هذا الشعور ما كان ليصبح مشروعاً سياسياً لولا بروز هرتزل والنخبة التي معه في لحظة تاريخية حاسمة. فظهور قيادة تمثّل هذه الروح، وتمتلك القدرة على قيادة المسار المتعرج في طريق التشكل السياسي، هو شرط حاسم في انتقال الأمة من مجرد شعور إلى كيان.

4. تحديد الأرض أو الإقليم الذي تمثّل حدوده الدولة:

من دون وجود أرض محددة، يبقى التشتت قائماً، وتظل المشكلة قائمة. فالإقليم عنصر أساسي في بناء الدولة، لأنه الإطار الذي يُقام عليه الكيان السياسي.

5. الاعتراف الدولي والدبلوماسي:

لا يمكن للدولة في هذا العصر أن تمارس وظائفها بدون أن تتال شرعية ضمن النظام العالمي. فإما أن تظل كياناً معزولاً مخنوقاً، أو تدخل في شبكة العلاقات الدولية وتتمو داخلها.



6. القدرة على الدفاع:

إذا كان الكيان غير قادر على الدفاع عن نفسه، فلن يصمد طويلاً في "الغابة العالمية" القائمة. فلا مجال للبقاء في عالم مضطرب دون امتلاك أدوات الحماية والاستقلال.

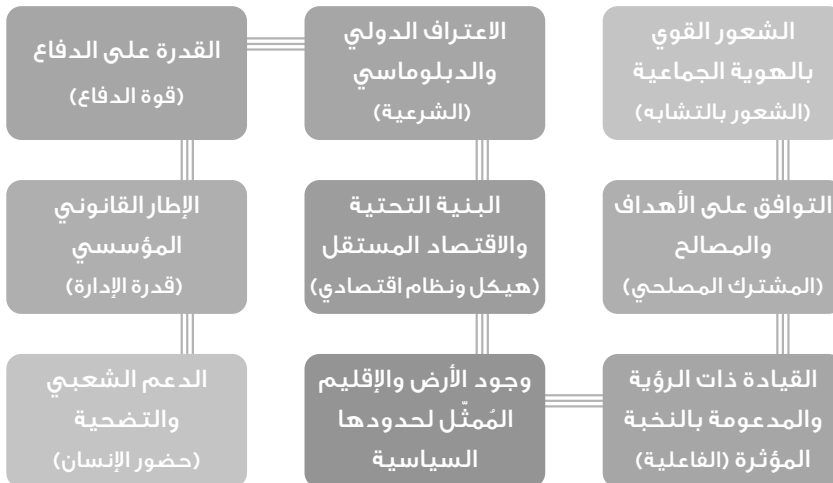
7. وجود إطار قانوني ومؤسسي فاعل:

من دون مؤسسات وبنية قانونية، تفشل الدول في إدارة نفسها. وهذا ما رأيناه في نماذج مثل جنوب السودان، حيث ظل التحدي الأكبر هو العجز عن التبلور في إطار مؤسسي، بسبب التنازع القبلي والتفكك الداخلي.

8. الدعم الشعبي والاستعداد للتضحية:

لا يكفي وجود قائد ونخبة، بل لا بد أن يكون الناس أنفسهم حاضرين في المشروع، مؤمنين به، ومستعدين لتحمل تكاليفه. فالدولة لا تُبنى بمن هم على القمة فقط، بل بمشاركة القاعدة الاجتماعية التي تُشكّل الوعاء الحقيقي لأي مشروع سياسي.

هذه القضايا الأولية الأساسية تبين أن مفهوم "القومية" أو "الدولة القومية" ليس قالباً واحداً مغلقاً، بل هو مفهوم متعدد الأوجه، وله أشكال مختلفة في التجارب العالمية، ويتطلب شروطاً واقعية حتى يتحول الشعور الجماعي إلى كيان سياسي فعلي.



خاتمة المبحث

ليست المشكلة إذًا في أن يكون للأمة الإسلامية طموح "قومي"، بل في أن يُفهم هذا المفهوم ضمن شروطه الموضوعية، وأدواته السياسية، وسياقه التاريخي. فـ"الأمة" تعبّر عن شعور وهوية، بينما "القومية" هي الأداة السياسية التي تمنح هذا الشعور فاعلية في الواقع. وإذا أردنا أن نحافظ على الشعور ونمنحه شكلاً مؤثراً، فلا يكفي أن نكتفي بالتمني أو التهديد، بل لا بد من النظر في الأدوات الممكنة ومقومات التحقق.

وفي المبحث التالي، سنتوقف عند النماذج التاريخية والسياسية التي حكمت العالم الإسلامي، ونقارن بين منطق الإمبراطورية التقليدية ومنطق الدولة الحديثة، لفهم طبيعة التحول الذي جرى، وما تبدّل في البنية والعقل والتمثيل.

المبحث الثالث الإمبراطورية التاريخية والدولة الحديثة المعاصرة

تمهيد



نواصل في هذا المبحث تناول الإشكالات المتعلقة بفكرة "الأمة"، وهذه المرة نقف أمام سؤال جوهري: ما الفرق بين الدولة الجامعة التي تضم جماعات مختلفة تحت راية واحدة، كما يُفترض في مفهوم الأمة الإسلامية، وبين الدولة الحديثة المعاصرة التي تقوم على كيان قطري محدّد بحدود سياسية واضحة؟

فهم هذا الفارق يساعدنا على إدراك النزاع الدائر في العقل المسلم والعربي: هل نريد "دولة قومية عربية"؟ أم "دولة إسلامية جامعة"؟

هذا الفرق بين التّصوّرين لا يتعلق فقط بالأسماء، بل يتشكّل في فضاء سياسي وفكري مختلف لكل منهما. وهو ما سنحاول تفكيكه وتحليله في هذا المبحث، لفهم طبيعة كل نموذج، وما يرتبط به من مفاهيم مثل: المركز، والمواطنة، والسيادة، والتمثيل، والولاء، والدستور..

الدولة الإمبراطورية والدولة الحديثة: أي منطق نحمل في أذهاننا؟

لفهم هذا التباين بين منطق الدولة الإمبراطورية والدولة الحديثة، نقف عند مجموعة من الفروقات الجوهرية التي تساعدنا على تمييز النموذجين كما تشكّلا في التاريخ والواقع.

أولاً – مركزية القرار: من سلطة المركز إلى شراكة الأطراف

الدولة الإمبراطورية تُبنى على مركز قوي يُخضع الأطراف لسلطته. فعندما خرج المسلمون من الجزيرة العربية، بدؤوا في حكم مناطق واسعة مثل مصر، وبلاد الشام، والعراق، وبلاد فارس. وكان المركز المتمثل بالمدينة المنورة هو من يُدير هذه الأطراف، ويفتح البلاد تباعاً، ويُخضع الشعوب الأخرى لحكمه.

في هذا النموذج، لا تكون الأطراف شريكة في القرار، ولا في التشاور، بل تتلقى ما يُملى عليها من المركز. السلطة إمّا عسكرية أو دينية، ولا تقوم على تعاقد داخلي متكافئ. أما في الدولة الحديثة، فتتميل البنية إلى توزيع السلطة، وتقوم العلاقة بين المركز والأطراف على مبدأ الشراكة، لا على الهيمنة. الأصل أن الجميع – من حيث المبدأ – جزء من كيان واحد، ويخضعون لقواعد واحدة، ويُعاملون كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

ثانياً – بنية الدولة: إخضاع التعدد أم عقد المواطنة؟

الدولة الإمبراطورية بطبيعتها متعددة الأعراق والانتماءات، إذ تحكم مساحات واسعة من الأرض، وتُخضع شعوباً مختلفة غير متجانسة في اللغة والدين والثقافة. ولم تكن هذه الدولة تشترط وحدة الهوية أو الأصل، بل يكفي أن تُظهر الشعوب الخاضعة ولاءها للمركز، وتندرج تحت سلطته.

أما الدولة الحديثة، فتقوم على أساس من **المشتركات التوافقية**، حيث يُحدّد الانتماء إلى الدولة من خلال تعاقد جامع، لا من خلال الأصل أو الدين.

ففي بعض النماذج المعاصرة، كحالة الولايات المتحدة الأميركية، يُعدّ كل من وُلِد داخل حدود الدولة مواطناً، بصرف النظر عن خلفيته العرقية أو الدينية أو الجغرافية. وله الحق في الترشح، والانتخاب، والعمل، والتملك، والتنقل، والانضمام إلى الجيش، والحصول على الوثائق الرسمية التي تُمثّل الدولة.



وبهذا المعنى، يمكن القول إن الدولة الحديثة تقوم على المشتركات التوافقية، لا على الانحدار من أصل موحد أو هوية مغلقة.

ثالثاً - مصدر الشرعية: القوة والغلبة أم الشعب والدستور؟

في منطق الدولة الإمبراطورية، لا تجد الدولة حرجاً في الاستيلاء على موارد الغير. فهي، إن امتلكت القوة، تبسط سيطرتها وتأخذ ما تحتاج إليه بالقوة. أما في الدولة الحديثة، فالسلوك مختلف. هناك ميل إلى التعاون والتبادل مع الآخرين، لا إلى التملك القسري لما في أيديهم.

الدولة الحديثة لا تسعى إلى السيطرة على ما يملكه غيرها، بل إلى تبادل المصالح والمشاريع والمشاركة في الفرص. فقد تأتي بخبرة تقنية، ويقابلها الطرف الآخر بمواد خام، فيتم استخراجها وبيعها، ويتقاسم الطرفان العائدات، أما أن تُحتل منابع النفط بالقوة، ويُستولى عليها كما كانت تفعل الإمبراطوريات، فهذا لم يعد هو السائد في العالم المعاصر.

رابعاً - العلاقة بالمواطن: تراتبية في الحقوق أم مساواة في القانون؟

في الدولة الإمبراطورية، كان التمييز بين الشعوب أمراً شائعاً، فلم يكن جميع من يعيشون تحت سلطتها في مرتبة واحدة، بل وُجد دائماً فارق بين "المواطنين" و"أهل المستعمرات".

ففي الإمبراطورية البريطانية مثلاً، لم يكن البريطاني يُعامل كالهندي أو كالعربي أو كأبناء المناطق الأخرى التي خضعت للحكم البريطاني. كانت هناك طبقة حاكمة، تتمتع بحقوق ومكانة مختلفة عن باقي الشعوب التي ألحقت بها.

أما في الدولة الحديثة، فالميل الغالب هو إلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، حيث يخضعون للقانون ذاته، وينتمون إلى الدولة بصفتهم أفراداً في كيان قانوني واحد.

خامسًا - الهوية الثقافية: منطق السيطرة أم ثقافة التنوع؟

في الدولة الإمبراطورية، تميل السلطة إلى فرض لغتها وثقافتها على الشعوب الأخرى. فهي لا ترى التعدد مصدرًا للغنى، بل تسعى إلى صهر المكونات المختلفة في هوية واحدة تفرضها من المركز.

أما الدولة الحديثة، فتتظر إلى التنوع نظرة مغايرة. إذ تحتفي بالاختلاف الموجود، وتسعى إلى بناء مشتركات مع المكونات المتعددة داخلها.

ولذلك، قد تجد في الدولة الواحدة احتفالات تُقام للناس من أصول إسبانية، أو مكسيكية، أو لاتينية، أو عربية، أو آسيوية، أو أوروبية، ويُتاح لكل فئة أن تعبر عن تراثها وبيئتها، دون أن تُجبر على التخلي عنها أو إخفائها..

سادسًا - التوسّع والسيادة: من الإمبراطورية المفتوحة إلى الدولة المحدودة

الدولة الإمبراطورية لا تقوم على حدود ثابتة. تنطلق من نقطة مركزية - مثل المدينة المنورة - ثم تتوسّع تدريجيًا، وتبتلع ما حولها من كيانات، بحسب ما تمتلكه من قوة، فالتوسّع ليس حالة طارئة، بل جزء من طبيعة الإمبراطورية.

أما الدولة الحديثة، فتقوم على حدود محددة، معترف بها دوليًا، تُبنى سياساتها على الحفاظ عليها لا على تجاوزها، فالحدود لم تعد السيادة سيّالة، بل أصبحت منضبطة بالقانون الدولي، ومقنّنة ضمن خرائط معترف بها.

سابعًا - أدوات السيطرة: من تفوّق القوة إلى توازن الشراكة

في الدولة الإمبراطورية، تُحفظ السيطرة عبر القوة العسكرية. فالمركز يحكم بما لديه من تفوّق ميداني، ويُخضع الأطراف بحضور عسكري دائم.

أما في الدولة الحديثة، فليس بالضرورة أن تمتلك الدولة أقوى الجيوش، بل قد تُحافظ على أمنها من خلال التعاون مع الآخرين، وعبر الشراكات والتحالفات، حيث لم يعد تفوّق الدولة الفردي هو الوسيلة الوحيدة لضمان الاستمرار.



ثامناً - توزيع الموارد: من تنمية المركز إلى بناء الوطن كله

في الدولة الإمبراطورية، تُجبى خيرات الأطراف لصالح المركز، فتُوجَّه التنمية إلى العاصمة أو النواة المركزية، على حساب المناطق البعيدة عنها.

أما في الدولة الحديثة، فالثروة تُوزَّع بين المركز والأطراف، ويُنظر إلى التنمية بوصفها مشروعاً وطنياً شاملاً، لا مقتصرًا على جهة دون أخرى.

الهدف هو أن ينمو الوطن بكامله، لا أن يزدهر جزء منه بينما تُهمَّش الأجزاء الأخرى.

خاتمة المبحث

اختلفت الدولة الإمبراطورية عن الدولة الحديثة اختلافاً كبيراً، ومَنْ لم يتشكَّل هذا الفرق في وعيه فقد يختلط عليه الأمر، ويظن أن النماذج التاريخية القديمة ما زالت صالحة للتطبيق كما هي، فالسياقات تغيَّرت، وأدوات الحركة تغيَّرت، وبُنية الدولة نفسها لم تعد كما كانت.

صحيح أن بعض الملامح الإمبراطورية لا تزال حاضرة في العالم، كما في ما يُعرف بالحدود الشفافة ونفوذ القوى الكبرى، لكن طريقة البناء والتصور والتعامل مع الآخر باتت مختلفة جذرياً.

ولهذا، فإن من يريد التفكير في مشروع وحدوي كبير لا بد أن يبدأ من هنا: من إدراك الفارق الجوهرى بين النموذج الإمبراطوري القديم والنموذج السياسي المعاصر، فلا العودة إلى الوراء ممكنة، ولا الذوبان الكامل في النموذج الغربي مجدٍ، والمطلوب هو وعي جديد، يقرأ التحوُّلات، ويبحث عن طريق ثالث، يُعيد للأمة فاعليتها في شكل سياسي يناسب الواقع، ويُراعي الشروط الموضوعية للإمكان.

وفي المبحث القادم، ننتقل إلى نقطة تأسيسية: كيف نُعرِّف "الأمة الإسلامية"؟

الدولة المعاصرة	الدولة الإمبراطورية
◀ حدودها الجغرافية معروفة ومعترف بها دوليًا	◀ تشمل عدّة أقاليم وشعوب تحت حكم مركزي
◀ تحترم السيادة الوطنية وحدود الغير	◀ تفرض سلطتها خارج حدودها الأصلية
◀ تقوم على المشتركات التوافقية	◀ متعددة الشعوب والأعراق
◀ حكم تراضٍ في الغالب	◀ حكم استبدادي غالبًا
◀ تستمد شرعيتها من الشعب	◀ تستمد شرعيتها من القوة العسكرية أو السلطة الدينية
◀ تميل للتعاون والاعتراف المتبادل	◀ تستولي على مناطق الموارد للغير
◀ المساواة بين المواطنين	◀ تمييز بين المواطنين وأهل المستعمرات
◀ تبحث عن المشتركات	◀ تفرض لغتها وثقافتها
◀ لا تتوسع	◀ تتوسع باستمرار
◀ مستقرة نسبيًا	◀ غير مستقرة بسبب التوسع
◀ التعاون ثم القوة	◀ تحافظ على وضعها بالقوة العسكرية
◀ تنمية كل الوطن	◀ تنمية المركز على حساب الأطراف

المبحث الرابع تعريف الأمة الإسلامية

تمهيد



حين نُحاول مقارنة مفهوم "الأمة الإسلامية"، قد يبدو للوهلة الأولى أنه مفهوم مستقر وواضح. فالمسلم يشعر غالباً بأنه جزء من أمة واحدة، تنتمي إلى الدين ذاته، وتتشارك في القيم والتاريخ والمصير. لكن حين نقرب من المفهوم بدقة، ونحاول ضبط معناه وحدوده، تظهر أمامنا إشكالات حقيقية.

فإذا نظرنا إلى تعريف الأمة من زاوية سياسية أو اجتماعية، فقد نراها تركزاً حول الثقافة والعاطفة، دون اشتراط أن يكون لها تعبير سياسي موحد.

لكن هذا التعريف وحده لا يكفي، لأنه يفتح الباب لسؤال محوري: إذا كنا لسنا في كيان سياسي واحد، فما الذي يجعلنا "أمة" فعلاً؟

هنا تبدأ الاختلافات، وتتوغل الأجوبة. فكل فريق يرى الأمة من زاوية محددة: عقدية، أو اجتماعية، أو جغرافية، أو حضارية، أو فقهية...

ويحمل كل تعريف دلالات وتبعات مختلفة، خصوصاً حين يتحول إلى أساس لمشروع سياسي أو ثقافي.

من هنا، تبرز الحاجة إلى استعراض هذه التعريفات وفهم خلفياتها.

أولاً - وجوه متعددة لفهم الأمة

حين يُطرح سؤال: "ما الذي يجعلنا أمة؟"، تتعدد الأجوبة بحسب المرجعيات الفكرية والدينية، ويظهر تنوع في الفهم يتوزع بين ستة اتجاهات رئيسية:

1. التعريف العقدي:

يرى أصحابه أن الأمة الإسلامية هي من يجتمع على الإسلام عقيدة وشريعة، أي أنها رابطة عابرة للجغرافيا، تشمل الهندي والقطري والسوري والمصري واللبناني، ما داموا يدينون بالإسلام عقيدة وشريعة.

2. التعريف الديني-الاجتماعي:

يرتكز على الارتباط العام بالمبادئ الإسلامية مثل العدل، والتعاون، والتراحم، والخلق النبيل، دون اشتراط التزام كامل بالشريعة، أو وجود كيان سياسي إسلامي، أو انضواء تحت أحكام فقهية تفصيلية. فمجرد الاشتراك في هذه القيم يُعطي شعوراً بالانتماء إلى الأمة، ويعبر عن صيغة ثقافية-اجتماعية، لا فقهية ولا سياسية بالمعنى الضيق.

3. التعريف الجغرافي-السياسي:

يقوم على النظر إلى الأمة بوصفها مجموع الدول والمجتمعات التي يعتنق أغلب سكانها الإسلام، وتربط بينها مصالح مشتركة في إطار سياسي محدود.

وتُستحضر في هذا السياق أمثلة معاصرة مثل "منظمة المؤتمر الإسلامي"، التي تضمّ دولاً ذات أغلبية مسلمة، تسعى إلى التنسيق فيما بينها ضمن هذا الفضاء المشترك، على الرغم من تفاوت الأنظمة والأولويات. فهو تعريف ينبني على الجغرافيا والانتماء السكاني، لا على وحدة العقيدة أو المرجعية التشريعية..

4. التعريف الحضاري:

يعتبر أن الأمة الإسلامية هي الحضارة التي نشأت بالإسلام، ويشمل كل من ساهم فيها، مسلماً كان أو غير مسلم. فالنصارى وغيرهم ممن عاشوا في ظل الدولة الإسلامية، وأسهموا في بنائها الثقافي والعلمي، هم جزء من الأمة بهذا المعنى الواسع.

5. التعريف التاريخي:

ينظر إلى الأمة الإسلامية باعتبارها امتداداً تاريخياً متصلاً منذ بعثة النبي ﷺ وحتى اليوم. فالجامع هنا هو الإسلام بوصفه ديناً مشتركاً، يشكل رابطة عابرة للزمن، تتجاوز



تغيّر الأنظمة واختلاف الدول. هذا التصور يُقدّم الأمة ككيانٍ ممتدٍّ في الوعي والتاريخ، تشكّل عبر العصور، وتوارثته الأجيال، بغضّ النظر عن أشكال الحكم التي مرت بها.

6. التعريف الفقهي:

يرى أن الأمة الإسلامية هي جماعة المسلمين المطالبين بالأحكام الشرعية، أينما كانوا، بوصفهم مكلفين بشريعة واحدة، يخضعون لمرجعية فقهية موحّدة، رغم تباعد الأوطان واختلاف الدول.

ثانيًا - لماذا نحتاج إلى التمييز بين التعريفات؟

ربما يبدو هذا التفصيل غير ضروري عند البعض، لكننا نحتاج إليه بشدة، لأننا كثيرًا ما نشتبك في نقاشات حول مفهوم الأمة دون أن نحدّد المعنى المقصود، أو نستحضر النتائج التي تترتّب عليه. فقد يتحدث أحدهم عن الأمة بمعناها العقدي، بينما ينطلق آخر من البُعد الحضاري، وثالث يقصد الامتداد التاريخي، أو التجمع الجغرافي الذي حكمه المسلمون في مراحل سابقة.

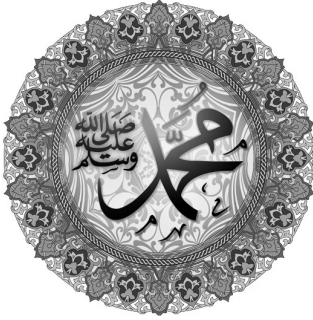


هذا التباين في الفهم ليس مجرد اختلاف في الزاوية، بل له تداعيات سياسية وفكرية بالغة. فمن ينطلق من التعريف العقدي مثلاً، قد يُقصي غير المسلمين من الحقوق إذا تحوّل هذا التعريف إلى مشروع سياسي. بينما من ينطلق من التعريف الحضاري، سيجد أن غير المسلمين الذين ساهموا في بناء الحضارة الإسلامية جزء من الكيان المجتمعي، ومن مشروع التنمية والتطور.

ولهذا، فإن التمييز بين هذه التصورات ضرورة لا ترفاً، فمجرد الاختلاف في التعريف يُفضي إلى اختلاف كبير في النتائج، وفي شكل الدولة أو الكيان أو المشروع الذي نحلم به. إنه الفارق بين تصوّر يقود إلى الإقصاء، وآخر يفتح باب الشراكة؛ بين أمة مغلقة، وأمة حضارية منفتحة.

ثالثاً - الأمة والنموذج النبوي

1. التمايز منذ اللحظة الأولى



نحن بحاجة إلى تحرير منطقة دقيقة في هذا السياق: هل وُجد في حياة الرسول ﷺ فارق واضح بين معنى التجمع السياسي وحقوقه، وبين معنى التجمع العام الإسلامي وحقوقه؟

سنجد عندنا فعلاً وضوحاً شديداً جداً لهذا المفهوم، من أول لحظة تاريخية بدأ فيها الرسول ﷺ يتحرّك خارج مكة. ففي بيعة العقبة الكبرى، كانت هذه المسألة من الأمور المهمة جداً؛ إذ إن الذين جاؤوا من المدينة كانوا جميعاً موافقين على موضوع الرسالة، وأن محمداً ﷺ هو رسول الله، وأنهم سيتبعونه باعتباره هاديهم إلى الجنة. أما في المشروع السياسي، فقد قالوا: نحميك في نطاق المدينة، أي نحن سنقاتل في نطاق المدينة، ولن نخرج للقتال في الخارج. ولذلك، لما جاءت معركة بدر، كان النبي ﷺ قد غيّر نطاق التعاقد معهم، بإضافة القتال خارج المدينة، وهو ما لم يكن وارداً في الاتفاق الأول.



إذاً، هذا أول تمييز بين الدين بمعناه العام من اتباع عام، وبين المعنى السياسي الذي سيقترن في التعاقد على حماية الرسول ﷺ داخل المدينة.

2. التعاقد السياسي والديني في صلح الحديبية

إذاً، فالكيان السياسي شرط تعاقد، بينما الكيان الديني ليس تعاقدًا، بل هو عبارة عن دعوة إلى الله سبحانه وتعالى، ومن يتبعه أينما كان، فهو تابع لهذا الدين.

وقد تأكد هذا الموضوع في بيعة العقبة، وتؤكد أيضًا في صلح الحديبية؛ ففي صلح الحديبية أُعطيت القدرة الدفاعية عن الناس المؤمنين الموجودين في المدينة، بينما من كان خارج المدينة، حتى لو جاء مسلمًا إليها، يُعاد إلى المشركين مرة أخرى، بمعنى أن حقه السياسي منقوص، وأن الدولة لا تستطيع أن تدافع عنه.

وهذه قضية في غاية الأهمية، تشير إلى أن هناك فرقًا بين الكيان السياسي والتزاماته، وبين الكيان الديني والتزاماته. فالمفترض أن المؤمن يُدافع عنه أينما كان، لكن هنا عندنا التزام سياسي، كما تقرر في صلح الحديبية.

والشيء نفسه نراه في هذا التعاقد نفسه، فقد نالت القبائل غير المسلمة التي دخلت فيه مع الرسول ﷺ الحماية ذاتها التي نالها المؤمنون.

3. نموذج وثيقة المدينة

وهكذا، يتبين أن التعاقد السياسي يختلف في شكله عن التعاقد الديني؛ فالتعاقد الديني مطلق وواسع، بينما التعاقد السياسي محدد، وله التزامات تختلف باختلاف المجال.

وإذا نظرنا إلى نموذج آخر من التعاقد، فسنجد في وثيقة المدينة مثالاً واضحاً على هذا التحديد، حيث جاءت الحقوق والالتزامات ضمن إطار تعاقد داخل المدينة، شمل الفئة المؤمنة، وتضامنت فيه مع اليهود وغير المسلمين المقيمين فيها.

4. حدود الالتزام السياسي والإيمان العام

إذاً، بالأساس، كان هناك تمييز بين الدولة بالمعنى السياسي والتزاماتها، وبين الإيمان المطلق والدين المطلق في التزاماته. فكل الذين كانوا خارج المدينة كانوا مؤمنين ومسلمين، وحتى لو استطاعوا أن يفرّوا بدينهم، فإن الدولة السياسية كان عندها التزامات قد تتجاوز هذا الموضوع، فتُعِيدهم إلى المشركين في حال هربهم ودخولهم إلى بلاد المسلمين، نتيجة لهذا التعاقد الموجود.

وهذا أمر حساس جداً في الوعي؛ فالفارق بين هاتين القضيتين مهم جداً: بين الكيان السياسي الذي يوجد فيه المسلمون والتزاماته، وبين الالتزام العام تجاه المسلمين من نصرة، ومحبة، وغير ذلك. لأن الأمور في الواقع تختلف عن الأمور المطلقة العامة الموجودة في الذهن.



خاتمة المبحث

يتضح إذاً من النموذج النبوي أن الأمة الإسلامية ليست مفهوماً واحد البُعد، بل هي كيان مركّب، يتداخل فيه الإيمان والعقد الاجتماعي، والولاء الروحي والانتماء السياسي. فهناك أمة بالمعنى العام، تشمل المؤمنين في كل مكان، وهناك أمة بالمعنى السياسي، تنشأ داخل إطار تعاقدية منظم، له التزامات وحدود. والتباس هذين المعنيين قد يُفضي إلى اختلال في الوعي، أو تضارب في المواقف، إذا لم يُدرَك الفرق بين العقيدة كدائرة مفتوحة، والسياسة كترتيب واقعي له شروطه وضوابطه.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة، يمكن القول إن "الأمة الإسلامية" تتخذ أبعاداً متعددة: عقدية، قيمية، سياسية، شعورية. ويبدو أن الجمع بين هذه الأبعاد هو الأقرب إلى الواقع، والأكثر قدرة على تفسير الشعور العام، والانتماء المشترك، والطموح المتجدد إلى التمثيل السياسي الجماعي.

والسؤال اليوم لم يعد فقط: "ما هي الأمة؟"، بل أيضاً: "هل يمكن لهذا الشعور المشترك أن يتحوّل إلى مشروع؟ وهل توجد شروط واقعية تسمح بذلك؟"

في المبحث التالي، نتابع استكشاف هذا المسار من خلال التوقف عند الوضع الراهن للأمة الإسلامية: ما ملامحه؟ وما تعقيداته؟ وما موقع الأمة من دولها، ودولها من العالم؟

المبحث الخامس الوضع الراهن للأمة الإسلامية

تمهيد

بعد أن ناقشنا طبيعة الأمة، وتعريفاتها المختلفة، يظهر سؤال جوهري لا يمكن تجاوزه: ما هو واقع الأمة الإسلامية اليوم؟

في هذا المبحث، سنتحدث عن الوضع الراهن للأمة. والمقصود هنا هو الأمة بمعناها الواسع، لا الأمة بالمعنى السياسي الذي يتحقق في دولة واحدة، بل المعنى الأوسع الذي يقوم على المشتركات العاطفية بين مجموعة من الناس، رغم تباعدهم الجغرافي وتنوع كياناتهم السياسية. وهذا هو المنظور الذي نطلق منه لفهم حال الأمة اليوم.

أولاً – طيف واسع... خارج الانتماء السياسي الواحد



الأمة الإسلامية اليوم تشكّل طيفاً ضخماً، ينتشر في مساحة جغرافية واسعة، ويعيش أبنائها ضمن كيانات سياسية متنوعة:

- ◀ ففي الهند وحدها، يبلغ عدد المسلمين قرابة 250 مليوناً، لكنهم يشكلون أقلية بالنسبة إلى مجموع السكان.
- ◀ وفي بلدان المهجر، نجد ملايين من المسلمين الذين هاجروا في أزمنة مختلفة، واستقروا فيها حتى أصبحوا مواطنين في دول لا ترفع أي راية إسلامية، بل تنتمي إلى فضاءات حضارية مغايرة تماماً.
- ◀ وهناك أيضاً من يعيش في دول إسلامية ذات أغلبية مسلمة، لكنها لا تحكم بشرائع الإسلام.



إذن، هناك طيف واسع جداً يندرج تحت عنوان "الأمة الإسلامية"، لكنه طيف لا يجتمع داخل كيان سياسي موحد، بل يتوزع على خرائط متعددة وانتماءات مركبة.

ثانياً - الانتماء المركب في واقع الأمة اليوم

في واقع الأمة اليوم، هناك انتماءات مركبة، فماذا يصنع المسلم الروسي مثلاً، حين يكون جندياً في جيش بلده روسيا، ويُطلب منه أن يقاتل في جبهة قد يكون فيها أناس مسلمون مثله؟

فهذا التنوع الموجود في العالم اليوم تنوع واقعي، وليس أمراً طارئاً، بل هو تنوع أصيل في البنية الإنسانية والحياة البشرية. هذا الاشتباك بين الانتماء السياسي والديني ليس حالة طارئة، بل هو تعبير واقعي عن تعقد المشهد البشري الحديث.

هناك من يتصور شكلاً واحداً خاماً لحضور الأمة، وكأن المسلمين سيتجمعون في منطقة واحدة، وتقوم لهم دولة خالصة لا اضطراب فيها ولا شغب. لكن هذا تصور مثالي لا يتحقق في هذا العالم. فالواقع يعكس اشتباكاً واسعاً لحالات متعددة من الحضور الإسلامي، وتنوعاً في أوضاع المسلمين داخل مجتمعات بشرية متغايرة. ومع العصر الحديث، الذي تصاعدت فيه موجات الهجرة، بات هذا التنوع أكثر تعقيداً؛ فثلث سكان العالم اليوم يعيشون في حالة من الهجرة الكونية، تنتقل فيها مجموعات بشرية من منطقة إلى أخرى، إلى مجتمعات لم يألّفوها، وقد لا تشبههم لا في الدين، ولا في العرق، ولا في الطائفة، ولا في الثقافة.

ثالثاً - حين لا تكفي العاطفة لبناء كيان سياسي

إذاً، هناك في العالم انتماءات ومصالح مركبة، ولا يمكن معالجة هذا الواقع المعقد بمجرد المشاعر والعواطف المشتركة.

ولنأخذ مثالاً يوضح المقصود:

كان الدافع وراء تأسيس دولة باكستان هو رغبة المسلمين في كيان سياسي خاص بهم ومنفصل عن الهند. وقد انبنى هذا المشروع على افتراضٍ مفاده أن الهوية الدينية المشتركة وحدها كفيلاً بتمكينهم من بناء دولة نموذجية متماسكة.

لكن الواقع كشف غير ذلك؛ إذ نشب داخل الدولة نفسها صراع عرقي ومصلحي، أدّى إلى انفصال بنغلادش عن باكستان. وليس الحديث هنا عن انفصال محدود، بل عن خروج نحو 156 مليون إنسان لتشكيل دولة جديدة، رغم اشتراكهم مع الطرف الآخر في الدين، والقبلة، والرسول، والعقيدة.

وهكذا، فإن وجود المشاعر المشتركة والرغبة الموحدة، بل حتى وحدة العقيدة والقبلة، لا تعني بالضرورة القدرة على إقامة كيان سياسي واحد ناجح، ولا ضمان استمراره ونجاحه في تحقيق العيش المشترك. لا بد من شروط أخرى موضوعية تسمح لهذا الكيان أن ينمو ويتطور كوحدة متماسكة.

رابعاً - من الحلم إلى الواقع: الوحدة لا تقوم بالعاطفة وحدها

ولهذا، فإننا نرى أن الانقسامات داخل البيئات الإسلامية ليست استثناءً، بل هي جزء من الواقع.

يشكل حلم "الأمة الواحدة" تصوراً راسخاً في وجدان كثير من المسلمين، كما يتحدّث كثيرون عن مشروع كيان سياسي موحد يجمعهم. لكن حين ننظر إلى الواقع التاريخي الممتد، منذ فجر الرسالة وحتى يومنا هذا، نجد أمامنا تنوعاً ضخماً ومعقّداً في حياة المسلمين، على المستويات العرقية والسياسية والجغرافية.

وما لم ننطلق في تفكيرنا حول الوحدة والبناء من الواقع العملي والمعلوم، والمجرب، والمرصود تاريخياً، فإننا سنقع في حالة من العجز التام، وسنظل نلاحق أوهام الوحدة دون أدوات حقيقية لتحقيقها.

خامساً - مشاريع الوحدة: العاطفة وحدها لا تصنع الكيان



لقد جرت محاولات عديدة لتحقيق الوحدة بين أجزاء من الأمة، سواء من خلال الأمم المتحدة، أو جامعة الدول العربية، أو عبر مبادرات ثنائية وإقليمية. وقد سُجِّل ما يقرب من 121 مشروع وحدة في هذا السياق.

وبعض هذه المشاريع حاول أن يتجسّد فعلياً على الأرض، كما حصل في تجربة الوحدة بين

سوريا ومصر، أو بين مصر وليبيا، أو حتى بين مصر وسوريا وليبيا معاً، وكذلك في محاولات الوحدة بين مصر والسودان.

لكن جميع هذه التجارب أخفقت، لأنها افتقرت إلى الشروط الموضوعية اللازمة، ولم تتجاوز حدود العواطف والأحاسيس المشتركة والخطاب الإنشائي العام. لم تتحوّل تلك المبادرات إلى مشاريع حقيقية قابلة للحياة والعيش المشترك.

وهنا تكمن قضية هذا المبحث المركزية: أن الشعور وحده لا يصنع وحدة، وأن غياب الأرضية الواقعية يجعل من فكرة الوحدة مجرد أمنية، لا مشروعاً قابلاً للتحقق.

قيام الخلافة أمرٌ صعب... ولكنه ليس مستحيلاً

حين أقول إن قيام الخلافة الإسلامية أمر صعب، فلا أعني أنه مستحيل، بل أقول: صعب؛ بمعنى أنه يحتاج إلى تخطيط طويل الأمد، ويحتاج إلى استعدادات، ويحتاج إلى دراسة التجارب المتنوعة في العالم المعاصر.

فنحن لن نشتغل في عصر آخر، ولن نعود إلى زمن الإمبراطوريات. نحن موجودون في هذا العصر، وداخل هذا العصر، علينا أن ننجز المشاريع التي نريدها. لذلك، فإن الانطلاق من الواقع أمر لا غنى عنه، وفهم التجارب التي فشلت لا يقل أهمية عن فهم التجارب التي نجحت، في هذا العالم المعاصر الذي نعيش فيه.

سادساً - الأمة مستمرة... والحالة السياسية متغيرة

قد يفاجئك بعض الناس، أثناء الحديث عن الأمة، بالقول إن المسلمين لم يعودوا موجودين، لأن النظام السياسي الذي يجسدهم قد اختفى. ويبنى هذا الرأي على فكرة أن غياب الحاكمية عن أي مجتمع يعني أنه لم يعد يُوصَف بالإسلام، وأنه إذا اختفى هذا المبدأ، عادت البشرية إلى الجاهلية.

لكن هذا ليس هو الموضوع الذي نتحدث عنه هنا، ولا يمثل إلا اتجاهاً محدوداً داخل الفضاء الإسلامي، الذي ينطلق من مقولات خاصة به، ولكن الأصل هو أنَّ الأمة الإسلامية موجودة، وممتدة إلى يوم القيامة، لكن أحوالها تختلف، والحالة السياسية تتغير؛ أحياناً تتجسد الأمة في كيان سياسي، وأحياناً تغيب عنها هذه الصورة. بل إننا، إذا نظرنا إلى معظم التاريخ الإسلامي، سنجد أن الوحدة السياسية كانت مفقودة بدرجة كبيرة، وأن الكيانات الإسلامية كانت مفككة. ومع ذلك، استمر المجتمع المسلم حياً، وواصل إنتاجه، ونحن اليوم ثمرة من ثماره



الوضع الراهن للأمة الإسلامية



خاتمة المبحث

المشهد الذي كشفه هذا المبحث يُظهر أن الأمة الإسلامية، كما هي اليوم، ليست غائبة من حيث الشعور، لكنها غائبة من حيث التنظيم. فهناك انتماء، لكن لا يوجد كيان. وهناك أمل، لكن لا توجد أدوات. وهناك وحدة في الاتجاه العام، لكن لا مشروع يجمعه ولا مؤسسات تحمله.

كل المحاولات السابقة لبناء كيان سياسي جامع لم تنجح، لأنها انطلقت من المشاعر، ولم تنطلق من فهم دقيق للواقع، ولا من تخطيط طويل النفس. وحتى المشاريع التي رُفعت فيها رايات كبيرة، ما لبثت أن انضطت لأنها لم تُبنى على شروط قابلة للحياة.

إذا أردنا أن ننتقل من الشعور إلى التحقق، لا بد أن نراجع تصوراتنا، ونفهم الواقع كما هو، لا كما نحب أن نراه.

لكن يبقى سؤال مهم: هل نحن أمام نهاية فكرة الأمة؟ أم أن الفكرة ما زالت حاضرة في الشعور، وتنتظر فقط نموذجًا مختلفًا في التفكير والبناء؟

هذا ما سنحاول مقارنته في المبحث القادم.

المبحث السادس هل انتهى دور الأمة الإسلامية؟

تمهيد

بناءً على ما تناولناه في المباحث السابقة، يرد سؤال جوهري لا يمكن تجاوزه:

هل انتهى دور الأمة الإسلامية؟ هل نحن أمام دورة حضارية جديدة لا مكان فيها لفكرة الأمة؟ وهل أصبح من غير الممكن أن تقوم كيانات سياسية كبرى تعبّر عن هذا الانتماء، مما يحتم علينا أن نقبل بما هو قائم، ونتكيف مع الواقع كما هو؟ أم أن من حقنا أن نحلم من جديد، وأن نفكر بكيان سياسي كبير يمثلنا كمسلمين في هذا العالم المعاصر؟ الذي نريد أن نؤكد عليه هنا، أن دور الأمة لم ولن ينتهي بإذن الله، بل سيبقى مستمرًا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

لكننا بحاجة إلى أن نُميّز داخل هذه الفكرة، "فكرة الأمة"، بين ثلاث مراحل مرت بها: مرحلة النشأة، والعصر الوسيط، والعصر المستقبلي.

أولاً: طور النشأة – إرساء أسس الحضارة



المرحلة الأولى، التي يمكن أن نسميها "طور النشأة"، هي مرحلة إرساء أسس الحضارة الإسلامية؛ أي: قيم العدل، والرحمة، والتسامح، والتعاقد، التي ظهرت في الدولة الإسلامية الأولى بأشكالها الأولية. وهي معانٍ كبرى، تظل صالحة لكل عصر وزمان.

ومن القيم الكبرى التي شكّلت مرتكزات تلك المرحلة:

◀ **التوجه المقاصدي** الذي تأسست عليه الشريعة الإسلامية بشكل كبير، وكان حاضرًا بقوة في مرحلة البناء الأولى، وهو التوجه المطلوب أن يُؤسَّس عليه مستقبلًا كذلك.

◀ **وثيقة المدينة**، باعتبارها أول وثيقة تعاقدية بين مختلفين، وقد مثّلت مرتكزًا مهمًا جدًا بالإضافة إلى ما أُرسي من قيم.

◀ **قيمة العلم**، التي ظهرت منذ اللحظة الأولى لنزول الوحي في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 1].

◀ **العدل الاقتصادي**، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7].

◀ **التعايش بين الأديان**، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8].

◀ **تشجيع العمل والإنتاج**، وجعل العمل هو العنوان الأكبر للحياة الإسلامية، والحياة البشرية، وهو مبدأ محوري في التصور الإسلامي.

إذا: المبادئ، والقيم، والتصورات الأولى ما زالت حيّة، وقابلة للاستثمار في أي عصر من العصور.

ثانيًا: العصر الوسيط – أنوار العالم

في العصور الوسطى، لم تكتفِ الحضارة الإسلامية بتقديم المبادئ والقيم، بل قدّمت أنوار العلم والمعرفة للعالم بأسره:

◀ فقد ازدهرت مدارس العلم والفكر في بغداد ودمشق وغيرها من الحواضر الإسلامية، وأسهمت بشكل كبير في العلوم التطبيقية.



- ◀ ساعدت المبادئ القانونية التي جاء بها الفقه الإسلامي في تطوّر النظم القانونية العالمية.
- ◀ انتعشت التجارة العالمية عبر القوافل التي كانت تسلك طريق الحرير، وتنقل البضائع والمعرفة إلى أوروبا مروراً بالعالم الإسلامي.
- ◀ ازدهرت حركة الترجمة وحفظ التراث الإنساني، سواء كان تراثاً شرقياً هندياً أو تراثاً غربياً فلسفياً، حيث جرى حفظه وبثّه عبر اللغة العربية.
- ◀ ظهرت بذور المنهج العلمي وبدايات التفكير المنظم في ممارسات العلماء المسلمين.
- ◀ وانطلقت التطورات الأولى في العلم والتكنولوجيا، والآلة والميكانيكا من البيئة الإسلامية.

إذاً، في العصور الوسطى، كان للأمة الإسلامية أثرٌ علمي واقعي على الحياة العامة، أثرٌ في مسار البشرية، وأسهم في إغناء العالم بالمعرفة التي سيبنى عليها مستقبله لاحقاً.

ثالثاً: الحاضر والمستقبل – بين الشعور والانبعاث

يبقى السؤال الكبير: ما هو الدور المستقبلي للأمة الإسلامية؟

فإذا كان الدور الحاضر الذي نعيشه هو دور تفكك وضعف، وحالات من الانهيار الكبيرة جداً تكتسح العالم الإسلامي، فهل ما زال هناك دورٌ يمكن أن تقوم به هذه الأمة في المستقبل؟

لقد كانت الحضارة البشرية، عبر التاريخ، تحتاج إلى الرسائل السماوية كلما فقدت توازنها. واليوم، يمكن أن نقول بثقة: إننا نعيش في عصرٍ فقدت فيه الحضارة المعاصرة هذا التوازن. فلم تعد هناك روحانية، ولا صلة حقيقية بالروح، ولا التزام بالقيم بشكلها الإنساني الرحيم.

القيم موجودة، نعم، لكنها ليست حاضرة بصورتها الرحيمة التطبيقية، ولا تنطبق على الجميع، بل نجد لها مقصورة على شعوب دون شعوب، ووفق معايير انتقائية تُخضع الكرامة للهوية والمصلحة.

أما الجانب العلمي المادي القوي في هذه الحضارة، فقد جعل "المخلب والناب" هو سيد الموقف في العلاقات بين الدول والشعوب.

وإذا كان هناك اختلال ضخم جدًّا يعترى الحضارة البشرية اليوم، فهو اختلال ظاهر، كائن أمام أعيننا، ونشده في كل مكان من هذا العالم.

الرسالة المفقودة... والدور المستقبلي للأمة

إذا كان العالم يشهد اختلالاً ضخماً في ميزانه الحضاري، فإن السؤال الملح هو: ما هي رسالة الإسلام التي يمكن أن تعيد التوازن لهذا الكون؟

عنوان هذه الرسالة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾،

وعنوانها أيضاً: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾،

وفي التعامل مع المختلفين: ﴿أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾.

إذاً، هناك مشروع قائم، يتبناه الذين يأملون بالقسط من الناس، ويقدم:

- ◀ قيمًا ثقافية مفقودة في العالم،
- ◀ وقوانين تُعيد التوازن، وتُقيم العدل الكوني،
- ◀ وأنظمة اقتصادية تحتاج إلى إصلاح،
- ◀ وتعاونًا مجتمعيًا يُنتج الكتلة الحرجة للعمل من أجل الخير العام،
- ◀ وقوة تحمي الحق، قائمة على العلم والتقنية.

المسطرة المستقبلية للعالم بحاجة إلى حضارة إنسانية أو أكثر إنسانية من الحضارة المعاصرة. وإن شاء الله، تهض الأمة الإسلامية بهذا الدور في قابل أيامها.



خاتمة المبحث

دور الأمة لم ينته، لكنه غاب عن الفعل المباشر، وبقي في مساحة الشعور والإمكان. الطريق إلى استعادة هذا الدور لا يكون بالانفعال العاطفي، ولا بالحنين إلى الماضي، بل بإعادة تفعيل القيم، وبناء وعي حضاري، والتدرج في إيجاد أشكال من التمثيل والتكامل. في المبحث القادم، سننتقل إلى تساؤل واقعي مباشر: هل يمكن للأمة أن تُمثّل سياسياً من جديد؟ وما التحديات والفرص التي تحيط بهذا الطموح؟

دور الأمة لم ينته

الدور المستقبلي	العصر الوسيط	طور النشأة
إعادة التوازن للبشرية بميزان:	أنوار العالم	إرساء أسس الحضارة
- رحمة للعالمين	أ- مدارس العلم والفكر	أ- إرساء قيم العدل والرحمة والتسامح والتعاقد والتوجيه المقاصدي
- ليقوم الناس بالقسط	ب- الإسهام في العلوم	ب- وثيقة المدينة
- أن تبروهم	ج- التجارة العالمية	ج- قيمة العلم
▼	د- الترجمة وحفظ التراث الإنساني	د- العدل الاقتصادي
مشروع	هـ- المنهج العلمي	هـ- التعايش بين الأديان
﴿ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ ﴾	و- تطور العلم والتكنولوجيا	و- تشجيع العمل والإنتاج
1- قيم (ثقافة)	ز- المبادئ القانونية	
2- قوانين (سلطة)		
3- نظم اقتصادية (إبداع)		
4- التعاون المجتمعي (كتلة حرجة)		
قوة تحمي الحق (علم وتقنية)		

المبحث السابع

تحديات الدور الحضاري والسياسي للأمة الإسلامية

تمهيد

إذا كنا قد أكدنا في المبحث السابق أن للأمة الإسلامية دوراً مستقبلياً ممكناً في العالم، وأن البشرية في هذا العصر بحاجة ماسة إلى هذا الدور، فمن الطبيعي أن نطرح سؤالاً أكثر واقعية:

ما التحديات التي تواجه قيام تمثيل سياسي جامع للأمة الإسلامية؟



أي: ما العوائق التي تحول دون نشوء كيان حضاري جامع للمسلمين، يُعبّر عن القيم الكبرى التي يحملها الإسلام في هذا الزمن؟

هذا المبحث يسلط الضوء على أبرز هذه التحديات، كما تظهر في الواقع السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والديني، والفكري، محاولاً تلمّس جذورها وآثارها على مستقبل الأمة ومشروعها الحضاري.

أولاً: التحدي السياسي

1. تنوع الأنظمة واختلاف الأولويات:

من أبرز التحديات السياسية التي تواجه قيام تمثيل سياسي جامع للأمة الإسلامية: تنوع الأنظمة، واختلاف الأولويات، وتعارض المصالح بين الدول.

وقد أدّى هذا الواقع إلى حالة من الانقسام العميق، حتى بين الدول الإسلامية نفسها، بحيث تغزو دولة مسلمة دولة مسلمة أخرى، أو تُحاصرها، أو تعتدي عليها، تحت ضغط تضارب المصالح واختلاف الحسابات السياسية.



إن غياب أرضية جامعة، وانعدام التفاهم حول القضايا الكبرى، يجعل من فكرة التمثيل المشترك حلمًا صعب التحقق في ظل هذه الشروط القائمة.

2. الاستقلال والسيادة والتدخلات الخارجية:

من الأمور الأساسية في هذا السياق أن الاستقلال والسيادة في العالم الإسلامي منقوصان، نتيجة نقص عناصر القوة، فكثير من الكيانات القائمة لا تمتلك القدرة على المدافعة أمام الضغوط القادمة من الخارج، مما يجعلها تخضع للشروط المفروضة عبر الحدود، سواء من الشرق أو من الغرب، نتيجة الضعف البنيوي الذي يحيط بها.

وفي ظل هذا الواقع، فإن فكرة التجمّع في كيان سياسي واحد ستصطدم، بطبيعة الحال، بمصالح دول أخرى لا ترغب بقيام كيان سياسي جامع للمسلمين، لما يشكّله من تحدٍّ لموازن القوى والنفوذ الإقليمي والدولي.

3. ضعف المؤسسات المشتركة

من أبرز التحديات أيضًا ضعف المؤسسات المشتركة والفاعلة في العالم الإسلامي. فمعظم الدول العربية والإسلامية تفتقر إلى مؤسسية حقيقية؛ إذ يسود فيها نمط من الحكم الفردي، مغطى بإطار قانوني، لكنه يفتقر إلى مضمون مؤسسي فعلي، وهذه إشكالية سياسية حقيقية تعوق التقدم؛ فقد تكون نزعة زعيم واحد للانفصال كافية لأن تؤدي إلى انفصال دولة عن دولة، في غياب مؤسسية تحكم العمل، وتضمن استمراريته وديمومته.

ثانيًا: التحدي الاقتصادي

1. التفاوت الاقتصادي

من أبرز الإشكالات في الواقع الاقتصادي للعالم الإسلامي: وجود تفاوت ضخم بين الدول، فبعضها يُعد من الأغنى عالميًا، ويمتلك مداخل ضخمة، فيما يعيش بعضها الآخر تحت خط الفقر، وبينهما طيف واسع من التفاوت في الموارد والقدرات.

وهنا تنشأ المعضلة: ما الذي سيدفع الدول الغنية إلى التضحية بجزء من امتيازاتها الاقتصادية، أو إلى إذابة ثروتها في كيان جامع، يضم دولاً تعاني من العجز والفقرة؟ طالما استمر هذا التفاوت الحاد، فستبقى فكرة التوحد الاقتصادي أو تقاسم المصالح الكبرى عرضة للتردد والممانعة من الطرف الأقوى اقتصادياً.

2. ضعف التكامل الاقتصادي

نتيجة للصراعات السياسية بين الدول، تغيب الرؤية التكاملية في إدارة الموارد. فنجد مثلاً صناعات مكررة في أكثر من دولة، تتنافس فيما بينها، وتُضعف القيمة المضافة العائدة على كل منها، بل تقضي أحياناً على الجدوى الاقتصادية لبعضها، وذلك بسبب تكرار المشاريع نفسها، دون تنسيق أو توزيع وظائف اقتصادي واضح. فالتعاون الاقتصادي البيني ما يزال ضعيفاً، وهو في كثير من الأحيان رهين للخلافات السياسية التي تفصل بين هذه الدول.

3. التبعية الاقتصادية للخارج

تتمثل الإشكالية الثالثة في التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، فإذا كنت لا تصنع غذاءك، ولا تنتج دواءك، ولا تزرع أرضك، ولا تنتج سلاحك، فأنت تابع للغير بشكل من الأشكال.

وفي ظل هذه الوضعية، يُصبح الاستقلال الاقتصادي محالاً، ما لم تبذل الدول جهداً حقيقياً للتخلص من هذه العناصر التي تُضعف قدرتها الاقتصادية.

ثالثاً: التحدي الثقافي والاجتماعي

1. التنوع الثقافي واللغوي

رغم أن المسلمين لديهم دين واحد، وقبلة واحدة، وقرآن واحد، ورسول واحد، إلا أن داخل هذه المجتمعات الإسلامية تنوعاً ثقافياً ضخماً، خصوصاً فيما يتعلق بالمبادئ التي سيبنى عليها المجتمع.



فمثلاً، في الحياة الأوروبية، توافق الناس على قيم مثل الحرية، والديمقراطية، والعدالة، وأنشؤوا مؤسسات تمثل هذه القيم، وتمكّنت هذه المؤسسات، عبر زمن طويل من الاستمرارية، من أن تصبح متجسدة وراسخة في الضمير الثقافي للمجتمع، حتى بات التخلي عنها أمراً صعباً. أما في معظم المجتمعات الإسلامية، فنجد هذه المبادئ لا تزال هشة جداً، حتى في البلاد التي تبنت الديمقراطية؛ فبمجرد أن تسنح الفرصة، قد يقع الانقلاب عليها بطريقة من الطرق.

2. التوجهات الفكرية المختلفة

من التحديات الثقافية العميقة التي تعيق نشوء مشروع جامع، واقع التشتت في التوجهات الفكرية داخل المجتمعات الإسلامية. فلم تتشكل حتى اليوم كتلة ثقافية متفقة على المصالح المشتركة، ولا حتى في الدول الصغيرة؛ إذ يتجه كل طرف في مسار مختلف، فهذا إسلامي وقد ينقسم بدوره إلى اتجاهات متعددة، وذاك قومي تنقسم رؤيته إلى مشارب عدة، وهناك التيارات الشيوعية، فضلاً عن فئات واسعة لا تنتمي إلى أي اتجاه واضح.

هذا التنازع الثقافي الداخلي لم يُنتج "كتلة حرجة" قادرة على التوافق حول المشتركات الأساسية والضرورية لإنشاء وطن حر يحتضن جميع السكان في البيئات العربية والإسلامية.

3. الولاء الثانوي للأمة

من الإشكالات البنيوية في المجتمعات الإسلامية أن الولاء للأمة ثانوي، ويقع في مرتبة متأخرة، بعد الولاء للعرق، أو للوطن، أو للمصالح الخاصة. وهذه من أقدار الله سبحانه وتعالى في ترتيب أولويات الناس؛ إذ يرون في العرق والوطن والمصلحة أشياء قريبة وملموسة، بينما يبدو لهم الانتماء الديني العام أمراً بعيداً أو أقل حضوراً في تفاصيل الواقع.

وقد يوجد في المجتمع أفراد متحمسون دينياً، يحملون ولائاً عابراً للحدود والقارات، لكن هذا لا يُمثّل السمّت العام في المجتمعات الإسلامية اليوم.

رابعاً: التحدي الديني والطائفي

1. الانقسامات المذهبية والطائفية

تُعدّ المذاهب والطوائف من أبرز مصادر الانقسام في العالم الإسلامي، كما يظهر مثلاً في العراق أو سوريا، حيث تحوّلت هذه الانقسامات إلى معضلات سياسية وأمنية مستعصية.

2. استغلال المذاهب والطوائف من الخارج

المشكلة لا تقف عند حدود التنوّع الداخلي، بل تتفاقم مع وجود أطراف خارجية تستثمر في هذه الصراعات. فهناك قوى إقليمية ودولية تستغل التوترات الطائفية والعرقية لإضعاف المجتمعات من الداخل، كما هو الحال في قضايا الأمازيغية في المغرب العربي، أو في الجزائر، رغم أن هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من التجانس الاجتماعي. ومع ذلك، تُنشأ كتل بشرية تدفع نحو الانفصال، أو تعمل على إثارة البلبلّة داخل الفضاء الوطني.

وهكذا، فإن خطوط الفرقة موجودة أصلاً، وهناك من يتعمّد استثمارها وتعميقها، لتحويلها من حالة كامنة إلى فعل سياسي نشط، حاضر ومؤثر في حياة الأمم.

3. تباين تطبيقات الشريعة بين الدول

من مظاهر التحدي الديني أيضاً التباين الكبير في موقع الشريعة داخل الأنظمة السياسية الإسلامية. فعندما ننظر إلى دساتير هذه الدول، ونتأمل موقع الشريعة فيها، نجد اختلافات واسعة؛ ففي بعض الدول، لا تكاد الشريعة تجد لها مكاناً داخل النظام السياسي، كما هو الحال في تركيا، بينما في دول أخرى، كأفغانستان، تُبنى الدولة على المسودة الفقهية، وتُستمد منها الأحكام والتشريعات. وهذا التفاوت يعكس مسافة ضخمة في التصورات.

خامساً: التحدي الفكري والأيدولوجي



يُعد التحدي الفكري والأيدولوجي من الإشكالات العميقة التي تواجه الكيانات السياسية في العالم الإسلامي. فالسؤال الجوهرى يظل مطروحاً: ما الذي نريد تطبيقه؟ وما الشكل الذي نريده للدولة الإسلامية اليوم؟

حتى إذا استبعدنا من النقاش الفئات غير

المسلمة، وافترضنا أن الحركات الإسلامية وحدها هي من ستتولى ترتيب إدارة البلد، فستبرز على الفور حالة ضخمة جداً من التنوع والاختلافات في الآراء، رغم اشتغالها جميعاً داخل الإطار الإسلامي نفسه، ويصعب في هذا السياق الجمع بين من لا يرى للدولة الإسلامية أي ضرورة، وبين من يراها كل شيء، ويربط بها الإيمان والكفر، وما بينهما من أطيايف وفتاوى متباينة تتنازع داخل الساحة بلا سقف مرجعي موحد.

وقد ظهر هذا الانقسام بوضوح في لحظات الأزمات، كما حدث في الحالة السورية، حيث انقسم المسلمون فيما بينهم، وأنشأ كل طرف "مملكته الخاصة" حول شارع أو فئة أو موقع نفوذ. وهذا التحدي الفكري والأيدولوجي قائم بوضوح، وهناك من يستثمر فيه من الخارج، لأنه يدرك أن هذه الانقسامات تمثل نقاط ارتكاز حساسة، ونقاط ضعف يمكن التأثير من خلالها على مجمل الفضاء الإسلامي.

سادساً: التحديات الأمنية والعسكرية

1. الصراعات الداخلية:

تشهد المجتمعات العربية صراعات داخلية ضخمة ومسلحة، كما هو الحال في السودان، حيث تتقاتل قوى تحمل السلاح، دمّرت الأخضر واليابس، وتسببت في حالة من الفوضى، فلا يُعرف من يمثل الدولة، ومن هو الطارئ عليها، ولا كيف وصل الحال

إلى هذا المستوى من إهلاك الحرث والنسل داخل المجتمع. وقد مرّت الدولة السودانية من قبل بتجربة مشابهة، حين انهارت من الداخل مع انفصال الجنوب، وتكررت بعدها مطالب الانفصال في أقاليم أخرى. وهذا النموذج، الذي يتكرّر بصور مختلفة في أكثر من بلد عربي وإسلامي، يكشف عن عمق الأزمة الأمنية التي تعاني منها مجتمعاتنا، ويظهر خطورة الصراع الداخلي كأحد أبرز العوائق أمام أي مشروع سياسي جامع.

2. التهديدات الخارجية:

إلى جانب الصراعات الداخلية، تأتي التهديدات الخارجية التي تستثمر في هذه الصراعات، أو توظّفها لمصالحها، بل قد تشعلها إن لم تكن موجودة أصلاً. وهذا يُعدّ فناً من الفنون؛ وهو كيفية إرباك الخصم، وإدخال الصراعات إليه، حتى يتحوّل من كيان متماسك إلى كيان هشّ، لا يقوى على حماية نفسه ولا على ترتيب شأنه الداخلي. وقد شهدنا ذلك في ليبيا وغيرها من مناطق العالم العربي والإسلامي، حيث أدّت التدخلات الخارجية إلى إشعال الانقسام، وتفكيك البنى السياسية من داخلها.

3. غياب التنسيق العسكري:

ومن الإشكالات الجوهرية في هذا الملف، غياب التنسيق العسكري بين الدول الإسلامية. فحتى في القضايا الكبرى، مثل قضية فلسطين، نجد أن التعاون الأمني والعسكري بين الدول يكاد يكون معدوماً، بسبب انعدام الثقة، وغياب الآليات والأدوات الفعالة التي تُتيح هذا النوع من التعاون في مواجهة التحديات المشتركة.

سابعاً: التحديات المؤسسية والقانونية

1. ما هي المؤسسات التي ستشرف على عملية الوحدة بين المجتمعات وتؤمنها؟

لا توجد اليوم مؤسسات واضحة أو فاعلة تُشرف على مسار الوحدة بين المجتمعات الإسلامية، أو تؤمّن بنيتها القانونية والسياسية.



ولو أخذنا مثلاً من خارج التجربة الإسلامية، سنجد أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تمّ بسلسلة نسبياً، دون أن يتسبب في نزاع أو انهيار، والسبب يعود إلى وجود آليات قانونية واضحة ومُحكمة للتخارج، تم التفكير فيها مسبقاً داخل المنظومة القانونية للاتحاد. ولولا هذا الإطار، لكان احتمال الصدام أو حتى اندلاع حرب أمراً وارداً.

وهذا المثال يُبرز الحاجة الملحة لوجود مؤسسات قانونية تشرف على مشاريع الوحدة، وتوفّر أدوات التعامل المنظم مع التباينات والتغيّرات، وتحول دون انفجار الأزمات أو انهيار البناء عند أول منعطف.

2. اختلاف القوانين الداخلية بين الدول

من الإشكالات الأساسية أيضاً اختلاف القوانين بين الدول الإسلامية، مما يجعل تأسيس محاكم عليا عابرة للحدود قضية ضرورية في أي مشروع وحدوي. ووجود مثل هذه المحاكم يتطلب حداً أدنى من التشابه القيمي بين المؤسسات القانونية المحلية، وبين الجهة الإشرافية العليا، وإلا فسيبقى التنسيق القانوني عاجزاً عن أداء وظيفته، وسيظل كل بلد مغلقاً على نظامه الخاص دون قابلية للاندماج أو التقارب المؤسسي.

3. غياب مؤسسات رسمية تعمل من أجل الوحدة

لا توجد اليوم مؤسسات رسمية تُشرف عليها الدول الإسلامية، بحيث يكون عملها منصّباً على تطوير فكرة الوحدة، أو دراسة التجارب الوحدوية السابقة، أو رصد مساراتها وتحولاتها، أو تقديم المشورة الاستراتيجية بهذا الخصوص.

فالمشكلة لا تتوقف عند غياب الأدوات، بل تمتد إلى غياب الرغبة السياسية نفسها، ذلك أن كثيراً من القيادات السياسية في العالم الإسلامي لا ترى أن فكرة الوحدة ممكنة في هذا العصر، ولا تضعها ضمن أولوياتها أو استراتيجياتها، بل تتعامل معها كفكرة مثالية بعيدة، لا كمسار قابل للتخطيط والتدرج..

4. التحديات ليست مستحيلة... لكنها عميقة

التحديات التي تواجه قيام تمثيل سياسي جامع للأمة الإسلامية ضخمة ومتشابكة، لكن حين نقول إنها صعبة، لا نعني أنها مستحيلة، بل نعني أنها تحتاج إلى تفكير مرّكب، يرقى إلى حجم التعقيد الموجود.

أما التفكير العاطفي البسيط، الذي يتعامل مع المشروع بروح الاندفاع أو الحماسة، فقد يفضي إلى نتائج عكسية، بل كارثية أحياناً، كما رأينا في تجربة باكستان الموحّدة، التي ما لبثت أن تفكّكت بانفصال بنغلادش، ثم تكررت بعدها محاولات انفصال أخرى. وهكذا، يتضح أن الواقع السياسي أكثر تعقيداً من أن يُعالج بالعاطفة، وأن النزعة الوجدانية، ما لم تُضبط برؤية واقعية، قد تتحوّل إلى عبءٍ على المشروع بدل أن تكون دافعاً له.

ثامناً - الفرص المتاحة لبناء اتحاد إسلامي



بعد استعراض التحديات الكبرى التي تعيق قيام تمثيل سياسي جامع للأمة الإسلامية، قد يتساءل البعض: وماذا عن الفرص؟ هل هناك مؤشرات واقعية يمكن البناء عليها؟ هل توجد عناصر موضوعية تُعين على التفكير في مشروع اتحاد إسلامي؟

الإجابة: نعم. فعلى الرغم من كثافة التحديات، إلا أن الأمة تمتلك رصييداً من الفرص والإمكانات لا يُستهان به، نعرض بعضها هنا:

◀ **الثقل الديمغرافي:** العالم الإسلامي يضم قرابة 1.8 مليار مسلم، وهذا عدد ضخم، يُشكّل سوقاً بشرية هائلة، وقوة لا يُستهان بها.

◀ **الموقع الجغرافي:** نحن نشرف على أهم الممرات والبحار في العالم، وموقعنا متوسط، ويتصل بمناطق استراتيجية على مستوى العالم.



- ◀ **الثروات الطبيعية:** الطاقة ومصادر الثروة في منطقتنا هائلة، وهذا يشكل منطلقاً اقتصادياً مهماً في أي تفكير وحدوي.
- ◀ **الاقتصاد المتنوع:** لدينا تنوع اقتصادي واسع؛ فهناك مناطق زراعية، وصحراوية، وشتوية، وصيفية، وهذا يعكس إمكانية التكامل بين هذه الاقتصادات.
- ◀ **الدين والثقافة المشتركة:** الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية حاضران بدرجات متفاوتة في كل مكان، والمسلم إذا سافر إلى أي بلد، سيجد من يصلّي معه في المسجد، ويلاحظ تقارباً في العادات والتقاليد.
- ◀ **وجود كتلة متعلّمة:** هناك كتلة متعلّمة كبيرة جداً في العالم الإسلامي اليوم، وهي أحد الأصول الاستراتيجية التي يمكن توظيفها.
- ◀ **الطاقة المتجددة:** الشمس والرياح متوفران بدرجة كبيرة في عدد من الدول الإسلامية، وتشكلان فرصة مهمة في ملف الطاقة المستقبلي.
- ◀ **الزراعة والغذاء:** هناك مساحات زراعية شاسعة غير مزروعة، يمكنها أن تُغذي ليس فقط المنطقة، بل العالم بأسره، إذا تم تفعيلها.
- ◀ **الكتلة التفاوضية:** تكتل هذه الطاقات السكانية والمادية يمنح العالم الإسلامي قوة تفاوضية كبرى على الساحة الدولية.
- ◀ **التكامل الأمني والدفاعي:** بعض الدول تمتلك قدرات نووية، وأخرى قطعت شوطاً في الصناعة، وأخرى متقدمة زراعياً وتقنياً. وإذا اجتمعت هذه الطاقات، فستُشكل وزناً حقيقياً في سلم الحضارات.
- ◀ **السياحة الدينية:** الحج والعمرة، وزيارات المعالم الإسلامية، تمثل رافداً اقتصادياً مهماً، ومصدراً من مصادر التأثير الناعم.
- ◀ **رؤوس الأموال:** رؤوس الأموال متوفرة داخل العالم الإسلامي وخارجه، وإذا وُجد الأمان، فإنها تعود من كل حذب وصوب.

كل هذه العناصر تشير إلى أن الفرص قائمة، وأنه يمكن التقدم نحو مشروع وحدوي، إذا وُجدت الإرادة، واستثمرت الإمكانيات بطريقة صحيحة.



خاتمة المبحث

بين التحديات العميقة والفرص المتاحة، يقف مشروع الاتحاد الإسلامي في مفترق طرق. لن تُبنى الوحدة بالعاطفة، ولا تُقام بالانفعال، لكنها ليست مستحيلة.

إنّ بناء كيان جامع يقتضي تفكيك التحديات بهدوء، وتوسيع الفرص بإبداع، والبدء من الممكن لا من المثال.

وفي المبحث التالي، ننتقل إلى النموذج الواقعي الأكثر قرباً من هذه الفكرة: الاتحاد الأوروبي، كيف نشأ؟ وكيف تطوّر؟ وما الذي يمكن أن نتعلّمه من مساره الطويل نحو الوحدة؟



المبحث الثامن نموذج "الاتحاد الأوروبي" كيف أصبح الجمع بين المختلفين ممكناً؟

تمهيد

إذا كنا نبحث عن صورة ممكنة لقيام كيان سياسي جامع للمسلمين، فربما يكون من المفيد أن نُلقِي نظرة على تجربة الاتحاد الأوروبي؛ لا لنقلدها، بل لنفهم كيف استطاع المختلفون أن يجتمعوا. الاتحاد الأوروبي لم يكن وليد تقارب طبيعي، بل جاء من رحم صراعات دموية وحروب طاحنة بين شعوب متباينة في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح. ومع ذلك، وُلِدَ كيانٌ سياسي واقتصادي متماسك، يمثل إرادة جماعية لمستقبل مشترك. كيف أصبح هذا ممكناً؟ وما الشروط التي سمحت بتجاوز الماضي، والانطلاق نحو بناء مؤسسات جامعة؟ وهل يمكن للمسلمين، الذين يجمعهم الدين وتفرقهم السياسة، أن يستفيدوا من هذه التجربة، ولو في خطوطها العامة؟

هذا المبحث يتتبع الشروط التي مهّدت لقيام الاتحاد الأوروبي، من "عقلنة إنسان المجتمع"، إلى "النضج المؤسسي"، مع الإشارة إلى أبرز المحطات والدروس التي يمكن أن نستفيد منها في مشروع الأمة..

أولاً: عقلنة إنسان المجتمع

1. تجاوز الماضي لصالح المستقبل

في أوروبا، حدث ما يمكن تسميته بـ "عقلنة إنسان المجتمع". فقد استطاع الإنسان الأوروبي، على مستوى المجتمع، أن يستخلص العبر من القضايا الكبرى التي واجهها، وأن يمتلك القدرة على تجاوزها من أجل تشكيل مستقبل جديد. لم يعد يعيش في الماضي،

ولا يجتر أحداثه، بل أصبح ينظر إلى الأمام: ما الذي يمكن أن يحققه من مصالح في المستقبل؟

لقد تجاوزت أوروبا مرحلة الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وأصبحت تتطلع إلى ما يمكن أن تفعله من أجل مستقبل أبنائها. وهذا سؤال جوهري يتعلق بثقافة المجتمع، وقدرته على التجاوز، والنظر الاستراتيجي نحو المستقبل..

2. التأسيس القيمي عبر رحلة طويلة

لقد تم تأسيس "إنسان المجتمع المعقلن" في أوروبا عبر رحلة ثقافية طويلة، ومن خلال تشكّل تاريخي امتدّ لعقود، زُرعت خلالها قيم الديمقراطية، والحرية، والعدالة داخل المجتمعات الأوروبية. ليس بالضرورة أن هذه المجتمعات تسعى إلى تصدير هذه القيم إلى الآخرين، رغم ما قد يبدو من دعاية إعلامية مستمرة، لكنّها في واقعها العملي، تعيش قدرًا من الحرية، والديمقراطية، والعدالة الداخلية، يفوق ما هو قائم في بقية المجتمعات. لا أقول إن هذه القيم مطلقة هناك، لكنها، على كل حال، أرسخ وأكثر حضورًا مما هو موجود في غيرها. ولهذا، فإن من يفرّ بدينه من أي منطقة في العالم، غالبًا ما يلجأ إلى إحدى هذه الدول الأوروبية، لأنه يرى أنها مشتركة في هذه القيم التأسيسية الكبرى..

3. استقرار القيم في بنية المجتمع

ثم إنّ هذه المجتمعات لم تكتفِ باعتماد هذه المفاهيم، بل استقرّت عليها. فهي لم تكن نتيجة نزوة عابرة من قائد قرّر في لحظة ما أن يدخل الديمقراطية، ثم جاء من بعده فانقلب عليها. لا، بل إنّ الديمقراطية في هذه المجتمعات قد غدت روحًا حيّة، وممارسة يومية، ومنظومة مترسّخة في البنية الاجتماعية والسياسية، حتى صار الانقلاب عليها أمرًا في غاية الصعوبة.

إذاً، لقد كانت "عقلنة إنسان المجتمع" أول مسار أساسي في هذا التحوّل؛ إذ أصبح الفرد الأوروبي يتطلع إلى المستقبل، ويعيش وفق منظومة من القيم المطبّقة في حياته اليومية، وفي الوقت نفسه يمتلك قدرة عالية على تجاوز الماضي وعدم الارتهان له. وقد زُرعت هذه

المفاهيم التأسيسية في كل مجتمع أوروبي على حدة، حتى استقرت فيه الديمقراطية لا بوصفها شعاراً، بل كممارسة عملية متجدرة، واستقرت معها الأوضاع على هذا النحو الذي نراه اليوم.

ثانياً: ما المقدمات التي جعلت أمر العقلنة ممكناً؟



قبل أن تستقر مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة في المجتمعات الأوروبية، وقبل أن يُعقلن الإنسان الأوروبي ويصبح مستقبلي التطلع، كان لا بدّ من مقدمات سبقت هذا التحول العميق ومهدت له. فما الذي حدث قبل أن تستقر هذه المفاهيم؟ وما الشروط التي سبقت تحقق "عقلنة إنسان المجتمع"؟

1. وجود المفكرين الأحرار

كان لا بدّ من مفكرين أحرار يخوضون معركة الوعي، ويحرّرون مفاهيم الحرية والعدالة من أسر التنظير أو الاستعمال الدعائي. وقد نجح هؤلاء في إعطاء هذه المفاهيم عمقاً في الوعي، لا من خلال الفلسفة فقط، بل عبر أدوات الثقافة المتنوعة؛ من القصة والمسرح والسينما إلى الحياة اليومية والمقاهي. هكذا تحولت هذه الأفكار إلى روح شائعة تنبض في الوجدان العام، وتتردّد في الخطاب العام للناس.

2. وجود قدرة على تجاوز الماضي لصناعة المستقبل

إلى جانب المفاهيم، كان لا بدّ من قدرة مجتمعية على تجاوز الإشكاليات التاريخية، وعدم الارتهاان لأحزان الماضي. لقد زُرعت فكرة النظر إلى المستقبل في وعي الناس، وأُشربوا هذا التوجّه حتى صار هو الأصل، وتراجع معه التعلّق المَرَضِي بالماضي، فتحررت المجتمعات من سجن التاريخ، وانطلقت نحو التأسيس الجديد.

3. وجود دول تمثل شعوبها

لم يكن ممكناً أن تنشأ هذه القيم وتستقرّ من غير أن تُجسّد في أنظمة تمثّل شعوبها. فالحكومات التي قامت في تلك المجتمعات لم تُفرض من فوق، بل جاءت نتيجة انتخابات حقيقية، اختار فيها الناس من يمثلهم. لقد تشكّلت مجتمعات تحكمها إرادتها، لا سلطات تسقط عليها من علٍ.

4. الانطلاق من الواقع ودراسته

لقد نشأت الأفكار من دراسة واقع كل مجتمع من المجتمعات؛ فهي لم تنشأ من فراغ، بل من احتياجات داخلية اجتماعية، طوّرها المفكرون وأعطوها لغة، والفنانون أعطوها لغة، والمسرحيون أعطوها لغة. وهذا ما لم يتأسّس في المجتمع بشكل قوي، فلا يمكن أن تُزرع المفاهيم الكبرى، ولا أن يتحوّل المجتمع هذه التحوّلات الكبرى.

ثالثاً: الرحلة الأوروبية من شارلمان إلى اليوم

إذا كانت الشروط الأولية قد تحققت، وكانت هذه المقدمات هي التي سمحت بترسيخها في المجتمعات الأوروبية، فإن ذلك كله لم يقع فجأة، بل عبر رحلة طويلة بدأت منذ القرن الخامس عشر، واستمرت في التطور إلى يومنا هذا.

نحتاج هنا إلى أن نتوقف قليلاً لنرصد ملامح هذه الرحلة الأوروبية في اتجاه الوحدة، كيف تشكلت وتطورت:

1. حلم القرن الثامن: شارلمان موحد أوروبا

في القرن الثامن الميلادي، ظهر "الملك شارلمان"، ويُعرف بأنه موحد أوروبا. حكم لمدة ثمان سنوات، وخلال هذه المدة القصيرة توحدت أوروبا تحت راية واحدة، وتجسّد فيها حلم الأوروبيين بأن يكون لهم كيان موحد.





هذه اللحظة، رغم قصرها، بقيت حاضرة في الوجدان الأوروبي، تشبه في رمزيته لحظة مكة والمدينة ودولة الرسول ﷺ في وجداننا. لحظة شارلمان صارت لحظة فارقة في المخيال الأوروبي، تُستدعى كلما طُرحت مسألة الوحدة، وبقي الحلم حيًا منذ ذلك الزمن، يختفي حينًا تحت ركام الصراعات، ثم يعود إلى السطح مع كل منعطف تاريخي، حتى طُرحت الفكرة من جديد في منتصف القرن العشرين.

2. 1945 – 1950: الطرح الأولي لفكرة الوحدة الأوروبية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت فكرة الوحدة الأوروبية تُطرح من جديد. ففي سنة 1946، عرض "ونستون تشرشل" فكرة "الولايات المتحدة الأوروبية"، متسائلًا: لماذا لا يتّحد الأوروبيون في كيان واحد يمثلهم في مواجهة الكتلتين الصاعدتين آنذاك، أمريكا وروسيا؟ لقد ظهرت قوتان ضخمتان على المسرح العالمي، بأعداد سكانية وإمكانات هائلة، وكان لا بدّ من كتلة تفاوضية أوروبية تحمي مصالح القارة.

ثم، في عام 1950، تقدّم وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" بمبادرة عملية لتوحيد صناعات الفحم والصلب بين فرنسا وألمانيا، انطلاقًا من قناعته بأن المشروع السياسي، رغم ضرورته، لا يُمكن أن يُنجز دفعة واحدة، وأن البدء من الاقتصاد أكثر واقعية. فرأى أن إدارة صناعة الفحم والصلب بين دولتين فقط -فرنسا وألمانيا- رغم العداء الدموي بينهما، ستكون اختبارًا حاسمًا. فقد خرجت الدولتان من الحرب منهكتين، إحداهما محتلة والأخرى محرّرة، وبينهما من الشقاق "ما صنع الحداد"، ومع ذلك جاءت الفكرة بتوحيد الصناعات الأساسية لتحقيق منافع مشتركة كبرى. وكانت تلك المبادرة البداية العملية الحقيقية لمشروع الوحدة.

3. 1951 – 1992: البناء المؤسسي التدريجي

بدأت معالم التأسيس العملي للاتحاد الأوروبي تتشكل من بوابة الاقتصاد، عبر خطوات متدرجة تركّزت على الصناعات الاستراتيجية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

◀ 1951: تأسس المجتمع الأوروبي للفحم والصلب، كأول كيان مؤسسي مشترك، وكانت جذوره قائمة على تعاون اقتصادي جوهري في أهم الصناعات آنذاك، وهي الفحم والصلب، التي مثّلت العمود الفقري للصناعة الأوروبية.

◀ 1957: أنشئت السوق الأوروبية المشتركة EEC، وهي تطور جديد في مسار التعاون، لكنه لا يعني أن الوحدة الأوروبية قد تحققت بعد؛ إنما كانت هذه الخطوة تندرج ضمن مسار تعزيز العلاقات الاقتصادية وتسهيل التجارة.

◀ 1957: أنشئ المجتمع الأوروبي للطاقة الذرية Euratom، فانتقل المشروع بذلك من المسار الاقتصادي إلى الصناعات الدفاعية. وكانت "الذرة" آنذاك هي القضية الأبرز؛ فقد حصلت عليها الولايات المتحدة، وكان عدد من كبار العلماء الذين أسهموا في تطوير هذا المجال من الألمان، كما امتلك الاتحاد السوفيتي قدرات مماثلة. فكان السؤال داخل أوروبا: لماذا نظل متخلفين في هذا الميدان؟ ومن هنا جاءت فكرة تأسيس كيان أوروبي مشترك للطاقة الذرية، للاستفادة منها، ولو في المجالات السلمية.

◀ 1986: تم توقيع وثيقة السوق الموحدة، التي نقلت التعاون الاقتصادي إلى مرحلة أكثر عمقاً، من خلال أربع حريات أساسية:

– حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء.

– حرية تقديم الخدمات.

– حرية انتقال الأفراد للعمل والسكن.

– حرية انتقال رؤوس الأموال.

وقد بدأت هذه الشبكة الاقتصادية تخلق روابط حقيقية بين المجتمعات، وظهر بوضوح أن المصالح المتحققة من هذه الحريات تعزز الشعور المشترك، وتفتح الطريق نحو مستويات أعلى من التكامل.

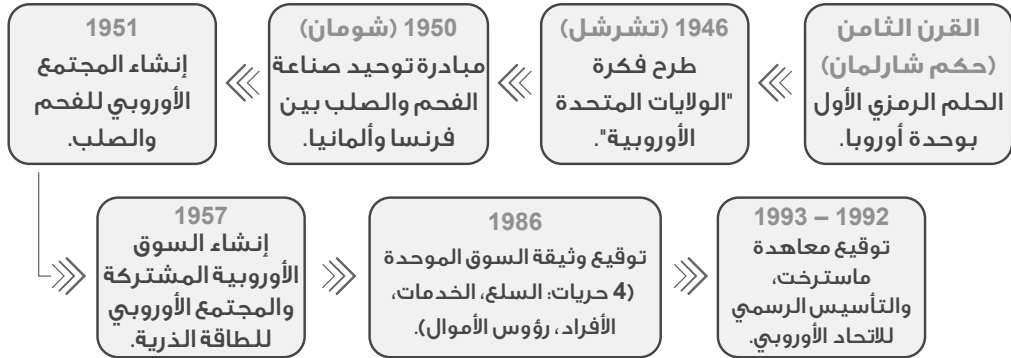
4. 1992 – 1993: التجسد الرسمي

بدأ التجسد الرسمي لفكرة الاتحاد الأوروبي بتوقيع "معاهدة ماسترخت"، وتم تفعيلها سنة 1993 ضمن إطار قانوني ومؤسساتي مشترك.

ولكن ما يجدر قوله هنا، هو أنه لا يمكن تصوّر قيام هذا الإطار لو لم يكن هناك تشابه كبير بين الأنظمة السياسية للدول المؤسسة، من حيث تمثيلها لشعوبها، وإيمانها بالحرية والديمقراطية، واعتمادها على آليات ديمقراطية في حل النزاعات. فبغير هذا التشابه، لا يمكن أن يُنشأ إطار سياسي وقانوني موحد يجمع دولاً تختلف اختلافاً جذرياً في بنيتها، فلو كانت الأطر القانونية الداخلية متنافرة، فالتجميع مستحيل.

لذا لا بد من وجود مستوى عالٍ من الانسجام في المؤسسات والآليات والبنية القانونية حتى يصبح قيام هذا الكيان المشترك ممكناً..

مسار رحلة الاتحاد الأوروبي: من الحلم إلى التجسد



خاتمة المبحث

وعندما ننظر إلى رحلة الاتحاد الأوروبي، من شارلمان إلى اللحظة الراهنة، نجد فيها عبرة بالغة في قدرة المجتمعات على تجاوز الإشكاليات التاريخية، والانطلاق إلى المستقبل، والبناء من نقطة عملية في مسار التوحيد. لقد شهدنا تداخل المجتمعات

وتحركها نحو بعضها، حتى وصلت إلى مرحلة تأسيس مؤسسات قانونية مشتركة، باتت تحمي الكيان، وتمارس تأثيراً فعلياً في قرارات الدول وحركتها ومستقبلها.

نحن إذاً أمام رصد تاريخي لحراك واقعي، تشكل أمام أعيننا، وما زال يتطور، في بيئتنا نفسها، بطريقة أو بأخرى، سلبيًا أو إيجاباً.

فرحلة الوحدة ليست مستحيلة، لكنها مشروطة؛ لها مقدمات فكرية، ولها جذور في واقع المجتمعات، فإذا تحققت، أمكن أن تنتج مؤسسات عابرة للحدود.

وفي المبحث التالي، نتقل من استعراض النماذج إلى محاولة رسم النموذج الممكن الذي يمكن أن تنطلق منه الأمة الإسلامية في مسار وحدتها، بناءً على واقعها، وقيمها، وما يتاح من مقدمات عملية.

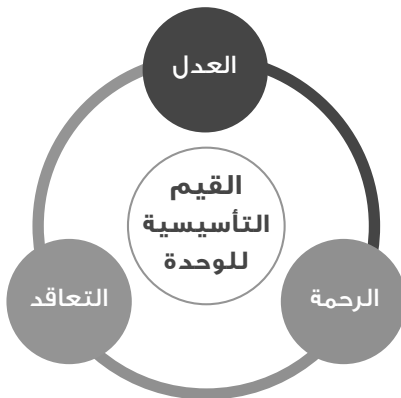
المبحث التاسع النموذج المحتمل لتحقيق الوحدة

تمهيد

كما رأينا في المبحث السابق، انطلقت فكرة الاتحاد الأوروبي من حلم قديم يعود إلى لحظة شارلمان، ثم نضجت عبر مسار طويل من تجاوز الصراعات، وبناء القيم المشتركة، والتعاون الواقعي. لم يكن المسار سهلاً، لكنه أثبت أن الوحدة بين المختلفين ممكنة إذا توفرت شروطها.

أما نحن، فلدينا لحظة تأسيس أعمق، تجسّدت في مكة والمدينة، حيث وُلد كيان الأمة على أساس من العقيدة والعدل والتعاقد. ومع ذلك، ما زال هذا الحلم يراوح مكانه. والسؤال: كيف نعيد إطلاقه من جديد، لا بالحنين ولا بالشعارات، بل عبر مسار تراكمي ينطلق من الواقع، ويبدأ من الممكن.

أولاً: الكتلة الحرجة والقيم التأسيسية



الخطوة الأولى في هذا المسار هي نشوء "الكتلة الحرجة" التي تدعو إلى القيم التأسيسية الكبرى: العدل، والرحمة، والتعاقد. فإذا أُعيد تأسيس الفكر العربي والإسلامي على هذه المبادئ، أمكن أن ينشأ فضاء جديد، تتنظم فيه بنى سياسية مستقرة.

إن الواقع العربي اليوم يشهد انقلابات واضطرابات تُغيّر المشهد رأساً على عقب مع تغيّر كل قائد؛ فالدولة تنتقل من اتحاد إلى تفكك، ومن وحدة إلى انهيار،

والناس يتقاتلون، ويُزجّ بهم في السجون والمعتقلات. وكل ذلك نتيجة غياب الاستقرار السياسي.

لكن إذا تمّ التأسيس الثقافي لقضايا العدل والرحمة والتعاقد، لا باعتبارها دعوات عاطفية، بل بوصفها مصلحة جوهرية لاستقرار المجتمعات، فإن نظامًا سياسية ستنشأ على هذه الأسس. ويصبح من الممكن حينها قيام تعاون ثقافي فعال بين الكيانات المختلفة، من خلال تعزيز الوعي بالأمة، وتيسير التبادل الثقافي، حيث ينتقل المثقفون بين المجتمعات لإلقاء المحاضرات، وتسهم جهودهم في تقريب المناهج الدراسية. وهذه الخطوة تمثل تقدمًا كبيرًا في اتجاه بناء مرتكزات ثقافية للوحدة، داخل كل مجتمع على حدة.

ثانيًا - التعاون الاقتصادي

في العالم المعاصر، لا يمكن تصور وحدة سياسية فاعلة من دون بنية اقتصادية تسبقها أو ترافقها. فالمصالح الاقتصادية هي التي تضغط باتجاه الاستقرار، وتخلق الحاجة إلى تفاهم سياسي دائم.

ومن هذا الباب، يمكن أن يبدأ المشروع الوحدوي بخطوات واقعية، مثل:

- ◀ تأسيس منظمة تجارة حرّة بين الدول الإسلامية، تتيح انتقال البضائع دون عوائق كبيرة.
- ◀ إطلاق استثمارات مشتركة تُحقّق مصالح متبادلة، وتُوزّع المنافع على نحو متوازن.
- ◀ التدرّج نحو اتحاد جمركي يُوحّد السياسات التجارية، ويُقلّل الاعتماد على الخارج.

وهذه الخطوات ليست بعيدة المنال؛ بل إن كثيرًا منها موجود فعليًا اليوم، لكنها لا تزال خارج الخدمة، لأنها لم تُربط بعد بثقافة نهضوية تتبناها وتدفع باتجاهها. فهي قائمة كأطر فنية، لا كمكوّنات في مسار جامع.

ومن دون وضوح هذا الهدف الأعلى، ستبقى هذه الأدوات غير مفعّلة. أما إذا أُدمجت ضمن رؤية متكاملة تدرك وظيفتها كجزء من مشروع وحدوي، فإنها ستتحول إلى أدوات ضغط فعّالة، تُعيد للأمة ثقّتها بنفسها، وتُحرّك وعيها باتجاه المستقبل..

ثالثاً - التعاون العلمي والتقني



في عصر المعرفة، تصبح القوة الحقيقية في يد من يملك المعلومة والتقنية. ولهذا، لا يمكن لأي مشروع وحدوي أن يكتمل دون نهوض علمي مشترك يواكب التحديات ويُنتج أدوات السيادة الذاتية.

ويمكن للأمة أن تُفعل تعاونها العلمي والتقني من خلال:

- ◀ إنشاء مراكز أبحاث مشتركة تخدم القضايا الكبرى في الصحة، والزراعة، والطاقة، والتقنية.
- ◀ إطلاق مشاريع علمية موحّدة في مجالات دقيقة تخدم المصالح الاستراتيجية للأمة.
- ◀ السعي إلى الاكتفاء الذاتي في الحقول الأساسية، مثل إنتاج الأدوية، وتصنيع الغذاء، وتطوير التكنولوجيا الحيوية.

هذه الخطوات تُشكّل مساحات تعاون حقيقية تؤكد القيمة الفعلية للمشروع، وتُتيح للناس أن يجنوا ثماره حتى قبل اكتمال الوحدة السياسية، مما يعمّق الثقة بالمسار ويثبت جدواه في الواقع..

رابعاً: التعاون الأمني والعسكري والسياسي

ثم تأتي قضية التعاون الأمني والعسكري، وهي إحدى ركائز المسار المؤسسي نحو الوحدة. ويمكن أن تبدأ بخطوات عملية، مثل:

- ◀ تحالف دفاع مشترك بين الدول المعنية بالمشروع.
- ◀ قوة عسكرية مشتركة تُسهم في تمليك الكيان الناشئ القدرات التقنية والمعرفية الضرورية للدفاع عن من ينتمون إليه.

فالمشروع الوحدوي، كي يثبت أقدامه، لا بدّ له من أداة تحميه وتُكسبه القدرة على الاستمرار أمام التحديات. وهذه الخطوة، رغم بساطتها في ظاهرها، تُعد من القضايا في غاية الأهمية.

خامساً: التعاون السياسي والدبلوماسي



ثم تأتي قضية التعاون السياسي والدبلوماسي، كمرحلة متقدمة من بناء الكيان المشترك. ويشمل هذا التعاون:

- ◀ تنسيق المواقف الدولية بين الدول المنخرطة في المشروع.

◀ إنشاء مجلس تنسيق سياسي يسهّل العمل المشترك والتشاور المنتظم.

- ◀ إنشاء مؤسسات تحكيم دولية تتولّى الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين الكيانات، وتتمتع بصلاحيات إلزامية تُخوّل لها فرض ما تراه مناسباً على الدول، بما يضمن تحقيق النتائج المرجوة.

وهذه من القضايا التأسيسية بالغة الأهمية، إذ لا يكتمل البناء المؤسسي من دون أدوات سياسية تضبط التباين وتُحافظ على تماسك المشروع.



سادسًا: الاتحاد السياسي الكامل

ثم يأتي الاتحاد السياسي الكامل كثمرة طبيعية للنجاحات التي تتحقق في المراحل السابقة. وقد يتخذ هذا الاتحاد أشكالًا مختلفة، مثل:

- ◀ اتحاد كونفدرالي بين كيانات تحتفظ بقدر من الاستقلال.
- ◀ أو اتحاد فدرالي بصيغة أكثر اندماجًا؛ مع دستور موحد، وبرلمان مشترك، وهيئات جامعة.

هذه الترتيبات ممكنة وقابلة للبناء، لكنها مشروطة. فدون المقدمات الثقافية والمؤسسية التي تهيئ لها، فإن القفز إلى مثل هذا المستوى سيؤدي إلى فشل سريع، كما حصل مع منظمات قائمة اليوم، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من الكيانات التي بقيت بلا فاعلية، لأنها لم تُبنَ على أسس واقعية.

خاتمة المبحث

الاتحاد السياسي الكامل لا يولد فجأة، ولا يُبنى بالأمان. بل هو ثمرة لمسار طويل يبدأ من ترسيخ القيم، وبناء الوعي، وتفعيل التعاون الثقافي والاقتصادي والعلمي، قبل الوصول إلى أدوات الأمن والسياسة.

هذا المسار قابل للتحقيق بالإمكان البشري، ويمكن العمل عليه فعليًا إذا وُجد من يرعاه، ويشغل عليه بوعي وإصرار في الفضاء الإسلامي والعربي. وبهذه الجهود، تتحول الأمة من "مرجوة" إلى "متحققة"، ويصبح السعي للوحدة واقعًا عمليًا يتحرك الناس في اتجاهه.

وفي المبحث التالي، نقرب من مسؤولية الفرد في هذا المشروع، ونسأل: ما الدور الذي يمكن أن ينهض به كل واحد منّا في طريق الوحدة؟

نموذج مسار محتمل لحلم الأمة (التدرّج)

نجاح نظم تركز على قيم العدل والرحمة والتعاقد



بُنى سياسية مستقرة ممثلة لشعوبها



تعزيز الوعي بالأمة - التبادل الثقافي - تقريب المناهج الدراسية



التعاون الاقتصادي

منظمة تجارة حرة - الاستثمار المشترك - اتحاد جمركي



التعاون العلمي والتقني

مراكز بحوث مشتركة - مشاريع علمية موحدة - الاكتفاء الذاتي والتقني
(أدوية - زراعة - تكنولوجيا)



التعاون الأمني والعسكري

تحالف دفاع مشترك - قوة عسكرية مشتركة



التعاون السياسي والدبلوماسي

تنسيق المواقف الدولية - مجلس تنسيق سياسي - مؤسسات تحكم دولية



الاتحاد السياسي الكامل

اتحاد فدرالي أو كونفدرالي - دستور موحد - برلمان موحد

المبحث العاشر مسؤولية الفرد تجاه مشروع الأمة

تمهيد

تحدثنا في المباحث السابقة عن مفهوم الأمة، والمسار الذي يمكن أن تستعيد به حضورها السياسي الفاعل. لكن هذا المشروع الكبير لا يكتمل فقط بإرادة النخب والدول، بل يحتاج إلى مشاركة الأفراد، كلٌّ بحسب موقعه.

وهنا يبرز سؤال لا مفر منه: ما مسؤولية الفرد تجاه مشروع الأمة؟ هل هو مجرد متلقٍ؟ أم شريك في البناء؟ وإذا كان لهذا الحلم الكبير من يتحرك في اتجاهه، فما الدور الذي يمكن أن ينهض به كل واحدٍ منا؟

أولاً: إزالة اليأس

أول قضية رئيسية نحتاج للعمل عليها في مثل هذا المشروع الضخم، وفي ظل الواقع المتردي الذي تعيشه المنطقة العربية والإسلامية، هي "إزالة اليأس".

وإزالة اليأس يمكن أن تأخذ مسالك متعددة:



◀ مسلکاً دينياً، نستحضر فيه الآيات والأحاديث التي تبشّر وتفتح باب الأمل.

◀ أو مسلکاً عقلانياً واقعياً، يقوم على أن ما أنجزته الأمم الأخرى يمكن لنا أيضاً إنجازه.

- ◀ أو مسلكًا تاريخيًا، نُذَكِّر فيه بأن التاريخ شهد تحولات كبرى في لحظات لم يكن يتوقعها أحد، وأن ما نعدّه مستحيلًا قد يتحقق بفعل تراكمات لم نكن نلاحظها.
- ◀ كما أن علم الاجتماع نفسه يثبت أن التحولات الكبرى ممكنة، حتى في اللحظات التي تبدو فيها الأوضاع مغلقة تمامًا.

إذًا، من دون إزالة جدار اليأس – هذا الحاجز النفسي والفكري – لا يمكن أن يتحرك المشروع خطوة واحدة؛ لأن طالما هناك يأس، فلن يكون هناك عمل، وبالتالي لا داعي للحديث عن المشروع أصلاً.

ثانيًا: مُركَّب الوعي والعلم والخلق والمهارة

الحلم العاطفي لا يصنع واقعًا، بل إن الأحلام العاطفية أحيانًا تُبعدنا عن صناعة الواقع، وتدفعنا إلى فضاء من الأحلام والكلام والتهويمات، دون أن ندري ما الذي سنفعله عمليًا.

فمثلاً، قد تجد من يدخل في جدال واسع حول ”الخلافة الإسلامية“، لكنه إذا سُئِل: ”كيف ستحققها؟“، يبدأ بذكر الآيات والأحاديث، لكن دون أن يذكر مسلكًا عمليًا لإنجاز هذا المشروع. وهو يلجأ إلى هذا الأسلوب لأنه لا يستطيع أن يقول ما هو الطريق العملي الممكن.

فمن دون إيجاد قاعدة علمية معرفية واسعة، من خبرات الدول والمجتمعات، وطريقة التحرك في المجتمعات، وفهم الإشكاليات، لا يمكن التقدم، ولذلك فإن ”البرنامج الأساس“ الذي تضمنه كتابنا ”العلوم التأسيسية“ مهم جدًا في هذا المجال، حتى يفهم الإنسان السياقات العالمية، والتحولات الكونية، والتشابك العالمي القائم، إذا كان مهتمًا فعليًا بهذا المسار.

إذًا، الفهم والاستيعاب مهمان جدًا، حتى يكون الإنسان من العاملين في هذا المشروع الضخم.



ثالثاً: مُركَّب البناء والتنمية المجتمعية والاقتصادية

لا يمكن توحيد المجتمعات ما لم تكن متقاربة في أوضاعها الاقتصادية، ومفاهيمها، وتصوّراتها العامة. فكلما اتسعت الفجوة بين المجتمعات، ازداد صعوبة الجمع بينها في كيان واحد، ولهذا، فإن مسؤولية كل جماعة أن تعمل في بيئتها الخاصة على تحقيق تنمية اقتصادية تقلّص الفوارق، وتُقرّب بين الطبقات، وتُهيئ الأرضية للاتفاق.

وحينما تكون الفجوة صغيرة بين الفقراء والأغنياء، تقلّ مخاوف الأغنياء من أن يفقدوا مكانتهم بسبب التحولات القادمة. أما إذا بقي التفاوت كبيراً، فإن الأغنياء قد يقفون ضد أي مشروع وحدوي، خشية أن يُهدد مصالحهم أو يُضعف امتيازاتهم.

رابعاً: مُركَّب التسامح والتوافق

من لا يرى العالم إلا بمنطق "إما معي أو ضدي"، لا يمكنه أن يبني مجتمعاً متماسكاً، ولا حتى مع أقرب الناس إليه. والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلاً إذا نظرنا في واقع الإسلاميين أنفسهم داخل المجتمعات الإسلامية؛ نرى أنه بالرغم من اتفاقهم على المفاهيم الكبرى، إلا أن روح التسامح بينهم تكاد تكون مفقودة، والصراعات البينية بينهم بالغة الحدة. فكيف سيكون الحال مع من يختلف معهم في المنهج أو المرجعية أو الخلفية؟ إن لم تُبنَ مجتمعات قابلة للتسامح والتعايش مع المُختلف البعيد، فلا يمكن أن تنشأ فيها مشاريع وحدة، لأن الوحدة في جوهرها تقوم على الجمع بين المختلفين، لذلك لا بد من توسيع أفق التعامل مع الآخر، بقدر ما نطمح إلى بناء وحدة معه، فلا وحدة من دون قابلية للتعدد.

خامساً: عقلية المساهمة

حين نقول: كُنْ مشروعاً، أو كوّن مشروعاً، أو ادمع مشروعاً، فنحن لا نطلق شعاراً، بل نُحدّد مدخلاً واقعياً لكل من يريد أن يكون جزءاً من نهضة الأمة.

ابداً من حيث أنت. فقد تكون "أنت" بذاتك المشروع، مشروعاً مستقبلياً لإنسان ناجح وفاعل في مسار النهوض، وقد تكون اللبنة الأولى في بناء هذا الكيان، بغض النظر عن الظروف السياسية، أو عن تحقق التعاون بين الدول.

◀ ف"كن مشروعاً": واعمل على تطوير نفسك، واصنع من تجربتك الشخصية قيمة مضافة في طريق الأمة.

◀ أو "كوّن مشروعاً": واجمع حولك طاقات الآخرين، واستثمر قدراتهم في مسارات التنمية أو الوعي أو التعليم أو الإصلاح.

◀ أو "ادعم مشروعاً": فقد تجد مبادرات قائمة في الاتجاه الصحيح، فإذا كنت تملك مالاً أو مهارة أو جاهاً أو وقتاً، فلا تتردد في دعمها.

في كل هذه الحالات، أنت لست هامشياً، بل فاعل في صلب مشروع الأمة..





الخاتمة:

هذه المعادلة الخماسية، إن صحَّ التعبير، تمثل الأساس الذي لا غنى عنه لأي فرد يريد أن يكون جزءاً فعلياً في مشروع وحدة الأمة.

فالمجتمع الذي يتشكّل من أفراد:

1. أزالوا عن أنفسهم اليأس،
2. وامتلكوا الوعي والعلم والخلق والمهارة،
3. وعملوا على البناء والتنمية في مجتمعاتهم،
4. وتحلّوا بروح التسامح والتوافق مع المختلفين،
5. وساروا بعقلية المساهمة: كن مشروعاً أو ادعم مشروعاً ..

هو مجتمعٌ يصبح مؤهلاً لتبني مشروع وحدوي واقعي، لا مجرد حلم مؤجّل، فمن دون هذا التركيب المتكامل، لا يمكن الانتقال من الحلم إلى الفعل، ولا من الرغبة إلى النهضة. إن مسؤولية الفرد في مشروع الأمة ليست أمراً هامشياً، بل هي الركن الأول الذي تُبنى عليه بقية اللبّات، فحين يرفض الإنسان اليأس، ويعمل على تكوين نفسه، ويشارك في بناء محيطه، يكون قد وضع قدمه على الطريق الصحيح، وصار جزءاً من صناعة المستقبل.

وفي المبحث التالي، سنعود إلى مسار التاريخ، لنتتبّع كيف تطوّرت الأمة الإسلامية وما هي المراحل الكبرى التي مرّت بها، منذ نشأتها الأولى وحتى اليوم.

المبحث الحادي عشر تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (1): من النبوة إلى بداية الدولة العباسية

تمهيد

في خواتيم الحديث عن الأمة، ننتقل إلى محطة حاسمة: تتبع تاريخ تطوراتها، لأن سؤال: "كيف وصلنا إلى ما نحن فيه اليوم؟" لا يمكن الإجابة عنه دون النظر إلى المسار التاريخي المتعرج الذي سلكته الأمة، منذ لحظة البعثة النبوية إلى يومنا هذا.

نحن لا نتعامل مع خط مستقيم، بل مع حركة متداخلة، مليئة بالتحولات والتعرجات، وفهم هذه التحولات شرط أساسي لفهم الواقع القائم وموقعنا فيه.



ولهذا، يُنصح في هذه المرحلة بأن يرسم القارئ خطأً زمنيًا بنفسه، ولو على ورقة واحدة، يدوّن فيه نشأة الأمة، والمحطات الكبرى التي مرّت بها، والتفاصيل الفرعية التي اندرجت ضمنها؛ لا بهدف جمع معلومات متفرقة، بل من أجل تكوين صورة ذهنية متماسكة عن تطور

الحالة الإسلامية، تُعينه لاحقًا على ربط الأحداث، وفهم اللحظات الفارقة، وتقدير طبيعة التحولات.

ولا حاجة لبدء هذا التمرين بموسوعات مطوّلة؛ بل تكفي كتب مركّزة مثل:

1. الوجيز في التاريخ الإسلامي، للدكتور محمد سهيل طقّوش.

2. الذاكرة التاريخية للأمة، من سلسلة إعداد القادة، للدكتور جاسم سلطان.



فهذان الكتابان يقدمان خريطة واضحة للحياة الإسلامية عبر العصور، ويمكن التوسّع بعدهما بحسب الحاجة، أو الاستعانة بأدوات العصر كالإنترنت والذكاء الصناعي لفهم المسارات الكبرى، وتحديد مواضع التفاصيل.

المهم في هذا البحث أن يرسم القارئ خطأً للتطورات، حتى يرى بوضوح أين تقع التفصيلات، وأين يحتاج إلى مزيد من الاستتارة، ليكون لنفسه خريطة تاريخية صلبة ونافعة...

أولاً: مرحلة النموذج المعياري (من 1هـ/622م إلى 40هـ/661م)

نمرّ هنا على مرحلة يمكن تسميتها بـ "النموذج المعياري"، وهي من أخطر المراحل في تاريخ الأمم؛ إذ تنتج كل أمة في لحظة مفصلية من تكوينها نموذجاً مثاليًا تتشكل حوله ذاكرتها، وتُبنى عليه تصوراتها عن الدولة والقيم والمجتمع.

ويمكن رصد هذا بوضوح في الحالة الغربية، حيث ظلت "روما" حاضرة بقوة في الوعي الأوروبي، لا كعاصمة تاريخية فحسب، بل كنموذج أعلى للإمبراطورية والنفوذ والنظام. وقد تجسّد هذا رمزيًا حتى في تفاصيل الحياة الحديثة، مثل تصميم البيت الأبيض الذي يحاكي المعابد الرومانية، كتعبير عن استمرار ذلك النموذج.

وعلى المنوال نفسه، بقي نموذج "الخلافة الراشدة" محورًا في الذاكرة الإسلامية، كمرحلة تجسّدت فيها القيم الكبرى للحكم والمجتمع. ولذلك تُسمى أيضًا "مرحلة مركزية القيم العليا"، لما شهدته من تحقق عملي للمثل الإسلامية، رغم الصراعات التي رافقتها.

وامتدت هذه المرحلة من سنة 1 للهجرة (622م) إلى سنة 40 هـ (661م)، ورغم قصرها الزمني، إلا أنها شكّلت وجدان الأمة عبر أحداثٍ غيّرت مسار التاريخ، ورست معاني العدل والشورى ومساءلة السلطة.

ولا يزال هذا النموذج حيًا حتى اليوم، سواء في استحضار شخصيات مثل عمر ابن الخطاب وأبي بكر الصديق، أو في الخطاب السياسي الذي يتطلع إلى "الخلافة الراشدة". وهو ما يؤكد دور النماذج التأسيسية في صياغة التصورات المستقبلية.

وما يجعل هذه المرحلة معيارية بحق، هو أنها مثّلت ذروة التطبيق الواقعي لقيم:

◀ العدل (كما في سيرة عمر).

◀ المساواة.

◀ التعايش (وثيقة المدينة).

◀ التكافل بين الناس.

◀ الشورى ومشروعية اختيار الحاكم.

◀ حقوق الأفراد المصانة.

◀ مساءلة الحاكم.

◀ استقلال بيت المال عن الحاكم..

ولهذا ظلّت هذه المبادئ تُستعاد في كل محاولة لإصلاح الأوضاع السياسية أو البحث عن نموذج حكم راشد في السياق الإسلامي، وستبقى هذه القضايا المعيارية الكبرى حاضرة في وجدان الأمة، باعتبارها النموذج المثالي لما ينبغي أن يكون.

ثانيًا: الدولة الأموية في المشرق (من 40هـ/661م إلى

132هـ/750م)

1. مشروعية الغلبة

بعد الأربعين الهجرية، يبدأ عصر الدولة الأموية، الذي سيستمر حتى سنة 132هـ، أي قرابة مئة سنة إلا قليلًا. وفي هذه المرحلة، انتقلت الأمة من مركزية "القيم العليا"



إلى مركزية "القوة والسيطرة"، أي من المرحلة الأخلاقية التي كان فيها إعلاء للقيم، إلى مرحلة تتمحور حول قيمة واحدة أساسية: "قيمة القوة".

وبهذا المنظور - منظور القوة والسيطرة - تُفهم طبيعة الحكم في الدولة الأموية، حيث لم تعد المشروعية تُستمد من القيم أو الشورى، بل من الغلبة؛ فمَن يظفر بالحكم ويقاقل دونه، يُسلم له الناس بالأمر، درءًا للفتنة، وتفاديًا للصدام.

2. توزيع القوة داخل المجتمع (الطبقية)

هذه النقلة الجوهرية في مفهوم السلطة أثرت بعمق في طبيعة المجتمع. فقد بدأت السلطة تتوزع داخليًا بحسب موازين القوة لا بحسب المبادئ، وظهر التقسيم الطبقي واضحًا في المجتمع الإسلامي.

◀ فقد انقسم العرب أنفسهم إلى قيسية ويمانية، ودارت بينهما صراعات مريعة على النفوذ والسلطة والثروة.

◀ ثم ظهرت طبقة الموالي، وهم المسلمون من غير العرب، فكانت دون العرب في المكانة.

◀ وبعد الموالي كانت طبقة العبيد والمهمشين،

وقد أدّى هذا البناء إلى مشاكل واضطرابات كبرى داخل الدولة؛ لأن طبيعة التمرکز في السلطة كانت تُحدث توزيعًا متفاوتًا بين الفئات، فكانت الدولة تعطي هؤلاء وتحرم أولئك، فيثور المظلومون، وتبدأ الصراعات الداخلية.

3. التمدد الجغرافي

رغم التوترات الداخلية، شهدت الدولة الأموية أوسع اتساع جغرافي عرفه الإسلام في تاريخه، حيث امتدت من حدود الصين شرقًا إلى فرنسا غربًا، وتمت في عهدها أكبر الفتوحات.

4. بدايات المرحلة المدرسية

في هذه المرحلة من الدولة الأموية، اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وفي الوقت نفسه بدأت ملامح ما سيُعرف لاحقًا بـ”المرحلة المدرسية”، أي بدايات التدوين والتقنين بعد قرنٍ من الاعتماد على الرواية الشفهية.

وكانت أولى هذه المحاولات في مجال جمع الحديث النبوي، حيث أصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز، على رأس المئة الأولى، أمرًا رسميًا بتدوين الأحاديث، في أول مبادرة معتمدة من الدولة لحماية السنة وضبطها. وقد أسند هذه المهمة إلى كبار علماء زمانه، ومنهم ابن شهاب الزهري، لتكون تلك الانطلاقة الأولى للتدوين المنهجي في علوم الحديث.

ومع انطلاق التدوين، بدأت تظهر الأحاديث الموضوعة، أو تُكتشف بالأحرى، وبرزت معها الحاجة إلى التمييز، فظهرت تدريجيًا علوم الجرح والتعديل، وابتدأ السؤال عن الإسناد وعدالة الرواة وضبطهم، في حركة علمية جديدة لحماية الدين من الكذب والوضع.

وفي الوقت نفسه، بدأت اللغة العربية تدخل طورًا من التقعيد العلمي، حيث تعود المحاولات الأولى إلى أبي الأسود الدؤلي، المنسوبة إلى زمن الخليفة علي بن أبي طالب، لكنها نضجت لاحقًا على يد سيبويه والخليل بن أحمد الفراهيدي في القرن الثاني الهجري، مع تدوين علم النحو، وتقنين أصول اللغة، ووضع المعاجم.

وهكذا، بدأت الحياة الإسلامية تدخل مرحلة تقنين المعارف وتأسيس العلوم، بعد أن كانت تعتمد الرواية الشفهية والانطباع العام. لقد كانت هذه ملامح التأسيس الأولي لما سيصبح لاحقًا المدرسة العلمية الإسلامية.

ثالثًا: الدولة الأموية في الأندلس (من 138هـ/755م)

مع سقوط الدولة الأموية في المشرق، ومركزها الشام، فرَّ أحد أبناء الأسرة الأموية، رجل عظيم سيُعرف لاحقًا بلقب ”صقر قريش“، وهو ”عبد الرحمن الداخل“. انطلق

عبر بلاد المغرب، ثم عبر البحر إلى الأندلس، وهناك أسس كياناً سياسياً جديداً يحمل العنوان الأموي ذاته، وذلك سنة 138هـ، أي بعد ست سنوات فقط من سقوط الدولة في المشرق.

وبهذا، ورثت إمارة الأندلس المشروع الأموي بعد سقوطه في المشرق، فصار للأمويين عبر التاريخ كيانان سياسيان متعاقبان:

◀ الأول في المشرق، وقد انتهى سنة 132هـ.

◀ والثاني في الأندلس، وقد بدأ سنة 138هـ، بعد ست سنوات فقط من سقوط الأول.

وقد استمر الكيان الأموي في الأندلس طويلاً، وكان عنواناً لحضارة مؤثرة، سنعود لتفصيلها لاحقاً في مبحث خاص عند الحديث عن الأندلس.

رابعاً: سقوط الدولة الأموية في المشرق (سنة 132هـ/750م)



أما سقوط الدولة الأموية في المشرق، فلم يكن وليد لحظة مفاجئة، بل كان نتيجة تراكم الثورات والاحتجاجات التي واجهت الحكم الأموي، وأخطرها "الثورة العلوية"، التي نظمها العباسيون سياسياً تحت شعار "الرضا من آل محمد".

وقد بدأ العباسيون في التخطيط المنهجي لإسقاط الدولة، وتمركزوا في خراسان، وأعدوا لذلك خطة واسعة النطاق، تجد تفاصيلها في كتاب صغير وقِيم بعنوان "ثورة النفس الزكية"، يشرح آليات التخطيط العباسي التي سبقت الانقلاب على الدولة الأموية..

خامسًا: قيام الدولة العباسية

مع سقوط الدولة الأموية سنة 132هـ (750م)، دخلت الأمة الإسلامية مرحلة جديدة بقيام الدولة العباسية. وأبرز ما يميز هذه المرحلة أن السلطة بدأت تنزلق تدريجيًا من أيدي العرب إلى غيرهم، فُرحزح العرب عن مركز صناعة القرار، لصالح كتل بشرية أخرى كانت أكثر تنظيمًا، وأقدر على الإمساك بالحكم، فتحوّلت المنطقة العربية شيئًا فشيئًا إلى فضاء تابع للنفوذ التركي، سواء من خلال القادة العسكريين الذين جلبوا من أطراف العالم الإسلامي، أو عبر من جلبوا عبر سوق النخاسة، كما في حالة المماليك. وهكذا بدأت قصة الانتقال من الطابع العربي إلى الطابع التركي في بنية السلطة، وهو تحوّل سنتتبع في المباحث التالية، لنفهم كيف تبدّلت موازين القوة، وتغيّرت مراكز التأثير داخل الأمة الإسلامية.

نظرًا لطول عمر الدولة العباسية، قُسم تاريخها إلى مراحل متعددة، رغم أن سلطتها، في معظم هذا الامتداد، كانت رمزية، لا سيما في العصور المتأخرة

1. العصر العباسي الأول: العصر الذهبي (132-232هـ / 750-847م)

تُعرف المرحلة الأولى من عمر الدولة العباسية بـ"العصر الذهبي"، وتمتد قرابة مئة عام، من خلافة المنصور إلى عهد المأمون، مرورًا بهارون الرشيد. وفي هذه الحقبة، بلغت الدولة أوج قوتها، وحقّقت ما يُعدّ أعظم إنجازاتها على المستوى السياسي والعلمي والثقافي.

أبرز ما ميّز هذا العصر هو نشوء مركزية قوية في الحكم، استطاعت الدولة من خلالها أن تفرض سيطرتها على الأطراف، وتُحكم قبضتها على المجال السياسي والعسكري، ما وفّر لها الاستقرار اللازم للتوسع والتنظيم.

هذه المركزية القوية كانت وراء قدرة الدولة على إخماد الثورات التي اندلعت ضدها، وعلى رأسها ثورتان علويتان اجتاحتا مكة والمدينة، وقد لاقت تأييدًا شعبيًا في الحواضر الإسلامية المؤيدة لآل البيت. كما واجهت الدولة حركات باطنية وخارجية خطيرة، مثل



الخرمية والخوارج، واستطاعت القضاء عليها، مما عزز من ثقة الناس بالدولة، ورَسَّخ قوة المركز.

وقد رافق هذا التماسك السياسي ازدهارٌ علمي غير مسبوق، حيث تأسست "دار الحكمة" في بغداد، فشهدت الدولة طفرة في حركة الترجمة والتأليف، وازدهرت فيها علوم الطب والفلك والفلسفة والأدب، وتألّقت الفنون، وبرز كبار العلماء والمفكرين.

كانت بغداد في هذا العصر عاصمة المركزية الحضارية، ومركزاً تجارياً وثقافياً عالمياً، تتدفق إليها خيرات العالم، وتتطلق منها إشعاعات العلم والمعرفة إلى سائر الأمصار. وبرغم ما رافق تلك المرحلة من عنف سياسي وتوترات، فإنها بمعايير زمنها تمثل ذروة الازدهار والقوة في تاريخ الدولة العباسية، وتركت أثراً عميقاً في التاريخ العالمي.

2. العصر العباسي الثاني: ظهور النفوذ التركي (232-334هـ / 847-945م)

بعد المئة الأولى من عمر الدولة العباسية، بدأت مرحلة جديدة من الضعف، حيث برزت سيادة القادة الأتراك، وهيمنتهم على مركز القرار. في المرحلة الأولى، كان الفرس، وخاصةً من خراسان، قد نظّموا الدولة من الداخل، ومن أبرزهم "البرامكة"، الذين لعبوا دوراً إدارياً كبيراً قبل أن يقضي عليهم هارون الرشيد لاحقاً.

لكن بعد زوال النفوذ الفارسي، وكان العرب قد أقصوا أصلاً منذ بداية الدولة، لم يبقَ في الساحة إلا القادة الأتراك، الذين بدأ الخلفاء يجلبونهم لتولّي الشؤون العسكرية، ثم الإدارية، نظراً لقوتهم وخبرتهم العسكرية. ومع مرور الزمن، أصبح هؤلاء القادة هم أصحاب القرار الحقيقي، لأن بأيديهم الجند والسلاح والمال، فيما تراجع دور الخليفة إلى مجرد رمزية شكلية.

وقد زاد من ضعف الدولة الصراعات المتكررة بين القادة الأتراك أنفسهم، الذين تنازعو النفوذ والسيطرة داخل البلاط العباسي، مما أدى إلى تآكل السلطة المركزية، وفتح الباب لظهور قوى إقليمية تنازع الدولة هيبتها ومركزيتها، فظهرت "الدولة البويهية" في بغداد.

3. العصر العباسي الثالث: السيطرة البويهية (334-447هـ / 945-1055م)

الدولة البويهية وهي دولة زيدية المذهب. سيطر البويهيون على العاصمة، وصار الخليفة في عهدهم يؤدي وظيفة شكلية: يوقع الرسائل الرسمية لإضفاء المشروعية، لكن الحكم الفعلي كان في يد البويهيين في ظل ضعف المركز العباسي وتنازع القادة الأتراك، ظهرت الدولة البويهية، وهي أسرة فارسية الأصل، اتبعت المذهب الشيعي الزيدي، الذي يختلف عن المذهب الإمامي الاثني عشري. فالزيدية لا يرون أن علي بن أبي طالب وصية بالنص، لكنهم يعدّونه أفضل الصحابة، ويُجيزون تقديم غيره عليه في الإمامة، إذ يجوز بحسب معتقدهم تولية "المفضول" مع وجود "الأفضل". ولهذا كانوا أقرب إلى السنّة من سائر الفرق الشيعية.

تمكن البويهيون من دخول بغداد سنة 334هـ (946م)، وبسطوا نفوذهم على الدولة العباسية، دون أن يلغوا الخلافة رسمياً. حافظوا على وجود الخليفة كرمز، وتركوا له صلاحية ختم الرسائل ومنح المشروعية، لكن السلطة الفعلية كانت بأيديهم.

4. العصر العباسي الرابع: السيطرة السلجوقية (447-590هـ / 1055-1194م)



بعد سيطرة البويهيين على بغداد سنة 334هـ / 945م، بدأت تظهر في أواسط بلاد فارس وخراسان وما حولها ملامح قوة جديدة: الدولة السلجوقية.

والدولة السلجوقية كانت دولة عظيمة وعريقة، حققت إنجازات كبيرة في التاريخ الإسلامي، وامتد عمرها السياسي لفترة

طويلة. وسنتناولها في المبحث التالي بشيء من التفصيل، لما لها من أثر بارز في إعادة الهيبة للمجال الإسلامي، ولأنها خلّفت وراءها دويلات متعددة، كان لكل منها دور مهم في التاريخ الإسلامي.



5. العصر العباسي الخامس: الاستقلال النسبي للخلافة (590-656هـ / 1194-1258م)

بعد زوال النفوذ السلجوقي سنة 590هـ / 1194م، استعاد الخلفاء العباسيون في بغداد شيئاً من الاستقلال، دون أن يتمكنوا من بناء سلطة قوية. بقيت الخلافة قائمة من الناحية الشكلية، لكنها كانت ضعيفة عسكرياً، عاجزة عن ضبط الأطراف، في ظل اضطرابات داخلية وصعود قوى إقليمية منافسة، إلى أن دخلت الأمة مرحلة خطيرة ستؤدي إلى سقوط العاصمة نفسها.

6. سقوط بغداد وبقاء الخلافة الرمزية في القاهرة (656-923هـ / 1258-1517م)

في سنة 656هـ / 1258م، بلغ ضعف الدولة العباسية حدّاً شديداً، حتى أصبحت عاجزة عن حماية عاصمتها. وفي تلك الأثناء، كان المغول يتمددون من أواسط آسيا، انطلاقاً من سهول سيبيريا، في موجة توسعية ضخمة اتجهت نحو العالم الإسلامي، بل وحتى نحو أوروبا.

وكان العالم الإسلامي آنذاك درّة الحضارة الإنسانية، بما يملكه من موارد وثروات ونظم متقدمة، فصار هدفاً مباشراً لحملة هولاكو، التي انتهت باجتياح بغداد، وإسقاطها، وارتكاب مجزرة مروعة أنهت الوجود الفعلي للخلافة العباسية في عاصمتها.

ومع سقوط بغداد، كانت الدولة العباسية قد بلغت مراحلها الأخيرة، غير أن بعض أفراد الأسرة العباسية انتقلوا إلى مصر، التي كانت قد نشأت فيها الدولة المملوكية في تلك المرحلة، فتم إحياء الخلافة بشكل رمزي داخلها، واقتصر دور الخليفة على ختم الأوراق الرسمية باسم "الخلافة"، دون أي تأثير حقيقي في المشهد السياسي.

وقد استمر هذا الوضع الرمزي لقرون، حتى انهزمت الدولة المملوكية أمام الدولة العثمانية الصاعدة، التي كانت قد نشأت على أطراف العالم الإسلامي. وفي سنة 923هـ / 1517م، أخذ السلطان سليم الأول الأختام والأوراق من يد الخليفة

العباسي في القاهرة، وأُغلقت بذلك آخر صفحات الدولة العباسية، وبدأت مرحلة جديدة في التاريخ الإسلامي، تحوّلت فيها السلطنة العثمانية إلى خلافة ستحكم العالم الإسلامي لعهد طويلة قادمة.

المرحلة	الفترة الهجرية	الفترة الميلادية	ملاحظات
1. النموذج المعياري (الخلافة الراشدة)	1-40هـ	622-661م	تأسيس الدولة على القيم العليا: العدل، الشورى، المساواة، مساءلة الحاكم.
2. الدولة الأموية في المشرق	40-132هـ	661-750م	انتقال المشروعات من القيم إلى الغلبة؛ أكبر توسع جغرافي في تاريخ الإسلام.
3. الدولة الأموية في الأندلس	من 138هـ	من 755م	استمرار المشروع الأموي في الغرب بعد سقوطه في المشرق.
4. العصر العباسي الأول (العصر الذهبي)	132-232هـ	750-847م	مركزية قوية، وازدهار علمي، وثقافي، وظهور "دار الحكمة" في بغداد.
5. العصر العباسي الثاني (النفوذ التركي)	232-334هـ	847-945م	هيمنة القادة الأتراك، تراجع الخليفة إلى دور رمزي.
6. العصر العباسي الثالث (البويهيون)	334-447هـ	945-1055م	سيطرة فارسية شيعية (زيدية)، بقيت الخلافة رمزية بالكامل.
7. العصر العباسي الرابع (السلجقة)	447-590هـ	1055-1194م	إعادة بعض الهيبة للمجال الإسلامي، وظهور التنظيم السلجوقي.
8. العصر العباسي الخامس (الاستقلال النسبي)	590-656هـ	1194-1258م	صحة محدودة قبل السقوط، ضعف شامل قبيل الغزو المغولي.
9. سقوط بغداد وبقاء الخلافة الرمزية	656-923هـ	1258-1517م	الخلافة تُبعث رمزيًا في القاهرة تحت المماليك، ثم تنتهي رسميًا مع سليم الأول.



خاتمة

بهذا، نكون قد تتبعنا المسار الطويل للخلافة الإسلامية، من بعثة النبي ﷺ إلى سقوط بغداد، ومن ثم تحوّلها إلى رمزٍ بلا مضمون سياسي فعلي. ومع نهاية الدولة العباسية، لم يبقَ في الساحة مركز موحد يقود الأمة، بل ظهرت سلطات إقليمية جديدة، بعضها نشأ بدافع الجهاد، وبعضها تأسّس على قوة السيف، فشكّلت هذه الكيانات واقعاً سياسياً جديداً في العالم الإسلامي، تختلف فيه موازين القوة ومفاهيم الشرعية. وفي المبحث التالي، ننتقل إلى دراسة هذه الكيانات السلطانية، ونبدأ بالدولة السلجوقية، بوصفها واحدة من أبرز التجارب التي أعادت شيئاً من التوازن والهيبة للعالم الإسلامي، وأسّست لمنظومات جديدة في الحكم والإدارة.

المبحث الثاني عشر تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (2): من البويهيين إلى نهاية المماليك

تمهيد

في هذا المبحث نواصل تتبع مسار التاريخ الإسلامي بعد العصر العباسي الذهبي، مركّزين على المرحلة الممتدة من القرن الرابع الهجري حتى مطلع القرن العاشر الهجري، أي من القرن العاشر الميلادي إلى بدايات السادس عشر. ظهرت خلال هذه الفترة قوى متعددة داخل العالم الإسلامي: البويهيون، السلاجقة، الزنكيون، الأيوبيون، الفاطميون، والمماليك، وكلها ساهمت في تشكيل الوضع السياسي والعسكري والديني قبيل نشوء الدولة العثمانية.

أولاً: من البويهيين إلى السلاجقة (334-590هـ / 946-1194م)

مع أفول العصر الذهبي للدولة العباسية، بدأ مركز الخلافة يفقد سيطرته الفعلية، انتقل الحكم الفعلي من أيدي العرب إلى القادة الأتراك والفرس. فظهر البويهيون، وهم أسرة شيعية زيدية، فرضت سيطرتها على بغداد سنة 334هـ (946م)، وأبقت الخلفاء العباسيين في موقع رمزي لا يملكون من السلطة إلا اسمها.

وفي أواسط بلاد فارس، نشأت الدولة السلجوقية، وهي دولة سنيّة قوية أسسها الأتراك، وبلغت أوجها في القرن الخامس الهجري. من أبرز قادتها ألب أرسلان، الذي يُعدّ الأب الروحي للأتراك، وقد خاض معركة ملاذكرد سنة 463هـ (1071م) وانتصر فيها على البيزنطيين انتصاراً فارقاً في التاريخ الإسلامي.

تميّز السلاجقة بتقليد فريد يجمع بين التربية والسياسة؛ إذ كانوا يُؤكّلون إعداد أبناء الأمراء إلى رجالٍ مقربين من السلطان، يُعرفون بلقب "الأتابكة" - أي "الأمير الأب" -

وهم من يتولّون تنشئة هؤلاء الأبناء سياسيًا وأخلاقيًا وعسكريًا. ومن بين هؤلاء الأتابكة نشأت أسر نافذة، أبرزها "الزنكيون"، الذين أسسوا سلطتهم في الموصل وحلب، ومهدوا لمرحلة جديدة من الفعل السياسي والجهادي داخل العالم الإسلامي.

ثانيًا: الزنكيون وجهاد الصليبيين (521-577هـ / 1127-1181م)



أسس عماد الدين زنكي الدولة الزنكية في الموصل سنة 521هـ (1127م)، ثم امتد نفوذها سريعًا إلى حلب، تحت مظلة الدولة السلجوقية التي ظل تابعًا لها اسمًا، بينما كانت في واقعها مستقلة بقرارها وإدارتها. وقد نشأت هذه الدولة السنية على فكرة الجهاد ضد الصليبيين، في لحظة كانت فيها حملات الفرنجة قد بدأت بالتمدد في المشرق منذ أواخر القرن الخامس الهجري.

اهتم الزنكيون بإعداد الجبهة الداخلية للجهاد، وبرز من بينهم نور الدين محمود، الذي هيأ الأرضية لانطلاقة صلاح الدين الأيوبي فيما بعد..

ثالثًا: الفاطميون وصراع المذاهب (297-567هـ / 909-1171م)

في الغرب الإسلامي، ظهرت الدولة الفاطمية، وهي دولة شيعية إسماعيلية أسسها عبيد الله المهدي سنة 297هـ (909م) في بلاد المغرب. ثم امتدت إلى مصر سنة 358هـ (969م)، وجعلت القاهرة عاصمتها، وأنشأت الجامع الأزهر لتدريس المذهب الإسماعيلي.

سيطر الفاطميون على مصر والحجاز وأجزاء من الشام، وكان لهم مشروع منافس للخلافة العباسية، ما أحدث اضطرابًا في وحدة العالم الإسلامي. وقد دخلوا في صراع مباشر مع الزنكيين في الشام، وهددوا المسار السياسي والعقدي للدولة السنية.

رابعًا: الأيوبيون واسترداد بيت المقدس (567-648هـ/ 1171-1250م)

كانت الأسرة الأيوبية في خدمة الزنكيين، فأرسل الزنكيون حملة عسكرية إلى مصر بقيادة أسد الدين شيركوه، ومعه ابن أخيه صلاح الدين الأيوبي، من أجل إنهاء الحكم الفاطمي. وقد تمكن صلاح الدين فعلاً من القضاء على الدولة الفاطمية سنة 567هـ (1171م)، وأعلن قيام الدولة الأيوبية، التي ورثت المجال السياسي للزنكيين، ووسّعت نفوذها في مصر والشام والحجاز واليمن، حتى أصبحت في زمنه حاضرة العالم الإسلامي. وفي عهد صلاح الدين بلغت الدولة ذروتها، حين خاض معركة حطين سنة 583هـ (1187م)، فهزم الصليبيين، واسترد بيت المقدس، في حادثة تاريخية ضخمة بقيت حية في ذاكرة المسلمين، تتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل..

خامسًا: دولة المماليك ومعركة عين جالوت (648-923هـ/ 1250-1517م)

في أواخر عهد الدولة الأيوبية، جرى استجلاب عبيد من أواسط آسيا، وكان يُنتقى من بينهم الشباب الأقوياء، يُشترون من أسواق النخاسة، ويُحضرون إلى البلاد لتكوين طبقتين واضحتين:

1. طبقة المقاتلين المتدينين: وهم الذين يكونون في خدمة الأمير، ويشكّلون نواة القوة العسكرية المحيطة به.

2. وطبقة خدم القصور: يتولّون المهام الداخلية في بلاط الحكم.

ومع تراجع الدولة الأيوبية، بدأت قوة هؤلاء العسكريين تتنامى، وهم الذين كانوا قد جاؤوا كمماليك في خدمة الدولة، حتى أصبحوا مع الوقت هم الأمراء المتحكمين داخلها، ونشأت بذلك دولة المماليك، مع عز الدين أيبك.

وقد تسلّم القيادة في بدايات الدولة الجديدة مماليك تربّوا تربية عسكرية صارمة، من أبرزهم قطز وببيرس، ومن يسمّون بـ"المماليك البحرية"؛ نسبة إلى أنهم كانوا يُعزلون عن العامة في جزيرة وسط نهر النيل، فلا يدخلون المدينة، فسُمّوا بهذا الاسم. وقد كانوا مقاتلين أشداء، متمرسين على القتال، وهم الذين خاضوا أعظم معارك تلك المرحلة، معركة عين جالوت، حيث واجهوا المغول، وحققوا انتصاراً كبيراً سنة 658هـ (1260م)، أعاد التوازن إلى الخريطة الإسلامية في وجه الخطر المغولي الداهم.

سادساً: انحدار المماليك وظهور العثمانيين (من 784هـ/1382م حتى 923هـ/1517م)



مع مرور الزمن، بدأت الدولة المملوكية تفقد زخمها شيئاً فشيئاً. وفي سنة 784هـ (1382م)، انزلت السلطة من أيدي القادة العسكريين المماليك البحرية إلى مماليك القصور، وكان أولهم السلطان برقوق، الذي دشّن مرحلة من الضعف والانحدار الشديد، حتى بدا أن أوان الدولة قد أُرِف، وأنها على وشك الخروج من المعادلة التاريخية.

في تلك الأثناء، كانت الدولة العثمانية قد بدأت بالاتجاه غرباً، لكنها سرعان ما انكفأت نحو الشرق لحماية العالم الإسلامي من الدولة الصفوية الناشئة في إيران. وعندما وصلت إلى مشارف مصر، اصطدمت بقوة المماليك في معركة الريدانية سنة 923هـ (1517م)، فخسروا المعركة، وخسروا استقلالهم، ولكن حكمهم لم يزول، حيث ظلوا يحكمون مصر وفق تقاليدهم، ولكن تحت هيمنة الدولة العثمانية، إلى أن جاء محمد علي باشا في القرن التاسع عشر، وقضى على بقاياهم في ما عُرف بـ"مذبحة القلعة".

• ظهور البويهيين وسيطرتهم على بغداد • نشأة الدولة السلجوقية • معركة ملاذكرد بقيادة ألب أرسلان • نظام الأتابكة وتكوين الزنكيين	من البويهيين إلى السلاجقة (334-590هـ / 946-1194م)
• تأسيس الدولة الزنكية في الموصل • التركيز على الجبهة الداخلية • نور الدين محمود يمهد لصالح الدين	الزنكيون وجهاد الصليبيين (521-577هـ / 1127-1181م)
• ظهور الفاطميين في المغرب • التمدد إلى مصر وتأسيس الأزهر • الصراع مع الزنكيين	الفاطميون وصراع المذاهب (297-567هـ / 909-1171م)
• صلاح الدين ينهي الدولة الفاطمية • قيام الدولة الأيوبية • معركة حطين واسترداد القدس	الأيوبيون واسترداد بيت المقدس (567-648هـ / 1171-1250م)
• استجلاب المماليك وتكوين طبقتين • نشأة الدولة المملوكية بقيادة أيبك • معركة عين جالوت ضد المغول	دولة المماليك ومعركة عين جالوت (648-923هـ / 1250-1517م)
• انتقال الحكم لمماليك القصور • ضعف الدولة وبداية الانحدار • معركة الريدانية وبداية الحكم العثماني • استمرار حكم المماليك تحت الهيمنة العثمانية	انحدار المماليك وظهور العثمانيين (784-923هـ / 1382-1517م)

خاتمة

امتدت هذه المرحلة من القرن الرابع إلى مطلع القرن العاشر الهجري، وشهدت تداخل قوى كثيرة، وصراعات مذهبية، وتحولات في مركزية القرار الإسلامي. من البويهيين الذين سيطروا على الخلافة، إلى السلاجقة الذين أعادوا الهيبة للعالم السني، إلى الزنكيين والأيوبيين الذين تصدّوا للصليبيين، إلى المماليك الذين صدّوا المغول، ثم انتهت هذه المرحلة بصعود الدولة العثمانية كقوة جديدة ستشكل المشهد الإسلامي لقرون قادمة.

وفي المبحث القادم، سنتناول قصة الدولة العثمانية: كيف نشأت؟ وكيف أصبحت

الخلافة الجديدة للعالم الإسلامي؟

المبحث الثالث عشر تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (3): الدولة العثمانية من النشأة إلى السقوط

تمهيد



ها نحن نصل إلى محطة الدولة العثمانية، تلك الدولة التي امتد عمرها نحو ستة قرون، من سنة 699هـ (1299م) حتى أُلغيت الخلافة رسميًا في 1341هـ (1923م)، إيذانًا بانتهاء آخر كيان سياسي حمل اسم "الخلافة"، وبداية عهد "الجمهورية التركية" الحديثة.

كانت هذه الدولة طويلة النفس، كثيرة التعرجات؛ نشأت في سياق مضطرب على أطراف العالم الإسلامي، ثم تحوّلت إلى إمبراطورية عظيمة، بلغت ذروة مجدها في القرن العاشر الهجري، قبل أن تدخل في طور طويل من الركود والتآكل، انتهى بانتهاء شامل.

في هذا المبحث، نتتبع المراحل الكبرى لهذه الدولة: من النشأة على الأطراف، إلى التمدد، فالعصر الذهبي، ثم الركود الطويل، وأخيرًا السقوط والتحوّل إلى جمهورية، لنفهم كيف أسهمت هذه المحطة الكبرى في تشكيل الوعي السياسي للأمة..

أولاً: من أرطغرل إلى قيام الدولة (699-726هـ / 1299-1326م)

تعرّف كثير من الناس على بدايات الدولة العثمانية من خلال المسلسلات التاريخية، وعلى رأسها مسلسل "أرطغرل"، الذي قدّم صورة درامية عن المرحلة التي نشأت فيها الإمارة العثمانية على تخوم العالم الإسلامي. لكن القصة الحقيقية أشد تعقيدًا وعمقًا،

إذ بدأت حين كانت القبائل التركية، القادمة من جوار الصين، تتجه نحو المشرق الإسلامي في سياق مضطرب، بعد أن ضغط عليها المغول من الشرق، وباتت بحاجة إلى موطن جديد.

كانت الدولة السلجوقية آنذاك لا تزال قائمة وقوية، تمثل الكيان التركي الأكبر في المنطقة، وكان الأتراك يحسّون أنها دولتهم. غير أن بوادر الضعف كانت قد بدأت تظهر فيها. وفي الوقت نفسه، كانت الحملات الصليبية لا تزال ناشطة على أطراف العالم الإسلامي، والمغول قد اجتاحوا قلبه، مما دفع تلك القبائل التركية إلى البحث عن مجال استقرار جديد، فكان أن اتجهت إلى منطقة الأناضول.

”الأناضول“ هو الامتداد الآسيوي المحصور بين البحر الأسود شمالاً، والبحر الأبيض المتوسط جنوباً، وتجاوره سوريا من الجنوب الشرقي. وإذا نظرت إلى الخارطة، بدت لك هذه الأرض كأنها مستطيل واضح المعالم، في موقع حيوي يتوسط الطريق بين الشرق والغرب.

كانت هذه المنطقة شديدة الحساسية، بالغة الخطر، لأنها كانت تحت سيطرة الدولة البيزنطية، التي لا تزال قائمة، وعاصمتها القسطنطينية، المدينة التي كان الأتراك يطلقون عليها لقب ”التفاحة الحمراء“. ولذلك، فإن الأتراك القادمين سيجدون أنفسهم على الحدود في مواجهة مباشرة مع القوة البيزنطية.

وفي هذه الجبهة المتقدمة، سيظهر ”أرطغرل“، القائد الحدودي الذكي، شديد المراس، الذي خاض معارك طويلة في تلك المنطقة، وامتد به الزمن وهو يحقق الانتصار تلو الانتصار، ممهداً السبيل لظهور الإمارة العثمانية التي ستقوم على يد ابنه ”عثمان“.

في عهد ”عثمان“ انتقل المشروع من مرحلة الغزو والمواجهات والانتصارات، إلى مرحلة تكوين إمارة للعثمانيين تعترف بها الدولة السلجوقية رسمياً، والخلافة العباسية اسمياً، رغم ضعفهما معاً، فتكوّنت بذلك نواة الدولة العثمانية في هذه المنطقة الأساسية.



ثم سيأتي "أورهان"، ابن عثمان، حيث ستأخذ الإمارة العثمانية في زمنه صبغة الدولة، وستكون مستقلة تمامًا عند الدولة السلجوقية أو ما تبقى منها، لأنها كانت في مرحلة الانهيار، مما أعطى الدولة العثمانية شكلها المؤسسي الأول

ثانيًا: من التأسيس إلى السيطرة على القسطنطينية (699-857هـ / 1299-1453م)

منذ لحظة التأسيس، أخذ العثمانيون يتوسعون غربًا، خطوةً بعد خطوة، حتى بلغوا ذروة مشروعهم بالسيطرة على العاصمة البيزنطية، القسطنطينية، سنة 857هـ (1453م). ولم تكن هذه السيطرة مجرد نصر عسكري، بل تحولًا مفصليًا في تاريخ الأمة؛ فالقسطنطينية، التي استعصت طويلاً، تحولت إلى "إسطنبول"، التي ستصبح مركزًا جديدًا للعالم الإسلامي، وعاصمةً لدولة الخلافة القادمة.

وقد استغرق الطريق، منذ النشأة، إلى هذا الحدث الكبير نحو 150 سنة من البناء والمواجهات، حتى جاء محمد الفاتح، فأنتهى مرحلة التأسيس، وفتح الباب لعصر جديد من التمدد والهيبة الدولية.

ثالثًا: العصر الذهبي: من محمد الفاتح إلى سليمان القانوني (857-974هـ / 1453-1566م)

بلغت الدولة العثمانية ذروتها في هذا العصر، الذي ابتدأ بسيطرة محمد الفاتح على القسطنطينية سنة 857هـ (1453م)، واستمر حتى وفاة سليمان القانوني سنة 974هـ (1566م).

وفي هذا القرن تقريبًا، شهدت الدولة استقرارًا في الحكم، واتساعًا في الرقعة، وتماسكًا في التنظيم، وبلغت فيه أوج قوتها السياسية والعسكرية والإدارية.

رابعًا: ما بين نهاية العصر الذهبي وبداية التراجع (974-1093هـ/ 1566-1682م)

خلال سنوات العصر الذهبي للدولة العثمانية (1453-1566م)، كانت هذه الفترة



تمثل ذروة القوة والانتساع. لكنها كانت أيضاً فترة حساسة جداً في السياق العالمي، حيث كانت هناك تحولات عميقة في المجالات العلمية والتجارية والإدارية، وهي وإن كانت بطيئة، ولكنها كانت في اتجاه متصاعد؛ فقد انتقلت العلوم إلى حواضرها، ونشطت التجارة، وتم

اكتشاف المطبعة، وتوسّعت طرق الملاحة البحرية واكتشاف العالم، فبدأت الحياة تدبّ في أوروبا من جديد، وظهرت ديناميات جديدة في التنظيمات الإدارية والعسكرية.

في المقابل، لم تُظهر الدولة العثمانية أي محاولة جدّية لمواكبة هذا التغيّر المتسارع. ظلّت متماسكة شكلياً، لكنها كانت تتأخر عن التحوّلات الكبرى التي يعيد الغرب بها تشكيل قوته. وهكذا، بدت هذه المرحلة وكأنّها الهدوء الذي يسبق الركود، وبداية مرحلة طويلة من التراجع البطيء، واتساع الفجوة بين مركز الخلافة والعالم المتغيّر من حولها، وهي الفجوة التي ستفجر مع الهزيمة الكبرى على أسوار فيينا سنة 1093هـ (1682م)..

خامساً: الركود الطويل ومحاولات الإصلاح (1093-1327هـ/ 1682-1909م)

بهزيمة الدولة العثمانية على أسوار فيينا سنة 1093هـ (1682م)، طوي عهد القوة، وبدأت مرحلة طويلة من الركود والتراجع، تقلّصت خلالها الأراضي العثمانية تدريجياً بفعل التوغّل الأوروبي المستمر.

واختتم هذا العصر بعزل السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909م، بعد أن فشلت محاولات الإصلاح التي استمرت قرابة 357 سنة داخل الدولة العثمانية.



ومن الكتب القيّمة التي تناولت هذه المرحلة كتاب لطيف للباحثة "لما السباعي" بعنوان "سقوط الدولة العثمانية"، وهو كتاب صغير الحجم، لكنه ذو أهمية كبيرة، وقراءته مفيدة للغاية. ذلك لأن الناس - وخاصة في الأوساط الإسلامية وبين الشباب المسلم - كثيراً ما يتداولون مسألة كمال أتاتورك وربطها بالسلطان عبد الحميد، ويُرجعون سقوط الدولة العثمانية إلى حركة "الاتحاد والترقي" وما جرّته من أزمات، بينما الواقع أن جذور المشكلة تمتد لنحو أربعة قرون من التآكل الداخلي والهزائم والانحدار التدريجي.

وقد توجّه هذا المسار بحركة اجتماعية واسعة ضد الحكومة القائمة، في محاولة لتأسيس فضاء سياسي جديد للدولة، بعد أن واجهت قوى التحديث معوقات ضخمة، سواء على مستوى التحديث العسكري أو العلمي، وكفي للدلالة على ذلك أن نذكر بأن المطبعة ظهرت في أوروبا نحو عام 1448م، بينما حُرِّم استخدامها في الدولة العثمانية واستمر هذا التحريم لحوالي 250 عاماً. وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تنشر العلم والمعرفة عبر الطباعة، بينما كانت الدولة العثمانية لا تزال تعتمد التدوين اليدوي بسبب هذا التحريم.

لقد واجهت قوى التحديث مقاومة شديدة من قوى تقليدية داخل المجتمع، كان من أبرزها جيش الإنكشارية، والعلماء المحافظون، وبطبيعة الحال المجتمع البسيط التابع لهذه القوى. وهكذا تعطلت حركة الدولة، إلى أن جاء أوان السقوط النهائي، ولم تستطع القوى المحافظة أن تحمي الدولة من الانهيار، لأن حركة التقدم لا ترحم أحداً.

كما قال الله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: 37]، فالأمم التي لم تشأ أن تتقدم، كان مصيرها أن تتأخر وتطوى صفحاتها في التاريخ.

وهكذا، انهارت القدرات التي كانت قائمة داخل الدولة العثمانية نتيجة مقاومة التحديث والصراع بين قوى الماضي ودعاة المستقبل بالشكل الأوروبي، دون أن تتجح الدولة في تحقيق توازن يحفظ هويتها ويؤاكب متطلبات العصر. وقد مهد هذا الانسداد الطريق لما تلاه من ضعف شديد وتدخلات خارجية متزايدة، شكّلت ملامح المرحلة التالية من الرحلة التركية..

سادسًا: من الهزيمة الكبرى إلى قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة (1336-1342 هـ / 1918-1924م)

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1333 هـ (1914م)، دخلت الدولة العثمانية إلى جانب القوى الخاسرة، فخرجت منها منهكة ومهزومة. وفي أعقاب الحرب، فُرضت عليها معاهدة قاسية تُعرف بـ "سيفر" سنة 1338 هـ (1920م)، لم تقتصر على تقسيم مستعمراتها، بل طالت أراضي الأناضول نفسها، قلب الدولة العثمانية.

فمدن كبرى مثل أزمير، وأورفة، وغازي عنتاب، وأدرنة، أصبحت تحت نفوذ الأرمن، أو اليونانيين، أو البريطانيين، أو الفرنسيين. وأمام هذا التفكك، كان الجيش العثماني الرسمي في حالة من الضعف الشديد، نتيجة عقود طويلة من الجمود ورفض التحديث، بينما كان المجتمع التركي يغلي غضبًا من الاحتلال والتقسيم.

في هذا السياق، ظهر مصطفى كمال (الذي سيقب لاحقًا بـ "أتاتورك")، فأنشأ جيشًا موازيًا، وأعاد تنظيمه وتدريبه، ثم قاده في حرب تحرير شاملة، استعاد من خلالها معظم الأراضي التي كانت قد وقعت تحت الاحتلال. ونجح في فرض معادلة جديدة على الأرض، توجّها بتوقيع "معاهدة لوزان" سنة 1341 هـ (1923م)، التي ألغت الشروط المجحفة لمعاهدة "سيفر"، واعترفت بالحدود الجديدة للدولة التركية، بما يشمل الأناضول، وإزمير، وبحر إيجه، وتراقيا الشرقية (ومنها أدرنة)، وكذلك المناطق الجنوبية كغازي عنتاب وأورفة وماردين، فضلًا عن مضيق البوسفور والدردينيل.

وهكذا، وعلى أنقاض الخلافة العثمانية، تأسست الجمهورية التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال، ودخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها، عنوانها: الدولة القومية الحديثة والانفصال النهائي عن إرث الدولة العثمانية.

وفي السنة التالية، 1342 هـ (1924م)، أُلغيت مؤسسة الخلافة رسميًا، ليُعلن بذلك القطيعة الكاملة مع النظام السياسي والديني العثماني، وتترسخ بذلك الهوية العلمانية للجمهورية التركية الوليدة..



أهم محطات الدولة العثمانية

1299م / 699هـ - قيام الدولة العثمانية

نشأت الإمارة العثمانية على يد "عثمان بن أرطغرل" في منطقة الأناضول، مستفيدة من الفراغ السياسي الناتج عن ضعف السلاجقة والمغول.

1453م / 857هـ - فتح القسطنطينية

نجم السلطان محمد الفاتح في فتح عاصمة الدولة البيزنطية، لتتحول إلى "إسطنبول"، وتُصبح مركز الخلافة الإسلامية الجديد.

1566م / 974هـ - وفاة سليمان القانوني

انتهى في هذا العام العصر الذهبي للدولة العثمانية بوفاة السلطان سليمان القانوني، الذي بلغت الدولة في عهده أوج قوتها العسكرية والإدارية.

1682م / 1093هـ - الهزيمة على أسوار فيينا

تلقت الدولة العثمانية هزيمة كبرى أمام الجيوش الأوروبية، لتدخل بعدها مرحلة طويلة من الركود والتراجع.

1909م / 1327هـ - عزل السلطان عبد الحميد الثاني

تم عزل السلطان الذي كان آخر من حاول الدفاع عن الدولة بنزعة إسلامية إصلاحية، بعد فشل جهود التحديث من الداخل.

1920م / 1338هـ - معاهدة سيفر

فرضت القوى الغربية معاهدة مجحفة على الدولة العثمانية، قلّصت من أراضيها حتى داخل الأناضول، ومهدت لتفكيكها الكامل.

1923م / 1341هـ - معاهدة لوزان وتأسيس الجمهورية

وقع مصطفى كمال معاهدة جديدة ألغت سيفر، وتم إعلان قيام الجمهورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية.

1924م / 1342هـ - إلغاء الخلافة رسميًا

تم إلغاء مؤسسة الخلافة الإسلامية، لتنتهي بذلك حقبة استمرت أكثر من 600 عام، ويبدأ عهد الدولة القومية العلمانية في تركيا.

الخاتمة - من مركزية القيم إلى مركزية القوة... ثم الانهيار

هكذا رُويت القصة. بدأنا من لحظة بعثة النبي ﷺ، حيث نشأ النموذج المعياري الأول القائم على مركزية القيم، ثم انتقلنا إلى مرحلة جديدة مع الدولة الأموية والعباسية، حيث برزت مركزية القوة، واستمر هذا النموذج حتى بدأت الخلافة العباسية بالتفكك إلى دويلات متفرقة، كالבويهيين والسلاجقة والمماليك والزنكيين والأيوبيين.

وفي هذا الفراغ، نشأت الدولة العثمانية على أطراف الأناضول، كإمارة حدودية صغيرة، ثم سيطرت على المنطقة، وورثت راية الخلافة، وبلغت ذروتها في العصر الذهبي، قبل أن تدخل في طور طويل من الركود والتراجع، وتعجز عن مواكبة التحديث، فتتهاوى وتُستبدل بالجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

لكن مسار الأمة لم يُستكمل بعد. ففي المبحث القادم، نتابع استكمال الصورة من خلال تتبع الضلعين الآخرين من تاريخ الأمة: الأندلس والهند، لنفهم كيف أسهمت هاتان التجربتان في تشكيل الوعي والمصير.

المبحث الرابع عشر تاريخ تطورات الأمة الإسلامية (4): الأندلس والهند...

نهايات وانعكاسات فكرية

تمهيد

بعد أن بلغنا في المبحث السابق قيام الجمهورية التركية، نكون قد وصلنا إلى نهاية آخر تكوين سياسي كبير كان يُمثّل الأمة الإسلامية بمعناها الواسع. ومع تحوّل الخلافة إلى دولة قومية حديثة، بدأ حضور الأمة يتقلص في مركزها، وانكفأت على نفسها. وسننتقل في هذا المبحث الأخير إلى تتبّع حضور الأمة في جناحين بعيدين عن المركز، هما: الأندلس في الغرب الإسلامي، والهند في الشرق، وما تركه هذا الامتداد من أثر في صورة الأمة ووعيها التاريخي..

أولاً: الأندلس - من الفتح إلى السقوط (92-897هـ / 711-1492م)

1. الفتح وتأسيس الإمارة: عبد الرحمن الداخل (138هـ / 756م)



لا تبدأ قصة الأندلس مع صقر قریش، بل ترجع إلى سنة 92هـ (711م)، حين دخل طارق بن زياد إلى الأندلس بعد انتصاره على القوط. وبعد نحو 45 عاماً، قرّ عبد الرحمن الداخل من الشام وأسس أول إمارة أموية في قرطبة سنة 138هـ (756م)، معلناً استقلاله عن الخلافة العباسية.

2. إعلان الخلافة وعهد الازدهار (316-422هـ / 929-1031م)

تبلور الوجود الإسلامي في الأندلس شيئاً فشيئاً، وعلى امتداد مرحلة طويلة، حتى أعلنت الخلافة الأموية فيها سنة 316هـ (929م) على يد عبد الرحمن الثالث. وبدأ معها عصر الازدهار، وبلغت قرطبة ذروتها كأحد المراكز العلمية والحضارية الكبرى في القرن الرابع الهجري، وشهدت البلاد استقراراً سياسياً وتقدمًا عمرانياً وعلمياً دام حتى مطلع القرن الخامس الهجري قبل أن تنهار الخلافة ويحل محلها ملوك الطوائف.

3. انهيار الخلافة وظهور ملوك الطوائف (422هـ / 1031م)

سنة 422هـ (1031م)، انهارت الخلافة الأموية في الأندلس، وظهرت على أنقاضها ما عُرف بـ "دول الطوائف"، وهي إمارات متفرقة دخلت في صراعات سياسية وعسكرية فيما بينها.

لكن هذه الطوائف لم تكن مجرد ظاهرة سياسية، بل كانت امتداداً لانقسام نفسي واجتماعي أعمق، نشأ في البيئة العربية ذاتها، بين اليمانية (عرب اليمن) والقيسية (عرب الحجاز). وقد تميّزت العلاقة بين هذين الطرفين بالتنافس الحاد، والمفاخرات الشعرية، والمواجهات القبلية، بل لا تزال آثار هذا الصراع حاضرة في السجلات العربية حتى اليوم.

وعندما قامت الدولة الأموية، لعبت على هذا الانقسام، فكانت تارة تُقرب القيسيين، وتارة تميل إلى اليمانيين، مما عمّق الشرخ بينهما. وحين انتقل الناس إلى الأندلس، انتقل معهم هذا، وتجسّد هناك في صورة كيانات سياسية متنازعة، عُرفت بملوك الطوائف.

لقد كانت هذه الانقسامات أحد أهم الأسباب الداخلية في تفكك وحدة الأندلس، ومهدت الطريق لانهارها أمام الهجوم المسيحي القادم من الشمال..

4. مسار الانهيار ومحاولات الإنقاذ (482-897هـ / 1089-1492م)

منذ أواخر القرن الخامس الهجري، بدأت ممالك الطوائف تضعف أمام الزحف المسيحي، فاستجدت بقوة ناشئة من المغرب العربي، هي دولة المرابطين بقيادة



يوسف بن تاشفين. وقد لبّى النداء، فدخل الأندلس وانتصر في معركة الزلاقة سنة 479هـ (1086م)، وأوقف التوسع المسيحي لفترة من الزمن.

لكن النصر لم يكن كافياً لقلب موازين الصراع، فاستأنف المسيحيون هجماتهم، وبدأت المدن الإسلامية تتساقط تباعاً منذ سنة 482هـ (1089م). ثم ما لبثت دولة المرابطين أن ضعفت وانتهت، فقامت على أنقاضها دولة الموحدين بقيادة ابن تومرت، التي دخلت الأندلس أيضاً وحاولت أن تحل محلها. ونشأت معها مرحلة جديدة من الاستقلال، امتدت حتى سنة 541هـ (1147م).

لكن الخط البياني العام كان يتجه نحو الانحدار، حتى جاءت معركة العقاب سنة 609هـ (1212م)، وتعرض فيها المسلمون لهزيمة قاسية، لم تبق بعدها إلا مملكة غرناطة. ظلت غرناطة صامدة لأكثر من قرنين، لكنها سقطت في النهاية سنة 897هـ (1492م)، وخرج المسلمون تماماً من الأندلس. ولم يبق بعد ذلك إلا من عُرفوا بالموريسكيين، وهم المسلمون الذين اضطروا للبقاء سرّاً في ديارهم، متخفين بدينهم، تحت الحكم المسيحي..

الميراث الأندلسي في أوروبا

قصة الأندلس تاريخ طويل، حمل تجربة امتدت لقراءة ثمانية قرون، وانتهت بنهاية مأساوية لا تزال حاضرة في الذاكرة الإسلامية، وكانت الأندلس جزءاً حياً من الحياة الإسلامية، وامتداداً من امتدادات الأمة خارج مركزها، خلفت حضارة إسلامية في الأندلس أثراً واسعاً في أوروبا: أثرت في المعمار، وفي الفنون، وفي الجامعات والمعاهد، وفي الطب، وفي الفلسفة، ونقلت إلى أوروبا التراث اليوناني، ونقّحته على يد ابن رشد. لقد نفعت الحضارة الإسلامية في الأندلس الحياة الأوروبية نفعا كبيراً جداً، وكانت التجربة الأندلسية من أكبر روافد النهضة الغربية نفسها.

الأندلس - من الفتح إلى السقوط (92-897 هـ / 711-1492 م)

الفتح وتأسيس الإمارة (92-138 هـ / 711-756 م)

تأسيس إمارة قرطبة على يد عبد الرحمن الداخل، واستقلالها عن الخلافة العباسية.

دخول طارق بن زياد بعد انتصاره على القوط.

إعلان الخلافة وعهد الازدهار (316-422 هـ / 929-1031 م)

ازدهار قرطبة سياسيًا وعلميًا، وبلوغها ذروة حضارية في القرن الرابع الهجري.

إعلان الخلافة الأموية في الأندلس على يد عبد الرحمن الثالث.

انهيار الخلافة وظهور ملوك الطوائف (422 هـ / 1031 م)

تفكك داخلي بسبب الصراع التاريخي بين القيسية واليمانية، وتحوله إلى انقسام سياسي في الأندلس.

سقوط الخلافة الأموية، وظهور ممالك الطوائف المتنازعة.

مسار الانهيار ومحاولات الإنقاذ (482-897 هـ / 1089-1492 م)

انحسار الوجود الإسلامي في غرناطة، واستمرارها وحدها حتى سقوطها.

قيام دولة الموحّدين بعد ضعف المرابطين، واستمرار المقاومة حتى معركة العقاب 609 هـ (1212 م).

استنجاد ملوك الطوائف بـ يوسف بن تاشفين ودولة المرابطين ← معركة الزلاقة 479 هـ (1086 م).

السقوط الكامل وخروج المسلمين (897 هـ / 1492 م)

بقاء الموريسكيين سرًا متخفين بدينهم تحت الحكم المسيحي.

سقوط مملكة غرناطة وخروج المسلمين من الأندلس.

الميراث الأندلسي في أوروبا

التجربة الأندلسية كانت من أكبر روافد النهضة الأوروبية الحديثة.

نقل التراث اليوناني وتنقيحه على يد ابن رشد.

تأثير كبير في: المعمار، الفنون، الجامعات، الطب، الفلسفة.

ثانيًا: أهم محطات التاريخ الإسلامي في الهند



بعد أن تتبعنا الحضور الإسلامي في الأناضول ثم في الأندلس، نعود إلى الجناح الشرقي للأمة، وتحديدًا إلى الهند، لنقف على أهم المحطات التي شهدتها هذا الامتداد التاريخي.

1. الفتح الأموي وبدايات الحضور الإسلامي (92-300هـ / 711-913م)

بدأ الوجود الإسلامي في الهند مبكرًا جدًا؛ إذ وصلها محمد بن القاسم الثقفي سنة 92هـ (711م) في زمن الدولة الأموية، وتمكّن من فتح منطقة السند. ومنذ ذلك الحين، بدأت أقدام المسلمين تثبت في الهند، وإن تأخر ظهور الكيانات السياسية الكبرى المستقلة.

2. من الغزنويين إلى سلطنة دلهي (300-800هـ / 913-1398م)

في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، بدأت تتشكل أولى الممالك الإسلامية في الهند، وتدرجيًا تأسست ممالك محلية ذات حكم إسلامي. وفي سنة 603هـ (1206م)، ظهرت سلطنة دلهي على يد قطب الدين أيبك، كأول كيان سياسي كبير يتخذ من الهند مركزًا له.

لكن هذه السلطنة تعرضت لاحقًا لهزات شديدة، أهمها الغزو الذي قاده تيمورلنك سنة 801هـ (1398م)، مما أضعف الدولة، ومهد لنهاية هذه المرحلة السياسية.

3. الدولة المغولية الإسلامية وعصرها الذهبي (932-1119هـ /

526-1707م)

في سنة 932هـ (1526م)، تأسست الدولة المغولية الإسلامية في الهند، ودخل المسلمون في عصر ذهبي، بلغ أقصى اتساعه في عهد السلطان أورانجزيب، حيث امتد

النفوذ الإسلامي على حساب الهندوس والسيخ، وتوسّع المسلمون في مناطقهم التقليدية، وأحكموا السيطرة السياسية والدينية على الهند.

لكن مع وفاة أورنجزيب سنة 1119هـ (1707م)، بدأت الدولة تدخل مرحلة تراجع تدريجي، تراجعت فيها هيبتها، وضعفت قبضتها على البلاد، في الوقت الذي بدأت فيه قوى محلية، كالهندوس والسيخ، تقوى وتتمدد، وبدأ الأوروبيون، وعلى رأسهم الإنجليز، يتوغّلون في المنطقة، مستفيدين من الانقسام الداخلي وال فراغ السياسي.

وفي هذا السياق، ضعفت البنية الإسلامية، وظهر بين المسلمين قدر من التشتت والتفكك، رغم وجود علماء كبار حافظوا على الوعي الديني والفكري. ومع ذلك، لم يكن هناك مشروع جامع يوقف الانحدار..

4. صدمة 1857 وتحول التفكير النهضوي

وفي سنة 1274هـ (1857م)، وقعت آخر محاولة لاستعادة المبادرة الإسلامية في الهند، حين تمرد ما عُرف بـ"الفيلق الإسلامي" على الاحتلال البريطاني، في محاولة يائسة لبث الحياة في الكيان الإسلامي المنهار. لكن المحاولة انتهت بمجزرة مروعة، أباد فيها الإنجليز الفيلق الإسلامي، في واحدة من أكبر صدمات العالم الإسلامي في العصر الحديث، وبقيت البلاد خاضعة للاستعمار البريطاني حتى منتصف القرن العشرين، حين حصلت الهند على استقلالها سنة 1366هـ (1947م).

لقد بلغ الحدث المفجع لإبادة الفيلق الإسلامي آفاقاً واسعة في حينه، ووصل صدهاء إلى العالم العربي، حيث تزامن مع بدايات الحركات الفكرية الإصلاحية في القرن التاسع عشر، مثل حركة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وكان وقعه كبيراً على المزاج الفكري العام، إذ شكّل لحظة مفصلية غيرت اتجاه التفكير في الأمة: فبعدما كانت اتجاهات التغيير في العالم الإسلامي تتوجه إلى استشراف المستقبل، وإلى فهم الحضارة الغربية واكتشاف مكامن قوتها، بل ومحاولة استنساخ أسباب تفوقها من أجل النهوض، بدأ التحول نحو خطاب مقارن، يُبرز تفوقنا السابق على الغرب، ويستنتج أن الحلول كلها كامنة في الماضي، وأنها لسنا بحاجة إلى أخذ شيء من الآخر.



وقد أشار المفكر مالك بن نبي إلى هذه اللحظة بوصفها مرحلة جذرية في تحوّل العقل المسلم، إذ تراجعت مشاريع الفهم والتجديد، وظهرت مكانها حالة من التبرير والتعلّق بالماضي، فتحوّل الخطاب من إرادة النهوض إلى حنين ثقافي مشلول. وهذا التحوّل لم يبقَ حبيس الهند أو آسيا، بل انتقلت آثاره إلى العالم العربي نفسه، كما سنرى في محطات لاحقة من تاريخ الأمة، حيث أثر هذا التحوّل في مسار التفكير النهضوي، وأحدث انكفاءً واسعاً عن التفكير المستقبلي والمشاريع الفاعلة.

أهم محطات التاريخ الإسلامي في الهند

1. الفتح الأموي وبدايات الحضور (300-92هـ / 711-913م)

- دخول محمد بن القاسم إلى السند سنة 92هـ.
- بداية الوجود الإسلامي المبكر دون كيان سياسي مستقل.

2. من الغزنويين إلى سلطنة دلهي (300-800هـ / 913-1398م)

- نشوء ممالك إسلامية محلية في القرن الرابع الهجري.
- تأسيس سلطنة دلهي سنة 603هـ بقيادة قطب الدين أيبك.
- غزو تيمورلنك سنة 801هـ، وبداية تفكك السلطنة.

4. مرحلة الانهيار والاحتلال البريطاني (1119-1274هـ / 1707-1857م)

- ضعف الدولة وتقدّم الإنجليز والهندوس
- تفكك داخلي وتراجع الدور السياسي للمسلمين.

3. الدولة المغولية وعصرها الذهبي (932-1119هـ / 1526-1707م)

- تأسيس الدولة المغولية سنة 932هـ على يد بابر.
- ذروة الازدهار في عهد أورنجزيب.
- بداية التراجع بعد وفاته.

4. تمرد 1857 وتحويل العقل المسلم (1274-1366هـ / 1857-1947م)

- تمرد "الفيلق الإسلامي" ضد الاحتلال البريطاني.
- قمع التمرد ومجزرة كبيرة.
- صدمة فكرية كبرى أشار إليها مالك بن نبي.
- استمرار الاحتلال حتى الاستقلال سنة 1366هـ (1947م).

خاتمة

إلى هنا نكون قد أتممنا هذه الرحلة التاريخية، التي شملت أربع محطات كبرى في الجغرافيا الإسلامية: بدأنا من قلب العالم العربي، ثم انتقلنا إلى الأناضول، مروراً بالأندلس، وانتهاءً بالهند.

وقد مثّلت هذه المحطات أبرز معاقل الحضور الإسلامي سياسياً وفكرياً، وشكّلت بمجموعها العمق الذي تحركت فيه الأمة، وظهرت خلاله أنماط الصعود والانحدار، والنهضة والانكسار.

ولمن أراد أن يُوسّع فهمه لهذا الامتداد التاريخي، ويعمّق نظرته إلى سياقات التغيّر، فهذه أربعة كتب موجزة ومفيدة، نوصي بها:

1. **الوجيز في التاريخ الإسلامي** - تأليف الدكتور محمد سهيل طقوش: يعرض التسلسل التاريخي للأمة بإيجاز وتحليل متوازن.

2. **الذاكرة التاريخية للأمة** - تأليف الدكتور جاسم سلطان، من سلسلة إعداد القادة: يُسهم في بناء وعي حضاري بالتحوّلات الكبرى في مسار الأمة.

3. **سقوط الدولة العثمانية** - تأليف الدكتورة لمى السباعي: يقدّم قراءة مكثفة لأواخر مراحل الدولة العثمانية وأسباب انهيارها.

4. **الغزو المغولي وأثره في العالم الإسلامي** - تأليف الدكتور إسماعيل عبد العزيز الخالدي: يتناول واحدة من أشدّ المحطات صدمة في تاريخ المسلمين.

وحين تتكوّن هذه الخارطة في الذهن، يصبح الحوار أعمق، والرؤية أشمل، والقدرة على فهم مشروع الأمة وموقعه في هذا السياق أكثر رسوخاً.

وهذه الصورة التاريخية، بما تحمله من صعود وانحدار، إنما هي لبنة أولى في طريق النهضة، ونافذة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.



خاتمة الكتاب

بعد هذه الجولة الطويلة، من بعثة النبي ﷺ إلى سقوط الخلافة، مروراً بالمراكز الكبرى لحركة الأمة في الشرق والغرب، يتكوّن في الذهن شيء أهم من مجرد سرد الأحداث: يتكوّن "التتابع الزمني" الذي يساعدنا على إدراك المآل. نعرف من أين بدأت الفكرة، وكيف نشأت الدولة، وأين كانت نقاط التحول، ولماذا وصلنا إلى ما نحن عليه.

ليست الغاية أن نحفظ تواريخ، ولا أن نعيد اجتراح حكايات المجد والانكسار، بل أن نتكوّن نحن من جديد داخل "الوعي بالتاريخ". لأن الذي لا يملك وعياً دقيقاً بمسار أمته، لن يملك قدرة حقيقية على بناء مشروع.

الذي حاولناه هنا ليس تأريخاً أكاديمياً، ولا حنيناً عاطفياً، بل رسمٌ خارطة للمراحل المفصلية، حتى يعرف القارئ موضعه على الخط. لأن الشعور بالأمة لا يتكوّن إلا إذا رأى الإنسان بوضوح مسار هذه الأمة، وتحولات مركزها، وانتقالات القوة فيها، وحجم التحدي الذي تعانيه.

وإذا تكوّن هذا الشعور، صار ممكناً الحديث عن "المشروع". المشروع لا يأتي مرة واحدة، ولا بصيغة جاهزة، بل يُبنى مع الوقت، بالوعي أولاً، ثم بالفعل المتراكم. لكن لا مشروع من غير ذاكرة واضحة. ولا ذاكرة من غير تتابع زمني. ولا تتابع زمني من غير قراءة متأنية للحظات الكبرى في حياة الأمة.

هذه الخاتمة ليست نهاية، بل نقطة بداية. فمن وعى المراحل، واستوعب الفكرة، يستطيع أن يحدد موقعه، وأن يسهم، مهما كان موقعه صغيراً. لأن الفكرة لا تحتاج إلى كثيرين، بل إلى من يعرف ما يريد.